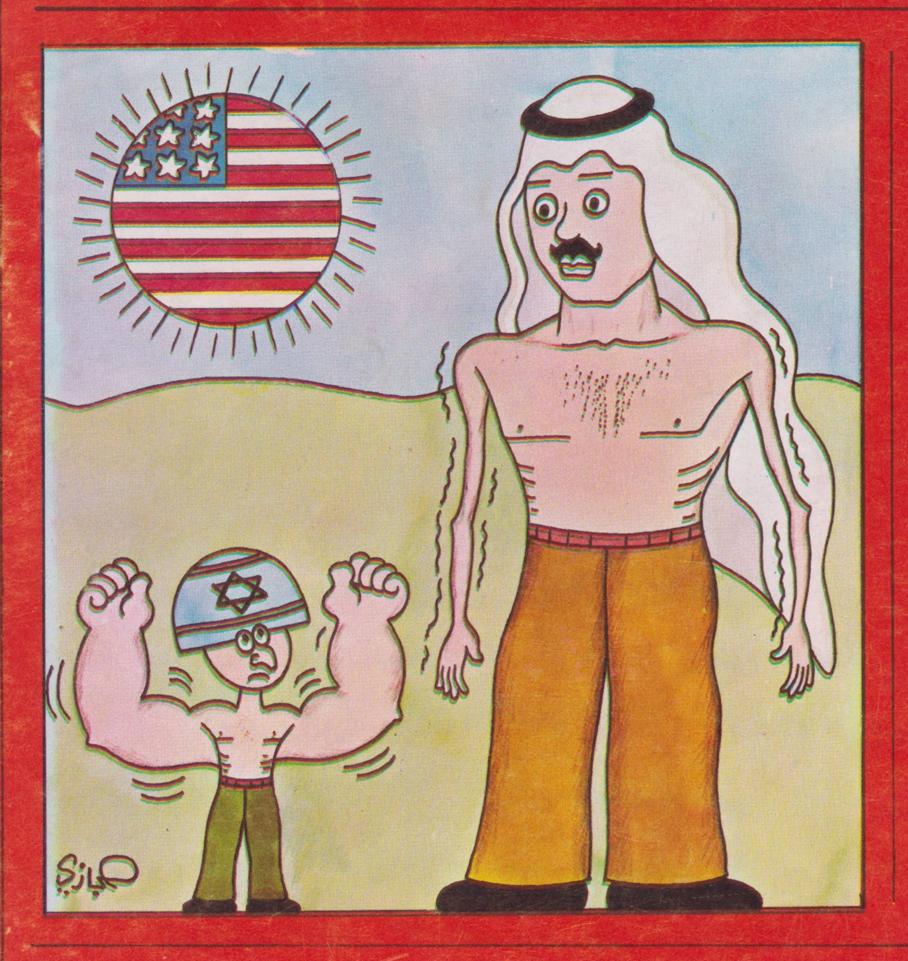


العدد الثامن عشر / أغسطس ١٩٩١ م / محرم ١٤١٢ هـ / الثمن جنيه مصرى



أخطر انتخابات عمالية على الأبواب

صفقة "الريان" والمواطن الريانى

المرأة السعودية.. عالم.. غريب.. غريب

السوفييت يقفون فى طابور المساعدات الأمريكية

كشف حساب مجلس الشعب فى دورته الأولى

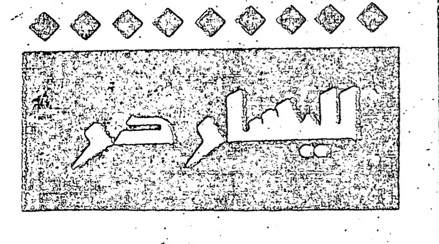
٣٧٪ من أعضاء المجلس اكتفوا بالتصفيق ورفع الأيدى!



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية
العدد الثامن عشر / أغسطس ١٩٩١

فى هذا العدد





عودة نحو الشمس

فى ٢٠ ديسمبر من العام الماضى، وهو اليوم المحدد لتلقى موضوعات مراسلى اليسار فى الخارج، تلقينا رسالة «القدس» ومعها خطاب من عدة أسطر من الأصدقاء فى القدس يقول..«نعتذر بالنيابة عن الزميل «فالح المطاونة» لعدم تمكنه من كتابة عموده «نحو الشمس» وذلك بسبب اعتقاله إداريا لمدة عام. وهو الآن فى معتقل أنصار ٣ قرب الحدود المصرية». وأحسسنا يومها بحزن جديد يضاف إلى أحزاننا. ولم يكن فى إستطاعتنا شئ إلا أن نهدى عدد اليسار فى اول يناير ١٩٩٠ الى «فالح المطاونة» وكل رفاقه فى معتقلات الاحتلال.

وفى يوم الجمعة ١٩ يوليو الماضى، دخلت الى اليسار، فوجدت رسالة على الفاكس وصلت قبل وصولى بقليل. نظرت الى العنوان، فكانت المفاجئة.. إنها «نحو الشمس» لفالح المطاونة. وأسرعت التهم سطورها، والفرح يملك كل حواسى. وتأكدت أن الأمر حقيقة وليس خيال. فكما غاب «فالح» عنا فجأة ، عاد فجأة.

ربما كانت سعادتى مبالغا فيها. ولكن عذرى وعذر الأصدقاء فى «اليسار» أننا نعيش زمانا قاتما مليئا بالأحزان والكوارث والهزائم، ضنينا بالأفراح حتى الصغير منها. وخروج مناضل من المعتقل، أمر يدعو للفرح، رغم أنه حدث يكاد يتكرر يوميا فى فلسطين، وفى كل وطننا العربى.

وتنتهز أسرة «اليسار» فرصة خروج «فالح المطاونة» لتعبر عن شكرها للرفاق فى القدس وحيفا والناصرة.. اللذين تطوعوا بالكتابة فى اليسار، فقدموا خدمة هائلة للقارئ المصرى (والعربى).. نقلوا له صورة حية لما يجرى هناك فى قلب الوطن الدامى.. وأصبحت رسائل «نظير مجلى» و«حنا عميرة» وكتاباتهم وكتابات «فالح المطاونة» علامة بارزة فى اليسار نعتز بها ولانستغنى عنها أبدا.

المحرر

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندى
المستشارون.
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر:

١٢ جنيا للأفراد ٣٠ جنيا للهيئات.

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ – مدينة الطلبة – رقم بريدى ١٢٤١١ – إمبابة جيزة.

ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

الديمقراطية
الآن.. الآن.. وليس غداً

حسين عبد الرازق

* فى ٨ يوليو الماضى عقد رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة مؤتمراً صحفيا، أعلنوا خلاله نص المذكرة التى بعثوا بها إلى رئيس الجمهورية يطالبونه فيها بإصلاح سياسى ديمقراطى، وبوضع دستور جديد بدلا من الدستور الحالى «الذى وضع جميع سلطات الدولة فى يد حاكم فرد غير مسؤول أمام ممثلى الشعب مصدر السلطات وأضعف المؤسسات الدستورية والمشاركة الشعبية. ومكن السلطات الحاكمة من تزييف إرادة الأمة وحكم البلاد حكما إرهابيا بموجب قانون الطوارىء».. (راجع الوفد الثلاثاء ٩ يوليو).

*وفى منتصف شهر يوليو الماضى أيضا، وزع الحزب الشيوعى المصرى تقريراً سياسيا صادراً عن مكتبة السياسى تحت عنوان «نظرة على الأوضاع الراهنة ومهامنا الحزبية». طالب فيه «بالعمل على إنهاء احتكار الحزب الواحد الحاكم للسلطة واسقاط الأطر والسياسات والممارسات البوليسية القمعية المهيمنة على أجهزة الدولة ومقدرات الوطن، وفرض أوضاع ديمقراطية حقيقية تفتح الباب لتداول السلطة ديمقراطيا، عبر صندوق الانتخابات».. «راجع الجو السياسى صفحة ٤من هذا العدد».

* وفى جلسة محاكمة المتهمين باغتيال المرحوم د. رفعت المحجوب، فى يوم الاثنين ١٥ يوليو أعلن المتهم الثانى «صفوت عبد الغنى» من داخل القفص، فى حديث للصحفيين والحاضرين فى القاعة أنه «سيثأر من الرئيس مبارك مادام نظام حكمه يصر على سياسة تعذيب المسجونين «الاسلاميين» وأكد «عزم جماعته قتل كل رؤوس النظام الحاكم والمروجين له» وقال «إن رأس رئيس الدولة قريبة منا، وسوف ننال منه، وستستمر دعوتنا حتى ينتصر الاسلام».. «وأنهى كلمته بالقسم خمس مرات على قتل الرئيس وكافة الطواغيت الذين يقفون فى وجه الدعوة الاسلامية».. (راجع الاهالى- العدد ٥١٠ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩١)

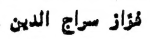
وقد تبدو هذه الوقائع الثلاث منفصلة عن بعضها البعض، بل ومنبتة الصلة. إلا أن النظرة السياسية الواعية تدرك بوضوح العلاقة بينها.

فبيان أحزاب المعارضة، وتقرير الحزب الشيوعى، كلاهما يتصدى لغياب الديمقراطية فى مصر، واعتماد الحكم الفردى، القائم على سلطات مطلقة لرئيس الدولة، واحتكار حزب واحد (يسمى اليوم بالحزب الوطنى الديمقراطى» للسلطة على العنف والارهاب والقمع سلاحا لاغتصاب السلطة، أو مايسمى فى علم السياسية، الدولة البوليسية.

وهذه الحقيقة هى الوجه الآخر لعنف هذه الجماعات السياسية التى تتخذ تفسيرا خاطئاً للدين، إطاراً لها. فلاترى طريقا للتغيير والتعبير عن الرأى والموقف، الا القنبلة والرشاش والمسدس والسكين والجنازير.. واغتيال الحكام وأعوانهم والمخالفين فى الرأى. ويزيد من عنف وإرهاب هذه الجماعات واقتناعها بمنهجها وأسلوبها، سقوط الدولة فى هاوية اقتراف التعذيب ضد المتهمين منهم فى




خالد محيى الدين


فؤاد سراج الدين

قضايا جنائية وسياسية، بل وممارسة الدولة نفسها للإغتيال فى الشوارع لبعض قادة هذه الجماعات، وكأنها عصابة من قطاع الطرق.

ان هذه الصورة المظلمة للصراع بين الحكومة وهذه الجماعات وتورط الطرفين فى العنف والارهاب والقتل.. يلقى بمسئوليات هائلة على القوي الديمقراطية سواء انتمت لليسار أو للتيار الليبرالى. فهذه القوى الديمقراطية المدنية، هى المخاطبه اليوم بمسئولية انقاذ الوطن من العنف والعنف المضاد.

واذا كان صحيحا ماذهبت إليه أحزاب المعارضة فى مذكراتها إلى رئيس الجمهورية حول تعديل الدستور.. من «أن مايعانى منه شعب مصر من صعوبة تدبير سبل العيش الأساسي وانعدام التناسب بين الدخول المحدودة لأبنائه والارتفاع الرهيب للأسعار مع انخفاض القوة الشرآئية للجنيه، وتفشى البطالة بين شبابه، وتدنى الخدمات العامة، نتيجة تدهور الإنتاج وانتشار الرشوة والفساد، والعجز عن اجتذاب الاستثمارات لتنمية الاقتصاد الوطنى، وهروب رؤس الأموال من البلاد، واعتمادنا فى توفير إحتياجاتنا على الدول الأجنبية رغم تأثيره على إستقلال إرادتنا، مما ينذر بكوارث مروعة ان لم نبادر إلى علاج هذا الوضع المتردى عن طريق إصلاح نظام الحكم فى البلاد باعتباره المفتاح للاصلاح الاقتصادى»..

..وما قاله الحزب الشيوعى المصرى فى تقريره.. «ويتأكد يوما بعد يوم أن حماية مصالح الطبقات الشعبية والفئات الوسطى وذوى الدخل المحدود، والتصدى للتبعية أمرٌ مستحيل فى ظل احتكار الحزب الوطنى الديمقراطى والتحالف الطبقى الذى يمثله للسلطة السياسية..»..

فصحيح أيضا أنه بدون الاصلاح الديمقراطى الشامل، فالمجتمع مهدد بخطر يتجاوز كل الأخطار... خطر تصاعد العنف والعنف المضاد وسقوط المجتمع بين شقى الرحى.. حكومة (أقلية) ارهابية، وجماعات عنف أسود بغطاء دينى.. وبالتالى انهيار تام للمجتمع، يفتح الباب على مصراعيه للقوى الإنقلابية والظلامية، ويستحيل حينئذ- الحديث عن اصلاح اقتصادى أو حماية مصالح الطبقات الشعبية.»

ولكن الاصلاح الديمقراطى لايتحقق بمجرد كتابة مذكرة للرئيس، أو إصدار بيان أو توزيع تقرير سياسى.. انها معركة بكل معنى الكلمة فلا أظن أن هناك أي وهم بين الاحزاب والقوى السياسية فى مصر، حول الطريق للتغيير. لقد تجاوزنا جميعا حالة السذاجة السياسية التى أصابت البعض وصورت له أن التغيير ممكن عن طريق اقناع الحاكم والاقتراب منه أو كسبه إلى جانبها فالتجارب علمت الجميع أن الحاكم ليس فى النهاية مجرد فرد، وإنما هو تعبير عن قوى ومصالح. والطريق الوحيد للتغيير وللاصلاح الديمقراطى هو الحركة.. الحركة فى الشارع وبين الناس.. العمال والفلاحين والمهنيين والمثقفين.. الحركة المنظمة القوية الضاغطة.. حركة ديمقراطية ينخرط فيها كل القيادات والقوى الديمقراطية، وتستخدم كل الأساليب الديمقراطية.. من العريضة والبيان.. إلى الاضراب والمظاهرة والاعتصام.. من العمل فى النقابات المهنية والعمالية.. إلى خوض انتخابات المحليات ومجلس الشعب..

وهى معركة لابد أن نخوضها الآن وليس غدا.

وإلا فلن يرحمنا التاريخ، ولن يغفر لنا شعبنا

الجو السياسي

الحزب الشيوعى المصرى يطالب ب:

جبهة ديمقراطية.. لإنهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطة واسقاط السياسات البوليسية.. وتداول السلطة ديمقراطيًا

دعى الحزب الشيوعى المصرى، فى تقرير سياسى شامل وزعه على القوى والاحزاب السياسية ووكالات الأنباء والصحف والنقابات العمالية والمهنية.. إلى تكوين جبهة أو تحالف ديمقراطى، من أجل «العمل على إنهاء احتكار الحزب الواحد الحاكم للسطلة، وإسقاط الأطر والسياسات والممارسات البوليسية القمعية المهيمنة على أجهزة الدولة ومقدرات الوطن، وفرض أوضاع ديمقراطية حقيقية تفتح الباب لتدوال السلطة ديمقراطيا عبر صندوق الانتخابات».

وقال المكتب السياسى للحزب فى تقريره أن هذه- الأن- هى «المهمة الأساسية والعاجلة من أجل الدفاع عن مستوى معيشة المواطنين ورفض التبعية». وقال الحزب.. «ويتأكد يوما بعد يوم أن حماية مصالح الطبقات الشعبية والفئات الوسطى وذوى الدخل المحدود، والتصدى للتبعية، أمر مستحيلٌ فى ظل احتكار الحزب الوطنى الديمقراطى والتحالف الطبقى الذى يمثلة للسلطة السياسية. إن القبول العملى من القوى السياسية لهذا الاحتكار للسلطة وكأنه قدر لافكاك منه، هو فى واقع الأمر تسليم غير مشروط لقوى اليمين، وتفريط معيب فى حقوق ومصالح الطبقات والقوى الشعبية، بل وفى مصالح الوطن»

وأضاف الحزب الشيوعى فى تقريره.. «ورغم صعوبة المهمة وجسامة التضحيات المطلوبة لتحقيقها، فهى ليست مستحيلة، بالاضافة إلى حتميتها لانقاذ الوطن، ووقف جريمة بيعه للرأسمالية الأمريكية والاسرائيلية، وحماية حق الطبقات الشعبية والبورجوازية الصغيرة والوسطى فى الحياة ومستوى معيشة معقول ونصيب عادل فى ثروة الوطن».

وحدد الحزب أطراف هذه «الجبهة الديمقراطية فى...» أحزاب وقوى اليسار جميعا، وحزب الوفد الجديد، وكل القوى التى تقبل فعليا إنهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطة، واسقاط السياسات والممارسات البوليسية، وتداول السلطة ديمقراطيا».

وبعد أن قدم تقرير الحزب الشيوعى تقييماً للموقف الدولى بعد حرب الخليج وأحداث أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى، ومحاولات واشنطون تدشين العصر الأمريكى وتقييماً للموقف العربى فى ظل احداث الغزو العراقى للكويت والعدوان الأمريكى على الشعب العراقى تحدث عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى



مصر، على ضوء الدور المصرى فى حرب الخليج، وانتخابات مجلس الشعب الأخيرة، والإذعان الكامل لشروط صندوق النقد الدولى.. وطالب فى إطار الدفاع عن مستوى معيشة المواطنين بالقيام بحركة احتجاجية منظمة ضد السياسات الحكومية.. «دون التقيد بحدود متخيلة تقعدنا عن الحركة الحقيقية الفاعلة.. حركة احتجاجية جريئة ومبادرة لاتقفز على استعداد الجماهير فى المواقع المختلفة، ولكن أيضا لاتتخلف عن حجم التحدى وطبيعة المواجهة..».

وقد طرح التقرير برنامجا تفصيليا للاصلاح الديمقراطى وحماية مستوى معيشة المواطنين والتصدى لسياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

التجمع على أبواب المؤتمر العام الثالث

دخل الاعداد للمؤتمر العام الثالث لحزب التجمع الوطنى التقدمى والوحدوى، مرحلة هامة بانعقاد اللجنة المركزية للحزب يومى ١، ٢ أغسطس الحالى. قدمت الأمانة العامة للجنة ثلاثة مشاريع. الأول مشروع التقرير السياسى الثانى مشروع تقرير حول صحافة الحزب. الثالث مشروع التقرير الحالى. ستعقد اللجنة المركزية دورة أخرى قبل نهاية العام لاقرار هذه المشاريع بصيغتها النهائية بعد اجراء حوار واسع حولها فى كافة مستويات الحزب ومن خلال دائرة الحوار. وستقر فى هذه الدورة الأخيرة قبل المؤتمر) مشروع التقرير التنظيمى.

يبدو أن القيادة المركزية للحزب ستطرح على المؤتمر اجراء تعديل على لائحة الحزب التى أقرت فى مؤتمر طارىء عام ١٩٨٩، يتناول البناء القيادى للحزب.

ويتوقع أن يدور حوار ساخن خلال هذا الصيف حول التقرير السياسى.

يهمنا

● إن السر فى هبوط سعر الدولار فى مصر وجموده عند حدود ٣٣٢,٥ قرشا يعود إلى موسم عودة المصريين الدارسين خاصة من الخارج ومعهم مدخراتهم. ولقاء الرئيس مبارك مع جمعية المصريين والوعد الذى قطعه لهم بتوفير كل العملات الأجنبية التى يحتاجونها وما تردد عن اتجاه للتخفيف عن المصريين وارجاء دفع مستحقاتهم للحكومة.

● إن «مارشال براون» رئيس هيئة المعونة الأمريكية (الإيد) اشتكى من عجز الحكومة المصرية عن استخدام كافة القروض والمساعدات التى حصلت عليها وذلك بعد ارتفاع المساعدات المستحقة من الولايات المتحدة الأمريكية لمصر التى لم تستخدم إلا ٣,٥ مليار دولار.

● أن مؤتمر وزراء خارجية بيان دمشق «تحالف ٦+٢» الذى عقد فى الكويت، لم يحل مشكلة دور القوات المصرية (والسعودية) فى تحقيق الأمن فى الخليج. فمازالت الكويت والدول الخليجية الأخرى تفضل الوجود الأمريكى عن وجود عربى.

وفود من الليكود وحكومة شامير.. فى القاهرة

وجه «عمرو موسى» وزير الخارجية الدعوة ل «ديفيد ليفى» وزير خارجية إسرائيل لزيارة القاهرة لإجراء مباحثات بينهما، يتوقع أن تتم الزيارة فى اليوم الأخير من شهر يوليو أو بداية أغسطس.

ولم تكن قد تمت قبل ظهور هذا العدد. ستكون هذه الزيارة الأولى منذ سبتمبر ١٩٨٩ لوزير خارجية إسرائيلى للقاهرة.

فى نفس الوقت وجه كل من «د. بطرس غالى» نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية، و«د. يوسف والى» نائب رئيس الوزراء الدعوة لوفود من تكتل «الليكود» الحاكم فى اسرائيل.

وجه الأول دعوة لخمسة من نواب الليكود فى الكنيست (البرلمان) الاسرائيلى. ووجه الثانى دعوة لسبعة من القيادات الشابة بالليكود.

وعلق «جيل سامسونوف» الناطق باسم الليكود.. أن حزبه «يرى أن هذه الدعوات خطوة إيجابية، ويأمل بوجود علامة على تسليم الحكومة المصرية بأن عليها أن تتحدث إلى الليكود ورئيسه «اسحق شمير» فمعهما فقط يمكن تعزيز جهود السلام» وذلك فى إشارة إلى زيارة وفد برلمانى من حزب العمل المعارض للقاهرة بدعوة من الحكومة المصرية.

الشرطة أذكى من الإدارة أحيانا! «بالاعتصام» تم صرف الحوافز فى البطاريات

فى الثامنة من صباح ١١ يوليو الماضى اعتصم عمال مصنع دار السلام التابع للشركة العامة للبطاريات وتضم ١٦٠٠ عامل بعد مماطلة الإدارة فى صرف حوافزهم.. على الفور حاصرت المصنع قوات كبيرة من الشرطة والأمن المركزى، وحضر عدد كبير من الضباط يتقدمهم اللواء «طارق سليم» مساعد وزير الداخلية لشئون منطقة جنوب القاهرة وبدأت

بالجو السياسى

المفاوضات بين اللواء والعمداء من جهة وأعضاء مجلس النقابة «عبد الله أبو الفتوح» و«عادل غريب» وعطية أبو السعود» و«حسن الشرنوبى» و«عبد الحميد سليم» و«سعيد درويش» من جهة أخرى. اقتنع اللواء بمطالب العاملين وهى..

* ضرورة تشغيل المصانع المتوقفة منذ أكثر من عامين.
* تعيين رئيس للشركة.
* صرف الحافز للعاملين شهريا.

اتصل اللواء طارق برئيس الهيئة الذى كان وقتها بالاسكندرية مع وزير الصناعة، فأعلن موافقته على صرف الحافز، شهرياً

ثم اعلان ذلك بالشركة وانتهى الاعتصام.. وتم صرف الحوافز يوم ١٥ يوليو.

المثير فى الأمر أنه رغم موافقة رئيس الهيئة ومساعد وزير الداخلية خشية انفجار الموقف فى مصنع يقع بأكثر أحياء القاهرة ازدحاما بالسكان ويجاور أكبر مواقع شركة النصر للتليفزيون.. ففور اتصال «العميد محمود عبد الفتاح» و«العميد عبد المنعم محمد» فى السابعة والنصف من صباح ١٤ يوليو من مصنع دار السلام بالمسؤولين فى الهيئة لسرعة اعتماد الحافز وتدبير المبلغ اللازم وصرفه تجنبا لأى تصعيد من جانب العمال، أعلن «محمد الشيخ» رئيس قطاعات الشئون المالية والإدارية بأن الهيئة ليست شئون اجتماعية.. توتر الموقف إلى ان تم حل الأمر وفى الواحدة ظهراً وبعد وصول رئيس الهيئة من الاسكندرية واتخاذ الاجراءات اللازمة للصرف..

شركة البطاريات تتعرض لمؤامرة لتصفيتها منذ وافق السادات عام ١٩٧٩- أثناء لقائه مع رجال الأعمال الانجليز فى لندن- على انشاء شركة «كلورايد إيجيبت» المنافسة فى مصر والتى حاولت الاستيلاء على مصنع العمرانية لانتاج البطاريات السائلة التابع للشركة العامة لولا تصدى العمال والنقابيين لذلك. ونجحت إدارات الشركة العامة المتعاقبة فى تخريبها وتعطيل الانتاج بها ووقف تسويق منتجاتها محليا وعربياً وتعطيل أى محاولات لتشغيلها رغم الدراسات المقدمة من النقابيين والفنيين إلى وزارة الصناعة وهيئة القطاع العام حول المعوقات والحلول، خاصة بعد أن تعاقب عليها رؤساء أعضاء فى مجلس إدارة «كلورايد» الاستثمارية المنافسة!!



احمد العماوى

تصدى للدفاع عن بيع القطاع العام.. فأصبح المرشح الأول لرئاسة اتحاد العمال!!

يتردد فى الأوساط النقابية أن أكثر المرشحين حظا لرئاسة اتحاد نقابات العمال فى الدورة القادمة (٩١-١٩٩٥) هو «السيد راشد» نائب رئيس الاتحاد الحالى ورئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وعضو مجلس الشعب. والأسباب التى ترشحه عديدة، منها:

أن الرئيس الحالى «أحمد العماوى» سيحال إلى المعاش بعد عام واحد، ولعل ذلك- كما تقول الأوساط النقابية- يفسر محاولته تقديم تعديلات أعدها حول قانون النقابات العمالية إلى مجلس الشعب فى دورته المنتهية وتتضمن مد الدورة النقابية إلى خمس سنوات بدلا من أربعة.

* لم يعد باقيا من جيل النقابيين المخضرمين أحد بعد التصفيات التى أجراها عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة وأدت إلى إبعادهم الواحد بعد الآخر خلال الدورة النقابية المنتهية..

والنقابيون الباقون بعيداً عن سن المعاش، أما انهم حديثو الخبرة النقابية أو يرأسون نقابات ضعيفة الوزن والتأثير فى البنيان النقابى.

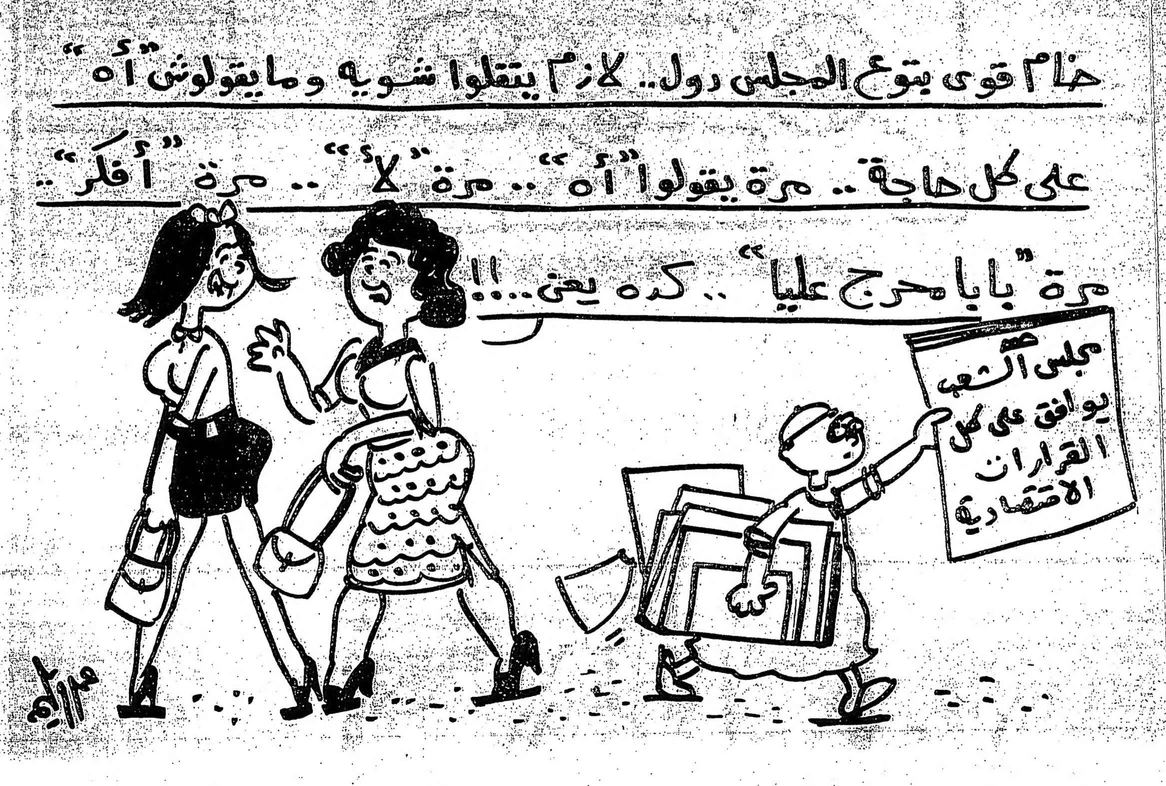
وأكثر مايستند إليه المراقبون فى ترشيح السيد راشد لهذا الموقع أنه كان الأكثر حماساً فى مجلس الشعب ليس فقط للدفاع عن قانون قطاع الأعمال العام، وانما لمهاجمة معارضى القانون أيضا فى صفوف التنظيم النقابى وعلى رأسهم النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية.





مجلس الشعب
صورة حية من مجلس الشعب
يستحيل.. لازم أعترض
حاأعترض على ضريبة المبيعات..
وضد قانون الطوارئ..
وقانون إدارة
وسرية الحسابات
و..
بسرعة إرفع إيدك لفوق.. كاميرا التليفزيون بتصور
موافقون


غريبة .. تكونش الحكومة هي كمان بتحط لأعضاء المجلس
حاجة أصفرة .. ؟!!
مجلس الشعب يوافق على جميع القوانين الاقتصادية


حرام قوى يتوع المجلس دول.. لازم يتقلوا شويه ومايقولوش "آه"
على كل حاجة .. مرة يقولوا "آه" .. مرة "لأ" .. مرة "أفكر" ..
مرة "بابا محرج عليا" .. كده يعني ..!!
مجلس الشعب يوافق على كل القرارات الاقتصادية



عدم المؤاخذة يا أختي ده البيه جوزي .. بس شكله إتغير كده
من ساعة مادخل مجلس الشعب ..!!
!!
أهلاً وسهلاً يا هانم - إتفضلي..
طب ولزمتها إيه أمريكا تقول للحكومة على قرارات جديدة .. و بعدين الحكومة
تعرضها عليكم وتقولوا موافقين يا بابا .. ماهي الحكومة
موافقة عليهم من الأول خالص..
!!!
!!
مجلس الشعب

ماذا فعل مجلس الشعب فى دورته الأولى؟

• التجمع يركز على السياسات العامة

• ارتفاع نغمة النقد بين نواب الحكومة فى القضايا الجزئية وبعيداً عن السياسات العامة

أشرف حسين

أنهى مجلس الشعب فى يونية الماضى- قبل عطلة عيد الأضحى- دور انعقادة العادى الأول. وقد حفلت هذه الأشهر الستة الأولى من عمر هذا المجلس الذى جرت انتخاباته فى «نوفمبر- ديسمبر ١٩٩١» بالعديد من القوانين والمناقشات والأحداث.

ومنذ البداية، تحيط بهذا المجلس ظروف خاصة جدا. لقد قاطعته لأول مرة أحزاب وقوى سياسية رئيسية فى الساحة المصرية، هى الوفد وحزب العمل وحليفة «الأخوان المسلمون». وكان الثلاثة يشكلون المعارضة فى مجلس الشعب السابق. ولم يخض الأنتخابات فى مواجهة الحزب الوطنى إلا المستقلون، و«حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» وعدد من الأحزاب الجديدة الصغيرة «الأمة- مصر الفتاة- الخضر- العمل (احمد مجاهد)...»

ولم يكن هناك مرشحون للمعارضة بالنسبة لـ ٣٢٠ مقعدا من ٤٤٤. ولم يقدم حزب التجمع، حزب المعارضة الرئيسى فى هذه الانتخابات إلا ٣٢ مرشحا فى ٣١ دائرة. وأدى ذلك إلى إقتصار المعارضة داخل البرلمان على الهيئة البرلمانية لحزب التجمع (٦ أعضاء) خمسة منهم ينتمون للحزب والسادس مستقل (محمد مصطفى) قرر الانضمام إلى الهيئة البرلمانية للتجمع. وبالاضافة للهيئة البرلمانية للتجمع تكونت الجبهة البرلمانية المعارضة (٣٠ عضوا).

ويدور حول هذا المجلس وأداء الغالبية والمعارضة كثير من التساؤلات والآراء.

البعض يراه أسوأ مجلس نيابى فى السنوات الأخيرة (منذ إنقلاب مايو ١٩٧١) رغم عودة اليسار (التجمع) الى البرلمان بعد غيبة ١١ عاما، وتحمله مسئولية المعارضة وزعامتها. وحجتهم أن القوانين التى صدرت فى هذه الأشهر الستة حققت أهداف إنقلاب مايو كله، وصفت- نهائيا- ثورة ٢٣ يوليو ومنجزاتها... عبر بيان الحكومة والموازنة العامة وضريبة المبيعات وقانون قطاع الأعمال...و...و...

وأخرون يرونه مجلسا من نوع جديد، الأغلبية والمعارضة منه راغبة فى الخدمة العامة والنقد البناء واتخاذ المواقف لصالح هذا الوطن..

ويتفق الجميع أن نغمة النقد فى صفوف نواب الحزب الحاكم كانت فى هذا المجلس عالية بصورة جديدة تماما... ولكن تصويتهم كان دائما إلى جانب الحكومة..

وتختلف التقديرات لأداء نواب التجمع والمعارضة، ومدى الاستفادة التى تحققت بوجودهم داخل المجلس.. رغم إتفاق الجميع، أن تصويتهم كان دائما فى جانب مصلحة الوطن والناس، وأن ردهم على بيان رئيس الوزراء والمشروعات والقوانين المختلفة، قدم بديلا حقيقيا لكل السياسات المطروحه.

وقد رأت «اليسار» أن تطلب من مركز متخصص للدراسات والبحوث، أن يتولى مسئولية تقييم هذه الدورة وإختبار الفروض المختلفة ، استنادا إلى المضابط الرسمية لمجلس الشعب.

وقد إنتهى «مركز البحوث العربية- للدراسات والتوثيق والنشر» من اعداد دراسة متكاملة فى هذه المضابط ستنشر كاملة فى كراسة مستقلة. وفى هذه الصفحات عرض لأهم نتائج هذه الدراسة التى قام بها الباحث «أشرف حسين». آملين أن تكون فاتحة لمزيد من المناقشات والآراء للدورة الأولى لمجلس شعب ١٩٩٠.

اليسار

تميز مجلس الشعب الحالي بعدد من الخصوصيات، سواء من حيث الملابسات التي احيطت بميلاده او من حيث التحولات التي جرت في ظله والتي ستؤثر على المجتمع المصري لسنوات عديدة قادمة.

فقد جاء مجلس الشعب الحالي بناء علي انتخابات جرت بالنظام الفردي بعد مجلسين تم حلهما لعدم دستورية قانوني الانتخاب الذين انتخبا علي اساسهما، والقائمين على القائمة الحزبية النسبية المشروطة.

وقد واجه النظام السياسي ولأول مرة منذ اقرار التعددية السياسية (باستثناء انتخابات ١٩٧٩ جزئيا) مقاطعة من اكبر فصيلين من فصائل المعارضة هما الوفد والتيار الاسلامي بالاضافة الي حزبي العمل والاحرار.

اما بالنسبة لحزب التجمع فقد دارت فيه معركة داخلية بشأن المقاطعة انتهت بقرار خوضه الانتخابات في عدد محدود من الدوائر وتمكن من الفوز في خمسة منها. وقد نسق اثناء المعركة مع الناصريين والماركسيين الذين قرروا نزول الانتخابات.



«خالد محيى الدين» زعيم المعارضة

وقد تكونت جبهة برلمانية للمعارضة من ثلاثين عضوا مختلفي الانتماءات السياسية، ضمت كل اعضاء الهيئة البرلمانية للتجمع وخمسة وعشرين عضوا من المستقلين الناجحين والبالغ عددهم ستة واربعون عضوا، هذا بالاضافة الي عضو واحد من حزب الاحرار. واتفقوا علي ان تعقد اجتماعات دورية لتنسيق نشاطهم والتشاور في القضايا التي يتفقون حولها أيا كانت خلافاتهم السياسية والفكرية (الاهالي ١٩٩١/١/٢).

وهكذا تحددت خريطة مجلس الشعب في إطار اغلبية ساحقة للحزب الوطني ٣٩٩ عضوا بنسبة حوالي ٨٩٪ والتجمع ٥ اعضاء بنسبة ١.١٪ والمستقلون ٤٦ عضو بنسبة حوالي ١٠٪.

وسنعرض في هذا المقال القصير تقييما موجزا لحصيلة الدورة الاولي من هذا المجلس محاولين الإجابة علي عدد من الاسئلة تتعلق باهم القضايا التي عولجت في هذا المجلس والتي تتصل بدوره الرقابي والتشريعي المنوط به. كما سنعرض لفاعلية اعضاء المجلس من حيث مشاركتهم في نشاطه، درجة هذه المشاركة واشكالها وطبيعة الأهتمامات التي سيطرت علي أعضائه بمختلف انتماءاتهم السياسية وذلك من خلال تحليل الاستجوابات والاسئلة وطلبات الاحاطة والمناقشة التي تقدموا بها. وصولا للإجابة علي التساؤل المتعلق بمدي استجابة اعضاء المجلس للتحديات التي طرحتها الاحداث عليهم وتقييماً لدور المجلس في صنع السياسة العامة للدولة ومراقبة تنفيذها وهو الدور المنوط به بحكم الدستور.

ولكي يكون تقييمنا لفاعلية المجلس في هذه الدورة موضوعيا، فلابد من الاشارة إلي طبيعة الإطار الدستوري والقانوني الذي يحكم عمل مجلس الشعب.

فبالنسبة للوظيفة التشريعية للمجلس تنص المادة (١٨) من الدستور على انه «لرئيس الجمهورية ولكل عضو من اعضاء المجلس حق اقتراح القوانين» ولكن يلاحظ بهذا الصدد ان الدستور قد ميز بين الاقتراحات بالقوانين التي يتقدم بها اعضاء المجلس وتلك التي يتقدم بها رئيس الجمهورية. فقد نصت المادة (١٠) على انه

لطفي واكد يعترض والى يساره البدرى فرغلى» و«محمد عبد العزيز شعبان»



«يحال كل مشروع قانون الي احدي لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه. علي انه بالنسبة إلي مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب، فإنها لا تحال إلي تلك اللجنة إلا بعد فحصها امام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها وبعد ان يقرر المجلس ذلك» وطبيعي ان يكون حزب الاغلبية مسيطرا على هذه اللجنة، فيما يقطع الطريق علي المعارضة في ان تتقدم للمجلس بمشروع قانون يتيح لها - امام جماهيرها علي الاقل - ابراز ما تملكه من بدائل لسياسات النظام. وهو ما يؤدي الي جعل دورها مقتصرا علي محاولة اقناع الاغلبية بتعديل هذه المادة او تلك.اضافة الي ما سبق فان هناك حق الاعتراض لرئيس الجمهورية علي ما يصدره المجلس من قرارات (المادة ١١٢، ١١٣ من الدستور) كما ان من حقه ان يصدر قرارات لها قوة القانون (المادة ١٤٧).

اما من زاوية الدور الرقابي للمجلس، فإن مجلس الشعب لا يمارس رقابته بشكل اعتيادي تجاه مجلس الوزراء (مادة ١٢٧ من الدستور) مما يشير إلى حدود الوظيفة الرقابية لمجلس الشعب، اذ تقتصر غالبا علي المسائل الفنية التطبيقية، اما رئيس الجمهورية فلا يستطيع المجلس اخضاعه لرقابته الا في حالة اتهامه بالخيانة العظمي (مادة ٨٥).

ان هذا الإطار الدستوري الذي يهمش دور مجلس الشعب بالقياس إلي دور رئيس الجمهورية، يجب ان يكون ماثلا في الذهن عند محاولة استقراء فاعلية الدور الرقابي والتشريعي للمجلس.

الدور التشريعي

انجز المجلس خلال هذه الدورة ٢٠٨ مشروع قانون، منها مشروعات قوانين اعتماد الخطة وربط الموازنات واقرار الحسابات الختامية ومشروعات بتحرير الاقتصاد المصري. كما قام المجلس بالموافقة علي ثمانية قرارات بقوانين اهمها ذلك المتعلق بسرية الحسابات في البنوك.

وقد ناقش المجلس ٩٣ اتفاقية دولية مع بلدان العالم المختلفة، وافق عليها كلها منها ٦٦ اتفاقية تتضمن اتفاقيات بمنح او قروض او تعاون اقتصادي، جزء كبير منها عقد مع هيئات دولية مثل صندوق التعاون الاقتصادي الياباني والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وصندوق التنمية الافريقي وبنك الاستثمار الأوربي.

ومن اكثر الاتفاقات التي خضعت للنقاش في المجلس وهي ظاهرة جديدة علي المجلس- كما لاحظ رئيس الوزراء في بيانه الختامي عن نشاط المجلس - كانت تلك الاتفاقية المعقودة مع صندوق التعاون الياباني والبنك الدولي للتعمير والمخصصة لانجاز دراسات جدوي لتحويل القطاع العام الي قطاع خاص في مجال السياحة. وقد لفتت هذه الاتفاقية الانتباه، لانها كانت أول اعلان رسمي من خلال الممارسة الفعلية عن ضرورة تحويل القطاع العام الي قطاع خاص، كما انها ابرزت بشكل واضح هوية الهيئات والقوي الدولية صاحبة برنامج الخصخصة. وقد كان النقاش حول هذه الاتفاقية «بروفة» لقانون قطاع الاعمال. وقد اعتبرها نواب اليسار مخالفة للدستور حيث تنص صراحة علي هدف واضح وهو تحويل القطاع العام الي قطاع خاص في مجال السياحة.

اما الاتفاقية الأخري التي حظت من المجلس بقدر من النقاش، فهي تلك المتعلقة بقرض لتمويل ٤٠٠ الف فدان مع الصندوق الكويتي للتنمية. والتي اعتبرها نواب المعارضة اليسارية في المجلس ماسة بكرامة مصر من حيث انها تتيح التدخل السافر للصندوق في اخص الشئون المتعلقة بالمشروع، كما انها تمت في مناخ مشحون بالتوتر الناتج عن احداث الخليج والدور المصري فيها وخيبة امل البعض امام تضاؤل فرصة مصر في تعمير الكويت.

اما بالنسبة لمشروعات القوانين فلعل اكثر الامور اثارة للدهشة وتعبيرا عن طبيعة دور مجلس الشعب في مصر، هو ان مشاركة الاعضاء تخلو من المبادرة باي دور تشريعي- (باستثناء المشروع بقانون الذي تقدم به كمال الشاذلي بشأن رفع حد الاعفاء من الضريبة علي الدخل- وهو ما يعني ان عملية التشريع



ضياء الدين داود..

سيد زينهم...



المعارضة الناصرية فى المجلس..





مناقشة بين الوزير «الرزاز» والنواب وكمال الشاذلي زعيم الأغلبية (!) يستمع.

البدري فرغلي

تنبع اساسا من خارج المجلس. ورغم الحرية النسبية التي تمتع بها اعضاء المجلس في مناقشة مشروعات القوانين التي قدمت إليهم من الحكومة، الا انه يلاحظ ان النقاشات قد غلب عليها الطابع الفني. كما انه وخلال تتبعنا السريع للتعديلات التي اجراها المجلس علي القوانين المقدمة اليه من الحكومة، فقد لوحظ ان أغلبها جاء لضبط الصياغة او إجلاء غموض في النص. اما التعديلات التي اقترحتها المعارضة فلم يكتب لاي منها الموافقة عليه.

ولعل اخطر القوانين التي ناقشها المجلس في هذه الدورة هما قانوني الضريبة العامة علي المبيعات وقانون قطاع الاعمال (بالاضافة الي مد العمل بقانون الطوارئ) فكلا القانونين جاء استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي فقد اشار **حلمي نمر** (حزب وطني) في كلمته ان هذه الضريبة هي احدي شروط صندوق النقد الدولي وليس كل الشروط وقد تأخرنا في إصدارها لتحقيق المواءمة مع اوضاعنا بقدر الامكان. اما بالنسبة لقانون قطاع الاعمال، فرغم التأكيدات التي صدرت من رئيس الوزراء ونواب الوطني حول أن القانون مصري مائة بالمائة، الا انه يلاحظ ان اعضاء الحزب الوطني ذاته لم ينكروا صلة البنك وصندوق النقد الدوليين بالسياسات القائمة ومنها القانون المذكور، فيقول النائب عبد **الرحيم الغول** (حزب وطني) مبررا هذه العلاقة» نحن لسنا دولة يمكن ان تأخذ من الخارج و تسدد ديونها، فإذا كنا نستجيب للبنك الدولي، فإننا نستجيب لاننا دعاة حق واننا لا نأكل حقوق الناس بالباطل، وانما نسدد هذه الحقوق، من حق البنك الدولي ان يطلب منا ذلك (يقصد تطبيق قانون قطاع الاعمال ومجمل سياسات الصندوق) حتي يستطيع ان يطمئن الدولة المقرضة في سبيل ان تقرضنا.

التجمع ونقد قانون قطاع الاعمال

وقد حدد السيد **خالد محي الدين** زعيم المعارضة البرلمانية نقده لمشروع القانون بناءا علي عدة حيثيات:

١- ان هذا القانون، مقصود به تحويل القطاع العام الي قطاع خاص ونحن اذا كنا مع اعطاء الفرصة للقطاع الخاص، فلا يعني ذلك ان تكون مهمة القطاع الخاص هي منازعة القطاع العام فيما يمتلكه من اصول انتاجية، بل يعني أن علينا ان ندفع القطاع الخاص لأن ينشئ استثمارات جديدة تضيف للاقتصاد القومي وتحل مشاكل البطالة وعجز ميزان المدفوعات.

٢- أن الشركات القابضة ليس لها سياسة محددة تدير علي اساسها شركاتها التابعة، ولا يوجد نص في القانون يشير الي التزام هذه الشركات بخطة التنمية في الدولة.

٣- لا يوجد نص صريح واضح بأنه مهما كانت الظروف فانه لايصح ان يقل نصيب الشركة القابضة عن ٥١٪.

٤- بالنسبة لادارة هذه الشركات، كيف

في ستة أشهر..
وافق المجلس
علي ٢٠٨ قانون
و٩٣ إتفاقية دولية!!

موقف موحد للتجمع والناصريين والماركسيين

سنحاسبها، خاصة اذا كان لها تشابكاتها مع القطاع الخاص.

وقد حاولت المعارضة بعد أن قبل المشروع من حيث المبدأ ان تتقدم ببعض التعديلات فطالب ضياء الدين داوود بضرورة ان ينص القانون علي ربط خطة الشركات القابضة بخطة التسيير العامة في الدولة،وقد لاقي هذا الاقتراح تأييدا من كثير من اعضاء الحزب الوطني بما فيهم رئيس المجلس، خاصة وان رئيس الوزراء قد اكد في رده علي نقد خالد محي الدين لهذه القضية ان هذه الشركات ستكون مرتبطة بخطة الدولة فعلا. وعندما سأله السيد رئيس المجلس: عما يمنع إذن من اضافتها للنص، ابدي قبوله بالفكرة من حيث المبدأ واقترح ان يتم النقاش حول المكان الذي يوضع فيه هذا النص. ولكن عند الانتقال الي مناقشة المشروع مادة مادة رفض هذا التعديل من الاغلبية. وفي الواقع لم تكن هذه الاضافة لتمثل قيدا حقيقيا علي رسم الشركة القابضة لسياستها وفقا لما ترتأيه، حيث لن يشكل هذا النص حائلا فعليا أمام الشركة لعدم التزامه بالخطة العامة للدولة اصلا وهو ما يفيد ان انظار الحكومة مركزة بشدة علي صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات الدولية، التي يستثيرها بشدة اي اشارة للتخطيط، حتي مع ضمان أن من سيقومون بهذا التخطيط غير مؤمنين به منهجا ومحبذين بشدة لإطلاق آليات السوق.

وقد وضح تعنت الحكومة ومعها الاغلبية بشدة امام اي تعديل يتجاوز المسائل الفنية المتعلقة بالصياغة دون ان يتجاوزها الي ما فوق ذلك. وقد بدا ذلك واضحا من عدم القبول بالاقتراحات المقدمة من المعارضة بشكل كامل، فقد تقدم توفيق زغلول النائب المستقل وعضو الجبهة البرلمانية المعارضة باقتراح يقضي بتعديل مادة تسمح للشركات القابضة بتأسيس شركات مساهمة بمفردها او بالاشتراك مع الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة او الافراد وكان مقتضي التعديل ان يقيد هذا السماح بان تكون هذه الاشخاص الاعتبارية او الافراد من المصريين فقط.

كما رفض اقتراح تقدم به العضو حسن وشاهي (مستقل وعضو الجبهة البرلمانية للمعارضة)، يقضي بألا تقتصر عضوية مجلس إدارة الشركة القابضة علي ممثل واحد، حيث ان الشركة القابضة هي شركة عامة وحكومية مائة بالمائة كما قال السيد رئيس الوزراء وهو ما يعني وفقا لنص الدستور ان يكون للعمال ٥٠٪ من مجلس ادارتها.

كما رفض اقتراح يجعل فصل اعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة بإذن من الجمعية العامة قاصرا علي الاعضاء المعينين ولا يشمل الاعضاء المنتخبين، اذ كيف افصل عضوا انتخبه العمال وذلك على حد تعبير النائب محمد مصطفي اثناء تعليقه على القانون.

المجلس ومد حالة الطوارئ

وقد اعلنت الحكومة اسباب مد حالة الطوارئ مستندة الي مجموعة الاسباب التقليدية التي تأتي بها كل مرة عندما تطلب من المجلس تجديد مد حالة الطوارئ لفترة جديده، مضيفة اليها في هذ المرة المستجدات التي شهدتها المنطقة مع احداث الخليج ومحاولة القوي الخارجية «المشبوهة» تصدير مخططاتها الي مصر.

واعلنت الحكومة إلتزامها بأن يكون تطبيق قانون الطوارئ في اضيق الحدود ملزمة نفسها بمجموعة من القيود في تطبيق القانون، لعل اعجبها واكثرها إثارة للدهشة هو ان تطبيق القانون، لن يمس صاحب «رأي او فكر شرعي» دون ان تحدد لنا ما هية هذا الفكر الشرعي و ما هو معيار تفرقته عن الفكر «غير الشرعي» ومن هي الجبهة المنوط بها اجراء هذا التمييز.

وقد استند رأي المعارضة في رفض مد العمل بالقانون الي أن القانون لم يمنع ارهابا بل كان له رد فعل انعكس علي زيادة التطرف كما اشار النائب **لطفي واكد** حيث فند النائب ادعاءات الحكومة بأن تطبيق القانون لم يمتد ليشمل القوي السياسية والمساهمين بالعمل العام مشيرا إلي عمليات التعذيب الوحشية التي تعرض لها مواطنون في ظل حالة الطوارئ. كما اشار الي اقتحام الامن لمصنع الحديد والصلب والقبض العشوائي علي عمال مسالمين طالبوا بحقوقهم المشروعة. وعن الحصيلة الامنية للقانون ودوره في مواجهة الفساد كما تدعي الحكومة فقد اشار النائب الي ان اكبر جريمة نصب في تاريخ مصر والمتمثلة في شركات توظيف الاموال قد تمت في ظل القانون. هذا فضلا عن استمرار انتشار الحشيش بل وزاد عليها في ظل قانون الطوارئ دخول السموم البيضاء من هيروين وكوكايين.

وقد قدم النائب المستقل **فكري الجزار** عريضة اتهام موثقة ضد قانون الطوارئ وذلك خلال استعراضه لحالات الاغتيال السياسي في تاريخ مصر المعاصر وكيف انها تمت في ظل قانون الطوارئ.

أحمد طه

يتحدث باسم الجبهة البرلمانية المعارضة



الحكومـــة ترفض أية تعديلات من المعارضة لمشروعات القوانين



لائحة ونقطة نظام.. للرئيس

واشار النائب الي انه ووفقا لاحصاءات وزارة الداخلية التي لم يكذبها الوزير، حيث كان حاضرا الجلسة فقد زادت جرائم مقاومة السلطات والتجمهر بنسبة ٢٨٪ من ١٩٨١ عام تطبيق القانون وحتي ١٩٨٩. اما جرائم الخطف والاغتصاب وهتك العرض فقد زادت بنسبة ٩٨٪ والاختلاس بنسبة ١٠٠٪ والسرقة ١١٢٪. كما بلغ عدد الهاربين من جنح السرقة ما يقرب من مليوني هارب لم يتم القبض سوي علي ٤٥٪ منهم.

الدور الرقابي للمجلس

من المعروف ان الدور الرقابي للمجلس يتمثل في ادوات الرقابة المعروفة والمتمثلة في السؤال وطلب الاحاطة وطلب المناقشة والاستجواب. وسنقوم بتحليل هذا الدور الرقابي من خلال محاولة التعرف علي، أولا:- درجة مشاركة الاعضاء في عمل المجلس وفقا لابسط تعريفات المشاركة من خلال حصر من تحدث منهم وثانيا:- ما هي الموضوعات التي حظت باهتمام الاعضاء بما يعكسه ذلك من مدي تعبير المجلس عن الاهتمامات والقضايا الحقيقية المثارة في المجتمع.

المشاركة في النقاش:- وتشمل علمية المشاركة هنا كلاً من الدور الرقابي والتشريعي للمجلس، ووفقا لذلك فقد بلغت نسبة من شاركوا في النقاشات من اعضاء المجلس ككل ٦٣٪، وهو ما يعني ان هناك ٣٧٪ من النواب لم يشارك بأية درجة من الدرجات في اعمال المجلس باستثناء رفع الايدي بالموافقة والتصفيق.

وبرغم ارتفاع نسبة من ساهموا بالنقاش في هذه الدورة بالقياس الي الدورات السابقة (حيث تشير دراسة اجراها مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة عن الدورة الاخيرة في المجلس السابق الي ان اكثر من نصف اعضاء المجلس لم يشاركوا في التصويت باية درجة من الدرجات)، نقول برغم ارتفاع هذه النسبة الا انها تعتبر اقل من المستوي المطلوب بالقياس إلي خطورة القضايا التي اثيرت في هذا المجلس.

كما يلاحظ ان الحزب الوطني كان الحزب الاقل نسبة في المشاركة (٦٠٪) يليه المستقلون (٨٩٪) والتجمع (١٠٠٪) وهو ما اتفق مع نتائج الدراسة المذكورة عن الدورة السابقة حيث كان الوطني هو الأقل نسبة بين الاحزاب المختلفة والمستقلين واذا نسبنا عدد الكلمات الي عدد الاعضاء فإن نصيب كل عضو من اعضاء الوطني يصبح ٤.٥ كلمة لكل عضو من اعضاء الوطني و٢٨ كلمة للتجمع و٢٥ للمستقلين. وهو ما يفيد ان اعضاء المعارضة والمستقلين عموما هم الاكثر مشاركة في نشاط المجلس من حيث مشاركتهم في النقاش والتعليق.

ثانيا: نشاط النواب في أداء الدور الرقابي

بلغ عدد الاسئلة التي تقدم بها اعضاء المجلس الي الحكومة ١٥٠ سؤالا و٥٠ طلب إحاطة، و٣ طلبات مناقشة، تم مناقشة اثنين منها ولم يناقش واحد منهم بسبب تأجيله، اما عن الاستجوابات فقد تم تقديم ثلاثة عشر استجواباً تم مناقشة ٥ استجوابات ولم يناقش الباقي حيث تم تأجيله وانتهت الدورة دون ان يناقش.

اما عن مساهمة القوي السياسية المختلفة، فقد تقدم الحزب الوطني ب١٠٨ سؤالا من مجموع ١٥٠ سؤالا تم التقدم بها الي المجلس. و٢٨ طلب احاطة من مجموع ٥٠ طلب احاطة هي كل ما قدم للمجلس ولم يتقدم باستجاوابات علي الاطلاق.

اما حزب التجمع فلم يتقدم بطلبات احاطة وتقدم باستجواب واحد عن الفجوة الغذائية و٣ اسئلة.

اما المستقلون فقد كان نشاطهم الرقابي كبيرا (بالقياس الي نسبة وجودهم في المجلس) فقد تقدموا ب ١٩ طلب إحاطة من مجموع ٥٠ طلب هي كل ما قدم و١٢ استجوابا (نوقش منها٤) و٦١ سؤالاً، من مجموع ١٥٠ سؤال.

ويلاحظ مما تقدم ان الحزب الوطني كان الحزب الاكثر استخداما للسؤال بوصفه أحد الوسائل الرقابية ويأتي بدرجة تالية طلب الاحاطة ثم الاستجوابات وهي نتيجة تتسق مع احتلال الحزب مرتبة متأخرة في درجة المشاركة حيث تعتبر الاسئلة اضعف ادوات الرقابة وتعتبر الاستجوابات اقواها.

اما المستقلون فقد تنوعت ادوات الرقابة



كمال خالد..
يستمع ويتأمل

رئيس المجلس يؤجل ٧ استجوابات ويرفض مناقشة تطورات أزمة الخليج

تنوعا واضحا وان كان لهم قصب السبق في تقديم الاستجوابات، وهو ما يتفق مع الملاحظة المباشرة من قراءة المضابط حيث كانوا الفصيل الاكثر نشاطا في آداءهم لدورهم الرقابي.

اما حزب التجمع فرغم اهمية موضوع الاستجواب الذي تقدم به، الا ان دوره الرقابي كان ضعيفا بالقياس الي المستقلين، حيث كان اعتماده الاكبر علي المشاركة في النقاشات حول مشروعات القوانين والاتفاقيات التي ترد الي المجلس، كما كان تركيزه كبيرا علي عرض سياساته العامه وبرنامجه و خاصة خلال مناقشة بيان الحكومة وقانون قطاع الاعمال . فكان ذلك علي حساب قيامه بدوره الرقابي علي اكمل وجه. نفهم هذه الملاحظة بصورة اكبر اذا تفحصنا في طبيعة موضوعات الاسئلة والاستجوابات وطلبات الاحاطة التي نوقشت (وهذه نقطة هامة لأن الجزء الذي تأجل مناقشته كان اكثر ارتباطا بالسياسات العامة واكثر محورية كما سيلي عرضه)، حيث غلب عليها طابع الاهتمام بقضايا عرضية اثارها الرأي العام وتناولتها اجهزة الاعلام (حريق المعادي- الفسيخ المسموم - القاء مبيدات سامة في النيل)

اهم الموضوعات التي تناولها النواب في استجواباتهم وطلبات احاطتهم واسئلتهم.

من خلال رصدنا للاستجوابات وطلبات الاحاطة والاسئلة التي تقدم بها النواب الي المجلس لاحظنا مايلي:

١- بروز الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالبيئة وخاصة منها تلك القضايا التي حظت بنصيب كبير من الاهتمام الاعلامي ومن امثلة هذه القضايا : استخدام المبيدات السامة في القضاء علي ورد النيل، حيث تقدم النواب ب ١٢ سؤالاً و ١٠ طلبات احاطة واستجوابين. وقضية تلوث البيئة بالغبار المتطاير من مصانع الاسمنت، حيث قدم فيها ٣ اسئلة. وقد كان الاهتمام بها مركزا من قبل الحزب الوطني والمستقلين.

٢- إن القضايا التي حظت بقدر وافر من التغطية الاعلامية، كانت دافعا للاعضاء في تقديم طلبات إحاطه واستجوابات واسئلة عنها. خاصة اذا كانت تلك القضايا يمكن لها ان تتناول بشكل جزئي، وبعيداً عن معارضة التوجهات العامة للحكم، بل يقتصر فيها الامر علي نقد تقصير هذا المسئول التنفيذي أو ذاك.

ومن امثلة هذه القضايا (مشكلة حريق برج المعادي التي قدم فيها ٧ اسئلة واربعة طلبات احاطة - موضوع التسمم الناتج عن تناول فسيخ فاسد. قبول بعض الحاصلين علي شهادة اتمام الثانوية العاملة باقل من المجموع وتحويل البعض الاخر من كليات نظرية الي كلية الطب.

٣- ان غلبة القضايا المتصلة بمسائل سوء مستوي الخدمات ومن امثلتها مشكلة السنترالات - انقطاع التيار الكهربائي وعدم امتداده الي بعض المناطق ستظل ولفترة طويلة قادمة مستمرة بالنسبة للنشاط الرقابي للنواب فما زال الناخب المصري يحكم على الناخب بقدرته علي تقديم الخدمات وتوصيل «مظالمه» بشأنها الي الجهات المسؤولة، خاصة في ظل ضعف مستوي «تسييس» الجماهير وانتخابها للعضو بعيدا عن الاعتبارات المتعلقة ببرنامجه السياسي.

٤- الظاهرة التي برزت في هذا المجلس والجديرة بالتسجيل، هي نقد نواب الحزب الوطني الحاكم للحكومة سواء في التعليقات بشأن مناقشة بعض مشروعات القوانين، او في تقديم طلبات إحاطة تتصل بالمصالح اليومية للمواطن(واهم امثلة لذلك تقديم الحزب الوطني لثلاث طلبات احاطة بشأن رغيف الخبز)، ولكن يجب التأكيد علي ان هذا النقد جاء جزئيا في كل الاحوال ولم يمتد ليشمل القضايا السياسية الكبري (الخليج - قانون الطوارئ- التوجهات الاساسية في بيان الحكومة) وهو يجد تفسيره في سببين اساسيين في حقيقة الامر:-

تدهور الاحوال المعيشية اليومية للمواطن بصورة، اصبحت تهدد الإستقرار، واصبح نفى وجود هذا التدهور يفقد المواطن ثقته في الحزب الحاكم. وربما يؤكد علي ذلك التفسير، نجاح عدد كبير من نواب الحزب الوطني، بناء علي نزولهم الانتخابات بوصفهم «مستقلين» ورغم دخولهم الحزب الوطني بعد النجاح الا ان الحفاظ علي صورة «النائب» القادر علي المعارضة ضرورة حيوية بالنسبة لهم.

اما السبب الثاني - وهو يرتبط بالاول - فيتمثل في التحويل الي نظام الانتخابات الفردية، بما يجعل النائب مسؤولا امام جماهير دائرته وغير معتمداً فقط علي نفوذه داخل حزبه، خاصة اذا كان «حزبه» هذا هو الحزب الحاكم الذي يضمن نسبة معتبره من المقاعد لمجرد صفته كحزب حاكم.

٥- سيادة الطابع الجزئي والخدمي علي الاستجوابات التي تقدم بها النواب، هذا بالاضافة الي غياب القضايا المتعلقة بسياسة

الحكم في مجال الحريات بشكل عام، رغم ان تقارير حقوق الانسان تزخر بالعديد من الممارسات الحكومية التي تتعلق بهذا الأمر. ونستطيع ان نقول ان إدارة المجلس قد تعاملت بشكل انتقائي مع الاستجوابات التي تقدمت إليها، فأجلت تلك المتعلقة بقضايا تمس جوهر السياسات العامة للدولة. ان قائمة الاستجوابات التي لم يناقشها المجلس جديرة بكشف هذه الحقيقة من اول وهله :.

ففي القضايا المتعلقة بالدستور ومخالفة الحكومة له تم تأجيل استجواب مقدم من العضو **فتحى فضل عبد الواحد** إلى شهر يوليو حول مخالفة الحكومة للدستور وقد انتهت الدورة كما نعلم فى منتصف يونيو. وقد لقى استجواب حول الزيادة المفاجئة فى أسعار الغاز الطبيعى ومشتقات البترول، نفس مصير الاستجواب السابق. وكذا الأمر بالنسبة لاستجواب النائب **أحمد طه** عما اتسمت به السياسات المتبعة بواسطة السلطة منذ مدة من سلوك تجاه بعض الظواهر الاقتصادية التى تضر بالاستقلال الاقتصادى الوطنى وبطموحات التنمية.

ولم يقتصر الأمر على الاستجوابات فقد رفضت الحكومة طلباً تقدم به النائب احمد طه وموقع عليه من عشرين نائباً لمناقشة التطورات التى لحقت بالأزمة فى الخليج بسبب وجود عدد من المبادرات المطروحة لحل الأزمة حلا يتسق مع الشرعية. وقد رفض رئيس المجلس هذا الطلب بالنقاش وفقا لمبرر شديد الغرابة "فإن المجلس الموقر، المجلس التشريعى بسموه ليس بالمجلس الذى يناقش مبادرات سوفيتيه أو يدخل فى متاهة مناورات دول معينة وانما هو مجلس يناقش **القضايا الهامة** عندما يشعر بالخطورة. وقد ناقش المجلس هذه القضية وله طلبات وقرارات محددة، وانى لأربأ بنفسى أن أجر المجلس الى مناقشة متاهات قد تؤدى إلى أن تحقق لدول معينة غايات تضر بمصالح البلاد" تصفيق.

النشاط البرلمانى للمعارضة

محاولة للتقييم

لأول مرة تتكون الكتلة الرئيسية من المعارضة من حزب التجمع، خاصة مع وجود عدد من النواب اليساريين والناصريين من غير أعضاء التجمع. وعليه فمن الضرورى تحليل ومناقشة الآداء البرلمانى للحزب فى هذه الدورة والعقبات التى واجهت هذا النشاط.

وكما أشرنا فى مقدمة هذا المقال، فقد قام حزب التجمع وفور نجاح نوابه الخمسة بتشكيل جبهة برلمانية (وان كان هذا التشكيل غير رسمى) لتنسيق المواقف فى المجلس. ومن هنا فمن المهم استعراض مدى نجاح هذه الجبهة البرلمانية فى الوصول لموقف مشترك من القضايا المختلفة، وأيها نجح فيه التنسيق بصورة أفضل؟

من خلال استعراضنا لمضابط الجلسات نستطيع أن نقول أن الجبهة البرلمانية، قد استطاعت أن تحقق قدرا من التفاهم حول عدد من القضايا أهمها تلك المتعلقة بالدفاع عن الحريات. فقد كان موقف الجبهة من قانون الطوارىء معقولا الى حد بعيد ونجحت فى تجميع ٢٦ رافضاً لهذا القانون. كما نجحت فى جمع توقيع عشرين عضوا بشأن مناقشة عدم تنفيذ الحكم القضائى الخاص بعودة المفصولين من شركة الحديد والصلب إلى أعمالهم. أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بالموقف من اجراءات الحكومة فى الاصلاح الاقتصادى فقد كان التفاهم بشأنها أقل.

ولكن بالنسبة للتصويت على القوانين فلم تنجح الجبهة فى عمل تصويت مشترك فى أى منها، حيث لم يبلغ عدد الرافضين لأى مشروع ثلاثين عضواً وهو عدد افراد الجبهة البرلمانية.

الملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا، هو وجود تفاهم بدرجة كبيرة بين أعضاء التجمع والأعضاء الناصرين واليساريين المستقلين سواء من حيث الرؤى التى طرحت فى النقاشات أو من حيث التصويت على مشروعات القوانين، فقد كان التصويت موحدا بينهم فى مختلف القضايا. وهذه مسألة تنبىء عن امكانية خلق معارضة يسارية متماسكة فى المجلس، لا يقتصر حدود الاتفاق بين اعضائها علَى قضايا الحريات والدفاع عن الديمقراطية، بل يمتد ليشمل قضايا البناء الاقتصادى والدفاع عن الاستقلال الوطنى.

الملاحظة الثانية على الأداء البرلمانى للتجمع، هى عدم اهتمام الحزب بتقديم الاستجوابات وطلبات الاحاطة والأسئلة، بنفس قدر اهتمامه بمناقشة مشروعات القوانين وبيان الحكومة. فالاستجواب الوحيد الذى تقدم به الحزب حول الفجوة الغذائية وبرغم أهمية وخطورة القضية المطروحة، إلا أنه يبدو من مناقشة الاستجواب أن العضو لم يستفد بشكل كاف من توافر خبرات علمية هامة بالحزب حول هذا الموضوع. وهو مايستوجب ضرورة تعاون أوثق بين الأعضاء والمكتب البرلمانى للحزب.

٣٧٪ من أعضاء مجلس الشعب.. اكتفوا بالتصفيق ورفع الأيدى.

كل هذا "الغرام" بالتصدير؟!

د. جلال أمين

أستأذن القارئ في أن أعود به في الزمن أربعمائة عام إلى الوراء، ولكني أعده بأن إقامتنا هناك لن تطول، بل سأربط هذا الماضي البعيد بالحاضر بعد قليل.

ذلك أنه منذ نحو ٤٠٠ عام، سادت في أوربا الغربية كلها فكرة غريبة محورها أن ثروة الأمة تقاس بمالديها من ذهب وفضة. الأمة الغنية هي التي يكثر عندها الذهب والفضة، والفقيرة ، هي التي لاتحوز الكثير منهما. لايهم مالدى الأمة من قمح أو غيره من غذاء أو كساء أو ماشية أو أومبان أو خيول أو مدارس أو ترع أو طرق.. الخ، المهم فقط هو الذهب والفضة، وكل ماعداهما لانفع فيه الإمن حيث أنه من الممكن تصديره والحصول مقابله على ذهب وفضة.

الفكرة قد تبدو لنا غريبة الآن، ولكنها لم تكن غريبة على الأوربيين في ذلك الوقت، بل اعتبروها من قبيل البديهيات، حتى جاء آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وأشبع الدنيا سخرية من هذه الفكرة: ماالذهب والفضة؟ إنهما ليستا الا سلعتين من آلاف السلع ، ولاتفضلان غيرهما من السلع في شئ. قيمة السلعة هي فيما تشبعه من حاجة لدى الناس، والذهب والفضة تشبعان حاجة من الحاجات، كغيرهما من السلع، ولكن لعل الحاجة التي يشبعها الذهب والفضة أقل أهمية من غيرها في كثير من الظروف. المهم هو أن ثروة الأمة يجب أن تقاس بما تنتجة من سلع، أيا كان نوع هذه السلع: غذاء أو كساء أو بناء أو أثاث أو مكان للعبادة..! ولافضل لسلعة على أخرى إلا بقدر قدرتها على إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية.

هكذا أعاد آدم سمث الأمر إلى نصابه، واتهم المذهب الذي يمجد الذهب والفضة (وهو المعروف بمذهب التجاريين) بأنه يرتكب نفس الحماقة التي ارتكبها «ميداس» في الأسطورة اليونانية، إذ كان يعبد الذهب، ويتمنى أن يتحول كل شيئ يلمسه إلى ذهب، فلما استجاب الله إلى دعائه، جن جنون ميداس إذ وجد الخبز الذي يلمسه يتحول إلى ذهب، والماء لدى لمسه يتحول إلى ذهب، وأخيرا.. تحولت ابنته إلى قطعة من الذهب عندما لمسها بيده، فعرف بعد فوات الأوان كم كانت حماقته.

* * *

إن لدى شعورا قويا بأننا نرتكب اليوم حماقة مماثلة عندما نبدى كل هذا الحماس، الذي كاد يبلغ درجة الهوس، بالتصدير. إن الذي يطالع جرائدنا ومجلاتنا ، ويستمع الى خطبنا السياسية، وتصريحات المسئولين عن الاقتصاد في بلدنا، لايمكن أن يلومه أحد إذا خرج بالانطباع الأتي: لاقيمة لسلعة إذا لم تكن صالحة للتصدير. مهما كانت جدارتها وقدرتها على إشباع حاجة قوية لدى المصريين. التصدير ، التصدير!! الحياة كلها لاقيمة لها بدون تصدير. القماش رائع لأنه قابل للتصدير، المصنع ممتاز لأنه ينتج للتصدير. وكل شيئ يهون من أجل التصدير الاعفاءات الضريبية تمنح، والتسهيلات كلها تعطى، وقوانين البلاد تعطل، واستغلال العمال يصبح مباحا... الخ وأفضل وصف يمكن أن يطلق على مطعم أو مقهى أو ملهى أو مشروب هو أنه «سياحى»، أى أنه يجلب للبلد عملة أجنبية، حتى كاد يصبح من الممكن تقسيم الأمة الى نصفين: مايصلح للتصدير ومالايصلح.

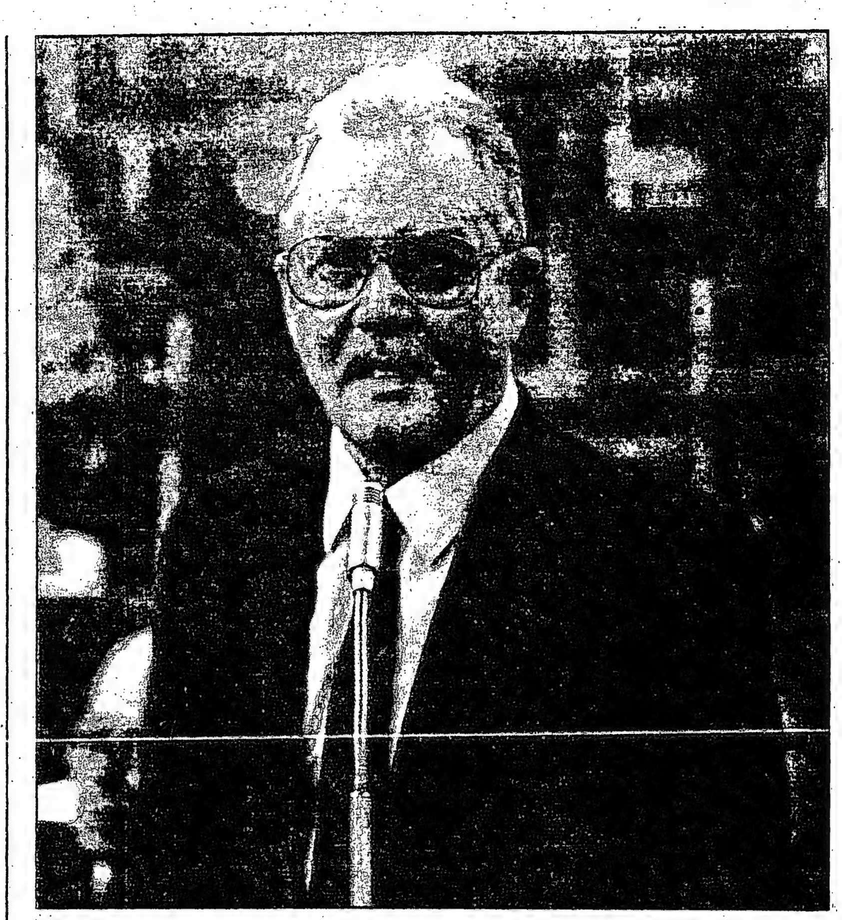
وكاد المرء أن يتمنى، إذا رزقة الله بولد، أن يكون الولد صالحا للتصدير، وإلا أصبح بائرا لانفع من ورائه.

لاشك أن الأمر يحتاج إلى أن نستشير فيه «أدم سميث» من جديد، إذ يمكن أن نوجه اليه السؤال التالي: «قل لنا ياأبا علم الاقتصاد، أليست كل هذه السلع، سواء أتيحت للمصرى أو الأجنبى، تشبع حاجات إنسانية؟ وقد تكون كلها تشبع نفس الحاجة ونفس القدر؟ فلماذا هذا التميز الغريب؟ ألا نرتكب نحن بهذا التميز حماقة تشبة حماقة ميداس؟ إذ أصبحنا نستغنى عن أفضل ماننتجة من أصناف الفواكه والمنسوجات والأثاث..الخ لكى نحصل على عملة صعبة نستخدمها في استيراد أشياء قد تكون أقل قدرة بكثير على إشباع الحاجات الانسانية، كالأسلحة مثلا؟ اليس هذا شبيها بمافعله ميداس إذ لمس ابنته بيده فأصبحت ذهبا؟.

***

سوف يعترض على هذا بالطبع معظم الاقتصاديين المصريين، والأرجح أنهم سيبنون اعتراضهم على واحدة أو أكثر من الحجج الثلاث الآتية:

أولا: سيقولون إن الدعوة إلى التصدير ليست الا تطبيقا لمبدأ «ريكاردو» الشهير المعروف بمبدأ المزايا النسبية فإذا كانت هناك دولتان تنتج كل منهما بعض المنسوجات وبعض النبيذ، ولإحداهما ميزة نسبية في انتاج المنسوجات، وللأخرى ميزة نسبية في انتاج النبيذ، فمن الحماقة أن تستمر الدولتان في انتاج كلا السلعتين بل الأفضل أن تتخصص الأولى في انتاج المنسوجات وتصدره للأخرى وتستورد منها بعض النبيذ، وأن تتخصص الأخرى في النبيذ وتصدره للأولى وتستورد منها بعض المنسوجات، هكذا قال «ريكاردو»، والمنطق لاغبار عليه، ولكنه شئ مختلف جدا عن هذا الهوس بالتصدير الذي نراه حولنا اليوم. لقد كان هدف «ريكاردو» أن تحصل الدولة على نفس الكميات من المنسوجات والنبيذ، التى



د. مصطفى وزير اقتصاد مصرا

كانت تحصل عليها من قبل، ولكن بجهد أقل، أو أن تحصل على كميات أكبر بنفس الجهد ومنطقة يؤدى الى تحقيق هذا الهدف حقا فى العالم الذى كان يتصوره ويفترضه (فقد كان ريكاردو مولعا بالتصور وبالفروض المبسطة والبعيدة عن تعقيدات العالم الراقعى) كان ريكاردو يفكر فى عالم خيالى نظيف مائة بالمائة، لاتشوبه أى مشاكل تتعلق بتوزيع الدخل ، أو تفاوت القوة السياسية، أو غسيل المخ... الخ ولكن العالم الذى نعيش فيه ليس هو عالم ريكاردو. نحن نعيش فى عالم يمكن فيه أن تصدر المنسوجات لتحصل مقابلها على دبابات، إما من أجل أن تحارب بها فعلا، أو من أجل أن يحصل غيرك من وراء ذلك على عمولات، أو لأن بائع الدبابات أجبرك على شرائها. كما أنه من الممكن أن تصدر ملابس كان يرتديها «زيد» المسكين لتحصل مقابلها على ملابس أكثر وأفخم حقا، ولكن لكى يرتديها «عمرو» الذى كان يملك من قبل مايكفيه من ملابس. أى أنه من الممكن فى العالم الذى نعيش فيه أن نصدر مانحتاج اليه لنستورد شيئا لانحتاج اليه، إذا كان توزيع القوة الشرائية بين الناس وتوزيع القوة السياسية.. إن الوضع الآن ، الذى خلقه هذا الهوس بالتصدير، ليس شبيها بمثال ريكاردو المتعلق بالمنسوجات والنبيذ، بل هو أشبه بشخص يملك فيلا جميلة، خدعه بريق الدولارات فأجرها لأجنبى وقنع بالسكنى فى البدروم أو فى غرفة فوق السطوح. قد يقال: آلم يتخذ هذا الشخص ذلك القرار باختياره؟ إذن فهو أحسن حالا مما كان». وأنا أقول إنه لم يتخذ هذا القرار باختياره حقا، وإنما خضع لعملية من غسيل المخ وأصابه ما أصاب بقية المجتمع من جنون عام.

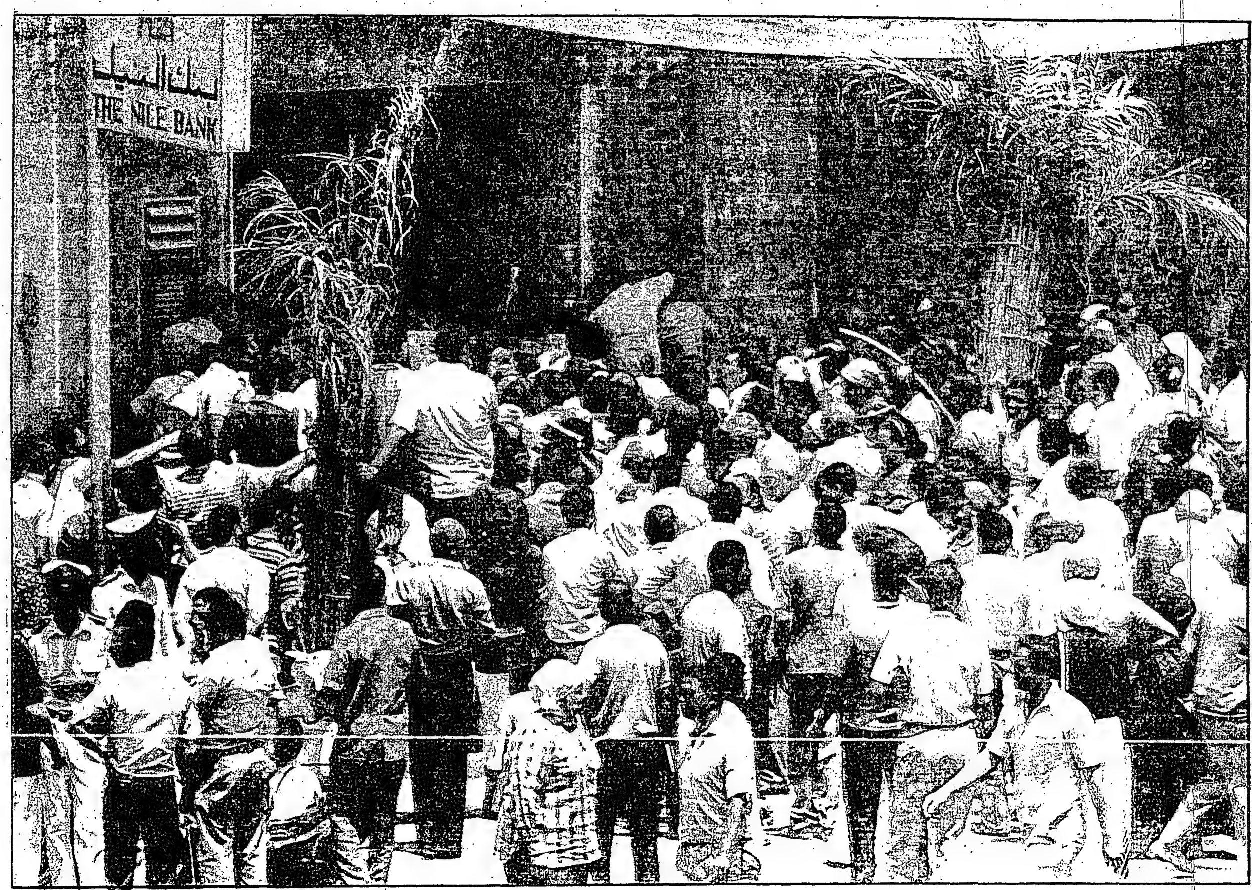
وثانيا: سيقولون أن التأكيد على ضرورة التصدير مفيد لأنه يؤدى إلى رفع الكفاءة، إذ أن النجاح فى التصدير يفترض النجاح فى المنافسة والنجاح فى المنافسة يشترط لتحققه زيادة الكفاءة. وأنا أقول إن النجاح فى التصدير لاهو بالشرط الضرورى ولاهو بالشرط الكافى لزيادة الكفاءة. فالمنافسة مع الأجنبى أو النجاح فى إغرائه، قد يتطلب حقا زيادة الكفاءة (بتحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها)، ولكن من البديهى أنه من الممكن تحسين السلعة أو تخفيض نفقة انتاجها دون أن يكون هدفك إغراء الأجنبى بالشراء، بل وأنت تنتج للسوق المحلية وهناك عشرات التجارب الناجحة فى التنمية التى اعتمدت فى نموها فى الأساس، على سوقها الوطنية ، من الولايات المتحدة والمانيا، عندما كان نموها يجرى وراء أسوار الحماية ، الى الصين والاتحاد السوفيتى عندما كانا منعزلين تماما عن العالم. ومن ناحية أخرى فإن النجاح فى المنافسة فى أسواق التصدير لايعنى بالضرورة ارتفاعا فى الكفاءة، وإنما قد لايعنى أكثر من النجاح فى إرضاء الأجنبى، و«إرضاء الأجنبى» له صور متعددة تتفاوت تفاوتا شاسعا، ليس فقط فى نفقة الانتاج، بل وأيضا فى المستوى الأخلاقى، بل إنه ليشمل أنواعا من التصرفات يعف اللسان عن ذكرها.

وثالثا: سيقولون إنك محتاج إلى مضاعفة الجهد للتصدير من أجل حل مشكلة ميزان المدفوعات فوارداتك فاقت صادراتك بدرجة مخيفة، ولاعلاج لذلك إلا بمزيد ثم المزيد من التصدير. وهنا فى الواقع مربط الفرس، ومنه يتضح الأمر وتظهر الحماقة الحقيقية وراء هذا الهوس بالتصدير، إن هوسنا بالتصدير سببه فى الحقيقة هوسنا بالاستيراد. وهذا الهوس بالاستيراد يتراوح بين استيراد القمح لفشلنا فى زيادة انتاجة بالدرجة الكافية وبين استيراد الطائرات الحربية للاشتراك فى حرب لم نرد الاشتراك فيها أصلا، فضلا عن اضطرارنا لدفع فوائد على ديون لم يكن هناك أدنى داع للتورط فيها. جنون التصدير إذن هو فى حقيقته جنون بالاستيراد، وجنون الاستيراد أساسه أمران:

الاول الوقوع فريسة للاعتقاد بأن الأجنبى هو الذى يملك أسرار السعادة، وأن السلع المحلية لاتشفى غليلا، وإنما الذى يشفى الغليل ويفتح لك أبواب الجنة هو السلع المستوردة.

والثانى: مجموعة من المستفيدين من عقد الصفقات مع الخارج، سواء كانت هذه الصفقات لاستيراد أسلحة، أو سيارات تحتوى على كافة الكماليات، أو عقد قروض ميسرة أو غير ميسرة.

ليس غريبا إذن أن يسود هذا الغرام بالتصدير فى مجتمع يسيطر عليه التجار والوسطاء ، التجار الوسطاء من كل نوع وصنف. كما أنه لم يكن غريبا أن يسود الاعتقاد بأن الثروة تتكون فقط من الذهب والفضة، منذ نحو أربعمائة عام، فى عصر عرف بأنه «عصر التجاريين».



المودعون

صفقة الريان.. والمواطن الرياني!

د. محمود عبد الفضيل

تمثل «صفقة الريان» أحد الشواغل الهامة للمجتمع المصرى فى هذه الأيام، وهى تمثل شاهدا على عصر انتشرت فيه «المقامرات المغامرات المالية». واختلط فيه المال بالفساد تحت اقنعة ومسميات مختلفة. ولعل ظهور شركات «توظيف الاموال» فى مصر ونموها على هذا النحو السرطانى (وعلى رأسها «مجموعة الريان») خلال الثمانينات، يمثل أهم الظواهر الإقتصادية والمالية والأجتماعية التى ألمت بالمجتمع المصرى خلال السنوات الاخيرة. ولذا فان السؤال الهام الذى يلح على أذهان الجميع هو كيف نجحت مجموعات مغامرة مثل آل الريان فى أن تتغلغل فى بنية الإقتصاد المصرى فى مدة قصيرة، وإلى تلك الدرجة المخيفة، وفى ظل ممارسات أقرب ماتكون إلى «الشعوذة المالية»؟. وحيث أصبحت «صفقة الريان» واختفاء أو ظهور «رشاد نييه»، وسيط الصفقة، حديث كل بيت فى المدينة وكل قرية فى أعماق الريف المصرى.

ويصعب مناقشة «الظاهرة الريانية» وأسلوب آدائها، بعيدا عن الظاهرة الانفتاحية عموما، ودور الهجرة والنفط والخليج. فهناك بلا شك العديد من التشابكات والتداخلات ذات الطابع الاقتصادي والسياسى.

ولم تكن لشركات توظيف الأموال وعلى رأسها «الريان» أن تقوم لها قائمة لو لم يكن هناك تلك القوافل من المهاجرين إلى بلدان النفط، وتراكم ذلك الحجم الهائل من الأموال المطلوب إرسالها إلى بلدان المنشأ. ففى ظل اضطراب أحوال وقواعد سوق الصرف الأجنبى فى مصر، نشط «آل الريان» وغيرهم من تجار العملة، بذكاء شديد ليلعبوا دور «الوسيط»

بين العاملين فى الخارج وبين ذويهم ووكلاء استثمارهم في الداخل.. وبالتالي تم السيطرة على الجانب الأعظم من مدخرات المصريين فى الخارج، التى قلما صبت فى قنوات الجهاز المصرفي الرسمي.. وتم شراؤها بواسطة تجارة العملة نتيجة «سعر الصرف» المتميز الذى كان يتم التعاقد على أساسه.

وهكذا انطوى نشاط «تجار العملة» منذ البداية- أى منذ منتصف السبعينات- على أنشطة ضمنية وفرعية «لتوظيف الأموال» ففى أحوال كثيرة، كانت عمليات تحويل وتغيير العملة تتم لأجل (أى يتم تسوية وانجاز الصفقة بعد أجل معين متفق عليه)، ومعنى ذلك أن هذه الأموال والتحويلات كان يجرى توظيفها بواسطة «تجار العملة» لأجل معين... وأن سعر الصرف «المتميز» الذى كانت تتم على أساسه التعاقدات، إنما كان يمثل خليطا من «سعر الصرف» و«سعر الفائدة» (أى عائد الاتجار فى تلك الأموال). ولهذا لم يكن مستغربا أن يتحول بعض كبار تجار العملة (وصبيتهم) من «تجارة العملة»- بمعناه الصرف- إلى نشاط «توظيف الأموال»، وتجميع مدخرات المصريين فى الداخل والخارج، والقيام بعمليات الوساطة المالية والاستثمار المباشر والمضاربة فى الاسواق المالية الخارجية.

وهكذا تطورت أنشطة «تجار العملة» تدريجيا لكى تصبح أنشطة «توظيف أموال»، وأصبحت عمليات الوساطة وتوظيف الأموال تقوم على مخاطبة العملاء والمدخرين المصريين فى الداخل والخارج من فوق رؤوس الأجهزة والسلطات النقدية والمالية المختصة.

(٤) توظيف أم تجريف للأموال؟

وإذا ما نظرنا إلى مجمل نشاط شركات الريان فى الداخل- وتأملنا مليا فى تركيبة المشروعات والأنشطة التى تم الإعلان عنها، نجد أنها لاتخرج عن كونها جزءا لا يتجزأ من ظاهرة «المشروعات الانفتاحية» التى تدر أرباحا سريعة وتؤدى إلى أقل قدر من التطوير لبنية الاقتصاد القومى.

فوفقا لبيان رسمى لآل الريان- قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

- جاء أن مجموعة الريان تتكون من الشركات التالية:

١- شركة الريان للمعاملات المالية (شركة مساهمة مصرية) وتعمل فى مجالات استثمار الأموال لحساب الغير.

٢- شركة الريان للاستثمارات العقارية (شركة مساهمة مصرية) وتعمل فى مجالات الاستثمارات العقارية والإسكان.

٣- شركة الريان لصناعة مواد البناء (شركة مساهمة مصرية) وتعمل فى مجالات صناعة الطوب والبلاط.

٤- شركة الريان الوطنية للنقل (شركة مساهمة مصرية) وتعمل فى مجالات نقل البضائع والخدمات المرتبطة بها.

٥- شركة الريان العربية للمنظفات الصناعية (شركة مساهمة مصرية) وتعمل فى مجالات صناعات المنظفات بأنواعها.

٦- شركة الريان للصناعات الغذائية والمخابز (شركة مساهمة مصرية) وتعمل فى مجالات الصناعات الغذائية وإقامة سلسلة من المخابز الآلية.

٧- شركة الريان للمفروشات والملابس المطرزة (شركة مساهمة مصرية) وتعمل فى مجالات صناعة الملابس والمفروشات المطرزة.

٨- دار الريان للتراث وتعمل فى مجالات اصدار ونشر كتب التراث والمؤلفات الدينية والكشاكيل والكراريس.

٩- دار الريان للمصوغات ويتبعها سلسلة محلات مجوهرات وذهب.

١٠- مشروع الريان للثروة الحيوانية (شركة مساهمة مصرية- تحت التأسيس) ويتبعها مزرعة لانتاج الأغنام ١٠٠ ألف رأس، لتسمين المواشى وانتاج اللحوم- يخدمها مجزر آلى ومجموعة من منافذ التوزيع.

١١- مشروع الريان لمنتجات الألبان (شركة مساهمة مصرية)- تحت التأسيس بالتعاون مع حكومة الدانمارك).

ويهدف هذا المشروع إلى اقامة مزرعة على مساحة ٧٠٠٠ فدان بالنوبارية لإنتاج الألبان.

١٢- مشروع الريان لإنتاج الأعلاف (شركة مساهمة مصرية)- تحت التأسيس - ويهدف هذا المشروع إلى اقامة مصنعين للأعلاف: الأول: بطاقة ٨٥٠ ألف طن سنويا (تحت الانشاء) بطنطا، الثانى: بطاقة ٢٠٠ ألف طن سنويا (تحت الانشاء) الهرم.

وهكذا: ووفقا لهذا البيان الرسمى، فان حجم الأموال المستثمرة لدى مجموعة شركات الريان بلغ حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه (٥٠٪ منها تقريبا بالعملة الأجنبية).. وتتوزع الاستثمارات على الوجه التالى:

مليون جنية
١٥٠ استثمارات صناعية
١٠٠ استثمارات زراعية وثروة حيوانية
٢٠٠ استثمارات عقارية واسكان
١٠٠ استثمارات ثقافية، دينية، تعليمية
٢٠٠ تجارة داخلية وخدمات
٧٥٠ استثمارات بأسواق المال العالمية (مودعة بالخارج بالعملات الاجنبية)

١٥٠٠

ورغم عدم دقة هذا البيان، من حيث حجم الاستثمارات ومن حيث تصنيفها حسب فروع النشاط المختلفة، الا أنه يعترف بوجود استثمارات بأسواق المال العالمية (مودعة بالخارج بالعملات الأجنبية) يصل حجمها الى نحو ٧٥٠ مليون جنية مصرى، **أى نحو نصف جملة التوظيفات المالية لمجموعة شركات الريان.**

كذلك يتضح من هذا البيان أن معظم التوظيفات الداخلية لشركات الريان (مثلها مثل غيرها من «شركات توظيف الأموال»)، **متمركزة فى مجال التداول والتوزيع بصفة أساسية:** تجارة- عقارات- نقل- مطاعم- توكيلات، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية الهامشية فى مجال الصناعات الغذائية والملابس والأكسسوارات والمنظفات.. دون اضافة حقيقية لعملية التراكم الانتاجى ومسيرة التنمية.

ومن ناحية أخرى **اتجهت شركات الريان نحو تكوين احتكارات فى السوق المحلية فى بعض السلع الاستراتيجية والحيوية**، اذ اتجهت شركات الريان إلى السيطرة التدريجية على أسواق الذرة الصفراء، ولحوم البتلو والورق. وقد أشار الكاتب جمال الغيطانى فى يومياته المنشورة بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٧/٨/٦ إلى أن شركات توظيف الأموال (الريان على وجه التحديد)، قد تسببت فى رفع ثمن كيلو البتلو إلى أربعة عشر جنيها بعد ظهور منافذ الريان لتوزيع اللحوم فى يناير ١٩٨٦.

ورغم أن شركات الريان قد دخلت مجال تجارة الذهب متأخرة، الا أنها حاولت أن تتمتع بمركز احتكارى فى سوق الذهب ومشغولاته، وهكذا يبدو أن «النزعة نحو الاحتكار» «تمثل ضرورة حيوية سياسية بالنسبة لنمو تلك الشركات لكى تشكل مركز ثقل فى أسواق سلع معينة، بالإضافة إلى ماتحققه تلك الأوضاع من مكاسب احتكارية وأرباح استثنائية.

(٢) المضاربة سلطان التجارة الريانية

كانت الأزمة الأولى لمجموعة الريان فى نوفمبر ١٩٨٦ هى الأشارة الأولى للحجم الكبير للمضاربة الدولية التى تقوم بها تلك الشركة.. بعد تسرب الانباء من خلال تقرير مجلة MIDDLE EAST MONEY فى عددها الصادر فى نوفمبر ١٩٨٦، حيث قدرت المجلة خسائر «الريان» فى مضاربات الذهب بنحو مائة مليون دولار أمريكى. وقد نتج عن تسرب هذا التقرير إلى مصر، حالة من الذعر فى صفوف المودعين وتدافعهم لسحب أموالهم من شركة الريان. وكانت تلك أول هزة لسمعة شركات الأموال فى مصر منذ نشأتها. ولذا فقد رمت كّل شركات توظيف الأموال بثقلها وراء شركات الريان لكى تخرج من الأزمة، لأن كبوة شركة الريان كان معناها «كبوة لكافة شركات توظيف الأموال فى مصر».. فى الوقت الذى بدأت فيه تلك الشركات تلقى قبولا ورواجا لدى جمهرة المدخرين فى مصر، وحيث تدفقت عليها أموال غزيرة من عرق وشقاء السنين لصغار المدخرين ومتوسطيهم الذين أخذوا يلهثون وراء أكبر عائد ممكن.. دون السؤال عن المصدر.. طالما الدفع منتظم!.

وفى محاولة للرد على الحملة ضد شركات الريان، خلال أزمة نوفمبر ١٩٨٦، أشارت الحملات الإعلانية لشركات الريان إلى أن أحمد توفيق عبد الفتاح حاصل على شهادة "SUPER DEALER"، الموقعة من جميع أعضاء مجلس ادارة بنك أمريكان اكسبريس (غير الاسلامى). وهكذا ارادت **شركات الريان أن تطمئن المودعين أن لديها أحد خبراء المضاربات المالية العالميين وأسمه «أحمد توفيق سوبر ديلر».**

وقد ذكرت بعض المصادر أن الحملة الدفاعية التى قادتها شركات الريان بعد أزمة نوفمبر ١٩٨٦ قد كلفتها نحو ١٥٠ ألف جنيه. وبعد أن هدأت العاصفة، وتوقف السحب، وتنفس «الريانون» الصعداء.. بدأوا فى الاعتراف بهدوء- بعد عام من الأزمة- أنهم من أكبر المضاربين المصريين فى السوق العالمية، «إن لم يكن على مستوى الشرق الأوسط كله وهذا معروف من زمن» (راجع: حديث أحمد توفيق الريان المنشور فى مجلة أكتوبر، العدد الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٨٧).



احمد توفيق الريان

ويضيف أحمد توفيق «الريان» فى اعترافه- وبملئ ارادته- حول نشاطات المضاربة فى البورصة العالمية: «نحن نعمل منذ فترة فى السوق العالمية فى العملات والحبوب والمعادن وأحيانا الأسهم والسندات، وهو مجال جديد علينا لم نقتحمه الا منذ مايقرب من عام أو عام ونصف» (المصدر نفسه).

ولمزيد من التوضيح، يقول أحمد توفيق «الريان»- المسئول الأول عن المضاربات فى الشركة:- «والحقيقة أن مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار (حوالى ٤٥٠ مليون جنيه مصرى من أموال ومدخرات المصريين) الذى نعمل به فى الأسواق العالمية «للعملات» ليس ثابتا على عملة معينة، فمثلا اشترى جزءاً منه ماركا، ثم أبيعه عندما يرتفع، وأحوله لدولار مرة أخرى وهكذا- لأن أموال المودعين لدى كلها بالدولار» (المصدر نفسه).

وحول المضاربة على الأسهم فى البورصات العالمية، يوضح أحمد توفيق «الريان»: «اننى عندما استثمر فى الأسهم فإننى إشترى أسهماً أمريكية فقط.. وهى تلك المدرجة تحت مؤشر ستاندرد أنديوزر.. وأنا أتعامل عن طريق بنوك وبيوت مال كبيرة، ولامانع من **التعامل مع السماسرة اليهود، والنبى عليه الصلاة والسلام رهن درعه عند يهودى!»** (المصدر نفسه).

وجدير بالذكر هنا أن شركات الريان قد ضمت بيانها الشهير فى غمار أزمة نوفمبر ١٩٨٦ بأن مجموعة شركات الريان: على استعداد كامل لأن ترد الودائع فورا لكل من يرغب من المودعين استرداد وديعته» ولقد كان هذا القرار فى منتهى الحكمة لأن الرد الفورى لبعض الودائع كان يعنى توقف السحب الفورى لبقية الودائع. وعندما أخذت شركات الريان هذا القرار ونفذته بالفعل، كان هناك دعما ماليا قد وصل بالفعل ووعود أخرى بالدعم المالى (بما فى ذلك خطابات ضمان لتغطية أى انكشاف فى السيولة) قد وصلتها من مؤسسات مالية فى دولة شقيقة... **لأن سقوط الريان ماليا كان معناه سقوط أشياء ومصالح أخرى «غير مالية».**

(٣) «المواطن الريانى»

تشكلت فئات المودعين لدى شركات الريان من ثلاثة فئات أساسية:

(أ) الفئة الأولى:

وتضم صغار المدخرين (أصحاب الودائع تحت خمسة آلاف جنيه)، وتضم العديد من الأرامل وأرباب المعاشات والعمال العائدين من هجرة خليجية حديثة.

(ب) الفئة الثانية:

وتضم عناصر ميسورة الحال نسبيا من حرفيين وعمال مهرة وموظفين ومهنيين وضباط عاملين ومتقاعدين، ويتراوح متوسط حجم ايداعات تلك الفئة مابين عشرة آلاف ومائة ألف جنية، وتشمل هذه الفئة ضمن عناصرها، العديد مما اتيح لها العمل فى بلدان الخليج وقاموا بتكوين بعض المدخرات وتسليمها بالكامل لشركات توظيف الأموال. وهذه الفئات تعيش عند «حافة الضرورة»، وبالتالى فان «ريع» ايداعاتها لدى شركات

توظيف الاموال ، كان يشكل لها دخلا اضافيا يسمح لها بمستوى معيشة أفضل وبالمزيد من طيبات الحياة.

(ج) الفئة الثالثة:

وتشمل كبار المودعين من الاثرياء الذين تتراوح حجم ايداعاتهم مابين ربع مليون ومليونين من الجنيهات (أو مايوازيها بالعملات الصعبة). وهى فئات لاتضع كل مدخراتها أو أموالها فى سلة واحدة» (أى لدى شركات توظيف الأموال)، بل هى تضع فقط جانبا محدودا من ثرواتها وأموالها السائلة لدى هذه الشركات على صعيد المقامرة والتنويع لمحافظ الاستثمار. وقد حصل بعض عناصر تلك الفئة فى أحوال كثيرة على عائد متميز يصل إلى ٣٠٪ - ٤٠٪ فى السنة.

ولعل الجانب المأساوى للقضية- من منظور التنمية طويل الأجل- هو قيام بعض عناصر الطبقة المتوسطة بتصفية أصول انتاجية حقيقية، مثل الأراضى الزراعية والمصانع والورش والأسهم وتحويلها إلى صكوك مالية (أصول ورقية) لدى شركات توظيف الأموال.. مما يشكل طعنة هامة لمستقبل عملية التنمية والتراكم الانتاجى فى المجتمع المصرى.

وهكذا تم خلق «المواطن الريانى»- على حد تعبير الاستاذ السيد يسين- الذى يهجر «العمل المنتج»، والدخل الذى يحصل عليه «بعرق الجبين»، ليرتكن إلى ذلك «الدخل الريعى» الذى يهبط عليه كل شهر دون جهد أو تعب (راجع : الاهرام الاقتصادى، ١٩/١٢/١٩٨٨).

وهكذا أصبح السعى الحثيث فى المجتمع المصرى وراء «التكاثر المالى» وليس التراكم الانتاجى»، هو الصفة الغالبة للسلوكيات الخاصة بمعظم الفئات الدخلية والاجتماعية، وذلك تحت تأثير الهجرة إلى البلدان النفطية فى ظل الانفتاح «السداح مداح» ولعل الفئة التى شكلت القاعدة العريضة لشركات الريان هى تلك التى يسميها الدكتور حسن الساعاتى فئة «الالفونيرات»، أى تلك الفئات التى مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة للبلدان النفطية فى تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والمالية، جعلتها تنتمى إلى شريحة «الألفونيرات»، أى الذين يملك الواحد منهم بضعة آلاف من الجنيهات (أو الدنانير أو الريالات والدولارات وغيرها من العملات الحرة الاخرى).

ولقد انساق مئات الالوف من هؤلاء المدخرين يودعون أموالهم لدى شركات توظيف الأموال (وعلى رأسها «الريان») جريا وراء العائد الأعلى، فى اطار عقود وكالة ومشاركة لاتكفل لهم الحد الأدنى من الحقوق والضمانات المتعلقة بأموالهم المودعة لدى هذه الشركات. ودعونا نلقى نظرة سريعة على عينة من العقود المتداولة بين هؤلاء ومجموعة شركات الريان.

فاذا مانظرنا إلى **عقود الوكالة لتوظيف الأموال** التى كانت تبرمها شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال، نجد أن العقد ينص على أن يفوض المودع (أو الموكل) شركة الريان تفويضا كاملا فى إجراء، كل أنواع التصرف لحسابه سواء بالبيع أو الشراء للمعادن بجميع أنواعها وجميع أنواع السلع والبضائع فى حدود قيمة المبلغ المدفوع من قبل الموكل (البند «ثالثا» من العقد). كما ينص البند «تاسعا» من العقد على أنه: «**محظور على الطرف الثانى (الموكل) التدخل فى عمليات ادارة الشركة**».

كذلك ينص عقد الوكالة المذكور على أن «يقسم الربح المحقق من أعمال الشركة التى تتم على أساس ٥٠٪ للطرف الأول (الريان) و٥٠٪ للطرف الثانى (الموكل)، ويتقاضى الطرف الثانى نصيبه فى هذا الربح فى نهاية كل شهر مع كامل حقه فى الحصول على هذا النصيب فى أى وقت يشاء إن لم يحصل عليه فى حينه » (البند «سابعا»)، «وفى حالة الخسارة- لاقدر الله- (هكذا يقول العقد) توزع على الطرفين بنفس النسب الموضحة فى البند السابق (البند «ثامنا» من العقد).

وهكذا يتحول «عقد الوكالة» بهذا المعنى إلى «عقد مضاربة»، حيث تتلقى شركة توظيف الأموال المدخرات لاستثمارها فيما تراه الشركة من أوجه الاستثمار»، ودون أى قيد أو شرط من جانب الموكل، سوى قيد المدة التى يرغب بعدها فى استرداد ماله. وعندما تحولت شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال إلى شركة الريان للمعاملات المالية (ش.م.م.)، تم تغيير العقد إلى عقد جديد بأسم «طلب ادارة استثمارات» ... وهو لايخرج عن جوهر «عقد الوكالة» القديم، ولكنه تضمن قيودا اضافية على السحب من الأرصدة المودعة لدى الشركة.

وهكذا فإن نمو «ظاهرة الريان» وجذبها لكتلة هامة من صغار ومتوسطى المدخرين قد ساعد على تعميق «الملامح الريعية» للاقتصاد المصرى التى بدأت تتبلور فى ظل الحقبة النفطية. اذ أصبح البحث عن أعلى عائد (أو أكبر ربح) على الأموال هو المقصد والمنتهى، بغض النظر عن الأنشطة الانتاجية التى توسع الطاقات الانتاجية وتخلق علاقات تشابك تطويرية، ولكنها تدر عائدا أقل.

وهذا مقصود فى ذاته، لتحويل معظم المدخرين إلى طبقة ريعية جديدة، مرتبطة بسوق المال «غير الرسمى» فى الداخل، وأسواق «المال العالمية» فى الخارج، بما لذلك من انعكاسات اقتصادية وسياسية وايديولوجية لا تخفى على القارئ اللبيب.

رشاد نهيه

لاتنس اسمك..!

فالح العطاونة

فى معسكر الاعتقال ينجع المعتقلون، أحيانا ويسرقون من وقتهم المحاصر مساحة للفرح وراحة الروح.

كان الوقت آخر النهار، وكانت الشمس تصبغ اطراف غيمة فى الفضاء بالاحمر النحاسى وعلى اعلى السياج وحواليه كان سرب من حمام البر الجميل مصطفاً كأنما فى فرجة على نزلاء السجن، وفى خيمة مجاورة كان المعتقلون يطلقون فى فضاء خيمتهم- هادئة كهديل الحمام- اغنية فردوس عبد الحميد العذبة: «بتغنى لمين ياحمام؟!».

على الضفة الأخرى من المشهد، كانت واحدة من الأمهات الفلسطينيات تصرخ من بعيد خارج المعتقل. لعل احد السجناء يطفىء، فيها ظمأ الامومة ويطمئنها بان «صلاح»/ ابنها موجود بيننا.

«صلا...ا...ح!».

كان صوتها القادم الينا من بعيد يفيض لوعة لكننا، نحن الموجودين داخل كومة من الاسلاك الشائكة وابراج المراقبة والبنادق المشرعة، لم نستطع ايصالها رذاذ صوتنا، لان الجنود المدججين بالهراوات يعيدون اعتقال المعتقلين وينقلونهم إلى الزنازين الضيقة اذا ما «تمادوا» على النظام الصارم لحياة معسكر الاعتقال.

لحظتها، رغم المسافة البعيدة فى التاريخ والجغرافيا. جرجرت «ام صلاح» التى كانت تصرخ بأعلى الوجع، إلى مخيلة احد النزلاء ذلك المشهد من الفيلم السوفييتى «لاتنس اسمك!»- عن واحدة من الامهات السوفييتيات واظبت على زيارة احد معسكرات الاعتقال النازية كل يوم وتنادى من بعيد من خارج الاسلاك الشائكة على طفلها «سيريوجا».. ولم تكن تدرى ان النازيين كانوا قد حولوا اسماء الاولاد المعتقلين إلى ارقام!

-«ياالله لافرق فى المشهد الا اللغة!».. علق احد المعتقلين.

-«طبع الامهات على وجه الارض واحد».. رد عليه اخر، ونهضنا جميعنا نصطف طابورا من الجالسين، استعداداً للعد- فلسطينيين من مختلف الاعمار والمهن- وقد حولوا اسماءنا إلى ارقام!

وفى السجن يشطبون نعمة الليل باضوائهم الكاشفة، انضوينا فى سهرة طويلة عن إحتمالات الحرب والسلام فى الخليج، وعن احتمالات «الموقف الاخير» لحلفاء الولايات المتحدة العرب اذا ما اشتعلت الحرب.. وقبل ان ننفث الدخان من سجائرنا الاخيرة، كانت «حرب الافكار الاهلية» الدائرة فى اسرائيل حول اجدى الادوات فى الحرب ضد الانتفاضة قد اخذت منا شوطاً من الجدل اتعبنا، فاثقل عيوننا النعاس..

كان الزمن أوائل كانون أول، ديسمبر الماضى، لكنه كان غير هذا الزمن فحرب المصالح الامريكية- الاسرئيلية على الشعوب العربية لم تكن قد بدأت على العراق الشقيق بعد.. ولا العرب اصبحوا موضوعا للتفكه والسخرية على امتداد العالم، إلى هذا الحد!

ونقلنا إلى «انصار»- بلدة طبقة من الاسلاك الشائكة والخيام العتيقة والاف الرجال.. فى صحراء تمنح هوامها مساحة شاسعة للحرية وحق تقرير المصير. وهناك تصب الشمس لهيبها على اجساد معتقلين يعانون من سوء التغذية وشروط الاعتقال البائسة.

وتشتعل الحرب، والاف المعتقلين يشهرون روحهم فى مواجهة القصف من «صوت اسرآئيل» الذى تركته ادارة المعتقل يبث على مدار اليوم بخلاف العادة...

نترعلينا صوت اسرائيل «شماتته بوقاحة»، وزعم وزير الصحة الاسرائيلى ان «القصف الجوى دمر بغداد والجيش العراقى.. وحسم المعركة مسألة يوم او يومين!» ومن القاهرة، كان «صوت اسرائيل» يذيع مقابلات مع الكويتيين المحتفلين باليوم الأول من «تحرير الكويت».. وبعض العرب اشهر «امريكيته» مزايدا على الامريكان انفسهم!

..ويرتطم وعينا بالحقائق الجارحة. ويوقد المعتقلون جمرة روحهم ويسيجونها بالأغنيات وينهض العراق وننهض من مناماتنا المتوترة على جنود مقنعين ضد الغازات السامة يأمروننا ان نتقنع بما لدينا من مناشف!

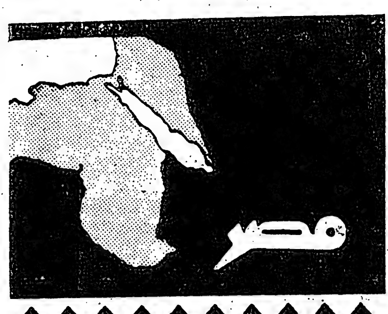
والحرب لاتزال مستمرة... ولمرة واحدة فقط اخبرنا «صوت اسرائيل» عن غضب القاهرة الذى يشتعل، وعلى طريقة المصرى ابن البلد صاح احد المعتقلين: «تحيا مصر!».. ونغرق فى البهجة ودموع الفرح.

ولاتزال الحرب مستمرة!

ويستحم العراق فى دمه.. وينتصر الامريكان على العرب، وينتصر الحكام العرب على شعوبهم. والولايات المتحدة ترسم على جلود العرب ملامح «النظام العالمى الجديد» الذى تريده.. وتتساقط «هيئة الأمم المتحدة» إلى مؤسسة تابعة لمجلس الأمن القومى الامريكى و«الشرعية الدولية» تبدو عديمة الحيلة فى مواجهة «ميزان العدل الامريكى» اما «مواثيق حقوق الانسان «فتتحول إلى «كاريكاتير» سافر اذا تعلق الأمر بالعربى الفلسطينى. او غير الفلسطينى.

ولاتزال الحرب مستمرة!!

وان كانت الولايات المتحدة لاتزال تقدم دروسها فى «التربية الجديدة» لشعوب العالم الثالث على جلودنا نحن العرب. ففى الميدان ستنهض الشعوب العربية وتنفض عن وجهها غبار الهزائم وتتقدم إلى العالم بأبنائها الذين لم تستطع الولايات المتحدة وحلفاؤها حملهم عل نسيان اسمائهم وعندها لن يستطيع احد ان يتقدم ممثلا لوجه هذه الامة لتبدو سافلة..



أخطر انتخابات عمالية على الأبواب..

ربط الأجور بالأسعار حبر على أوراق التنظيم النقابي

حسن بدوى

لايختلف اثنان داخل التنظيم النقابى للعمال أو خارجه، على أن الدورة النقابية القادمة (٩١-١٩٩٥) هى بحق دورة الفرز النقابى..

فبعد صدور قانون قطاع الأعمال العام فى يونية الماضى، سقطت الحماية التشريعية التى كانت قائمة بشأن حقوق العمال فى الأجور وعلاقات العمل.. وأخلت الحكومة الساحة لطرفى الصراع، العمال وأصحاب الأعمال فى مناخ سياسى واقتصادى معادى للطبقة العاملة.. وقيود شديدة على الحريات العامة والنقابية وتجريد للعمال من أسلحة التفاوض وتفريغ التنظيم النقابى من أى قدرة نضالية.. بينما يمتلك أصحاب الأعمال كل الصلاحيات وسلطات اتخاذ القرار!!

المرحلة الجديدة، كما يعلن الجميع فى مستويات التنظيم النقابى على اختلاف أفكارهم وانتماءاتهم ومواقفهم تتطلب كوادر نقابية تمتلك الوعى والقدرة النضالية وترتبط بقواعدها العمالية..

*فهل تبشر الأوضاع الحالية وتطورات الأمور ومواقف التنظيم النقابى خلال الدورة المنتهية بوجود مثل هذا التنظيم المناضل القوى؟

*وماذا حقق التنظيم النقابى- خلال الدورة الأخيرة- للعمال فى قضاياهم الرئيسية.. الأجور والأسعار.. ودعم وتطوير القطاع العام.. الاستقلالية وحرية العمل النقابى.. حتى يمكن أن ينطلق مما حقق لمزيد من المكاسب؟ أم أن الأوضاع العمالية شهدت مزيداً من التدهور خلال السنوات الأربع الماضية؟


السيد راشد

تدخلات عديدة

تأتى الانتخابات المقبلة للتنظيم النقابى فى أكتوبر القادم، بينما تمتلك الحكومة وحزبها وإدارات الشركات وأصحاب الأعمال وسائل عديدة للتدخل فى العملية الانتخابية بشكل مباشر أو غير مباشر لاستبعاد القيادات العمالية المعروفة بدفاعها عن مصالح وحقوق العمال..

*فمنذ شهور بدأت عمليات نقل وفصل قيادات عمالية ونقابية سواء فى القطاع العام أو الخاص كأسلوب لحرمان هذه القيادات من الترشيح للانتخابات النقابية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك نقل ثلاث قيادات من «الشركة القومية للأسمنت»- قبل شهرين- إلى شركات «سيجوارت» و«الطوب الرملى» و«چيمكو»، والفصل الجماعى للقيادات النقابية فى شركة «إيبكو» للأدوية وهى شركة استثمارية، والمماطلة فى عودة قيادات عمال «غزل المحلة» المنقولين إلى شركتهم رغم حصولهم على حكم قضائى وصدور قرار من وزير الصناعة بعودتهم فى ٢٤ يناير الماضى تنفيذاً لحكم القضاء، الا أن ادارة الشركة تجاهلت حكم القضاء وقرار الوزير حتى الآن فى محاولة لحرمانهم من التقدم للانتخابات القادمة.. والاضطهاد المستمر للقيادات النقابية بفنادق «شيراتون» القاهرة و«إيتاب الاسماعيلية» و«سيسيل» بالاسكندرية وغيرها..

*وهناك سلاح المدعى الاشتراكى الذى يمتلك حق الاعتراض على المرشحين للتنظيم النقابى استناداً إلى القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن «حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى»، و«قانون حماية القيم من العيب» اللذين أصدرهما السادات عقب انتفاضة يناير ١٩٧٧ وتوقيع معاهدة كامب ديفيد.

*وهناك قرار وزير القوى العاملة «عاصم عبد الحق» رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٧، والصادر قبيل الانتخابات النقابية الماضية، ويعطية حق الاعتراض على أى مرشح قبل يوم اجراء الانتخاب بأربع وعشرين ساعة بما يحرم المعترض عليهم من فرصة التظلم أمام القضاء قبل اجراء الانتخابات.

كل هذا يمثل أسلحة فى يد الحكومة وأصحاب الأعمال لاستبعاد القيادات التى يمكن أن تشكل عقبة أمام مخططاتها لتنفيذ أوامر صندوق النقد الدولى وما يترتب عليها

من هيمنة كبار الرأسماليين وسيادة آليات السوق بما تتضمنه من تخبط اقتصادي وتشريد للعمالة واهدار للحقوق العمالية.

أساليب الوزير

وطوال السنوات الأربع الماضية لم يفعل التنظيم النقابي شيئاً لالغاء وسائل التدخل في شئونه، تحقيقا للاستقلالية النقابية وتمشياً مع ملاحظات منظمة العمل الدولية التي تنقد هذه التدخلات.. ومع الأوضاع الجديدة التي تدفع بالبلاد إلى «التحرير» الاقتصادي الكامل وحرية أصحاب الأعمال.

بل إن القيادات العليا في التنظيم النقابي لم تكن تعلم شيئاً عن القرار الوزاري رقم ٩٠، الا من خلال لقائي معهم لاعداد هذا التحقيق!!

وخلال الدورة المنتهية أصدر وزير العمل تعليمات باستبعاد كل من بلغ سن المعاش من التنظيم النقابي، واستصدر فتوى من مجلس الدولة بذلك، بهدف استبعاد القيادات المخضرمة، التي لاتضمن الحكومة ولاءها الكامل خاصة في قضايا أساسية كالقطاع العام وغيرها.. ويدأ فتح ملفات فساد وقضايا كانت مركونة في أدراج الحكومة وأجهزتها منذ سنوات، ويدأ استخدامها في المساومة مع هذه القيادات والضغط عليها للاستقالة أو تقديمها إلى النيابة!

ويؤكد **«سعيد جمعة» نائب رئيس اتحاد نقابات العمال ورئيس النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية** ان هذه الفتوى التي استصدرها الوزير لاتلزم التنظيم النقابي، خاصة وأن المستشار القانوني للاتحاد أفتى باستمرار عضوية من مد خدمته بعد سن المعاش أو التحق- دون فارق زمني- بعمل في نفس المهنة. كما أن التنظيم النقابي- وفقا لقواعد الحريات النقابية في العالم كله- من حقه وحده وضع القواعد واللوائح التي تنظم تشكيله وعمله. ومع ذلك فقد خضعت قيادة الاتحاد لفتوى الوزير وتعليماته وأهملت فتوى مستشارها القانوني..

يؤكد **«سعيد جمعة»** أن اختيار ممثلي العمال حق لهم وحدهم دون أية تدخلات من أي جهة خارجهم.

المخاطر مقبلة

ويضيف **«سعيد جمعة»** ان الحركة النقابية في الفترة المقبلة يجب أن تكون أكثر وحدة وتضامنا وابتعاداً عن الصغائر، فالمستقبل القريب يحمل مخاطر شديدة، اذا لم تكن القيادات النقابية والقواعد العمالية على وعى كامل حتى تضمن استمرار حقوقها، وعلى الاتحاد العام أن يشارك في اعداد اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الأعمال العام قبل أن يصدرها رئيس الوزراء، وأن يضع لوائح نموذجية تسترشد بها النقابات عند التفاوض مع أصحاب الأعمال.

في نفس الاتجاه يدعو **«السيد راشد»** نائب رئيس الاتحاد ورئيس النقابة العامة لعمال النسيج، إلى ضرورة وجود نقابيين على أعلى مستوى من الآداء والصدق مع النفس والادراك لخبايا العمل داخل وحداتهم الانتاجية والتحرر من كل المغريات والقدرة على التفاوض والحوار. كما يدعو النقابات العامة إلى تشكيل لجان متخصصة تضم مستشارين قانونيين واقتصاديين وفنيين ويتوفر فيهم الاخلاص وحب العمل والعمال، لمواجهة مهام التفاوض في المرحلة المقبلة، تكون بمثابة مراكز معلومات تدعم بالقوانين والمستندات القدرة على الحوار والمفاوضة.

ومما العمل.. اذا تعسفت الادارات ولم تقبل بمنطق الحوار والمفاوضة.. ولدينا في مصر من هذه الادارات الكثيرة؟!

....

لن تتوقف الحركة

ويتحدث **عبد الصبور عبد المنعم نائب رئيس النقابة العامة لعمال النسيج متفائلا...** فالحركة العمالية لن تتوقف عن السير إلى الأمام، والقدرة على مواجهة تحديات المرحلة المقبلة مرهونة بوعى القواعد العمالية في اختيار قياداتها النقابية في أكتوبر القادم، فان أحسنت الاختيار جاء التنظيم النقابي قويا وقادراً على مواجهة هذه التحديات. واذا حدث العكس فلن تستمر الأمور أيضا على ماهي عليه، وستزداد التحركات العمالية التلقائية بما يجعل الكل يعيد حساباته.

ويرى **فايز الكارتة نائب النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية**، ان الحركة النقابية بشكلها الحالي غير مؤهلة للقيام باعبائها النضالية في المشاركة في وضع اللوائح الخاصة بالشركات التابعة، بعد غيبة طويلة لعشرات السنين عن مثل هذه المشاكل، كانت التشريعات تكفل فيها حقوقا عمالية، وبعد وضع الطبقة العاملة في مواجهة أصحاب العمل دون ممارسات سابقة لسنوات طويلة لمثل هذه المواجهة. فهناك خطورة على حقوق العاملين.. وما يجرى الآن من دورات سريعة لتأهيل بعض القيادات النقابية للقيام بدورها الجديد، هو نوع من السعى لمحو أمية عامل ثم القذف به في مشكلة متخصصة، كما أن الحركة النقابية التي عاصرت كل المشاكل والتطورات المتعلقة بقانون قطاع الأعمال العام، مقدمة على انتخابات لازالت تجرى بمنطق التعاطف حينا والعصبية والقبلية أحيان أخرى.. وهذا تجاهل للعمال.. وذاك يتابع زيارة المرضى وآخر يواظب على آداء واجبات العزاء.. ومن هنا لايأتي الاختيار نضالياً تحكمه الخبرة العملية وقدرة النقابي على الدفاع عن حقوق العاملين..

معارك بلاسلاح

ويؤكد **فايز الكارتة** ان الحركة النقابية ستعود إلى صميم معاركها ومهامها- بعد أن كانت الدولة في فترة سابقة تقوم نيابة عنها بكفالة حقوق العاملين، في تشريعاتها، ولكنها للأسف ستعود لهذه المعارك بدون أسلحة فرغم أنه تم التشريع لآليات السوق بمفهومها الرأسمالي، فان هذه الآليات لم تستكمل في التشريع النقابي باعطاء نفس الآليات للحركة النقابية بحقها في استخدام

سعيد جمعة



القانون في صف الادارات.. والتنظيم النقابي شريك بالحوار فقط

الاضراب عن العمل للضغط على جهات الادارة.

ويتفق معه عبد الرحمن خير أمين عام مساعد النقابة العامة لعمال الانتاج الحربى، ويضيف ان التنظيم النقابى يفتقد إلى ارادة العمل الجماعى بين قياداته، ويرفض جميع وسائل التفاوض باستثناء الحوار مع أصحاب الأعمال..

رصيد سلبى

وأسأل القادة النقابيين.

لقد صاغت الحركة النقابية رؤيتها لتطوير القطاع العام وأقرتها الجمعيات العمومية السابقة للنقابات العامة والاتحاد العام..

ولم تخل توصيات جمعية عمومية لأى مستوى فى التنظيم النقابى من رفع شعار ربط الأجور بالأسعار..

فماذا فعل التنظيم النقابى بهذه الرؤية والتوصيات؟

بالنسبة لتطوير القطاع العام يؤكد «سعيد جمعة» أن قانون قطاع الأعمال العام جاء متسقاً تماماً مع بيان رجال الأعمال الموقع مع رئيس الاتحاد عام ١٩٨٩ وجوهرهما معا الغاء الملكية العامة.. بينما جاء القانون مخالفا تماما لرؤية الحركة النقابية.. والتى صاغت حلول مشكلات القطاع العام ودعمة وتطويره وتتلخص فى:

*تسعير منتجاته بالسعر الاقتصادى وأن يكون الدعم فى مراحل التوزيع النهائى.

*تشغيل الطاقات المعطلة ووضع ضوابط لتنظيم الاعفاءات الممنوحة لقطاع الاستثمار الخاص وتمتع القطاع العام باعفاءات على مستلزمات الانتاج خاصة فى السلع الاستراتيجية والأساسية.

*تصحيح الهياكل التمويلية للشركات بتصحيح العلاقات بين الدولة وشركات القطاع العام والتى جعلت الدولة تستنزف فوائض هذا القطاع وفقط لسنوات طويلة..

*التدقيق فى اختيار القيادات الإدارية ونظم ترقياتها وتدريبها وحظر الجمع بين مناصب إدارية فى شركات عامة وأخرى استثمارية.

*اجراء تعديل شامل فى جداول الأجور لتتناسب مع ارتفاعات الأسعار واعادة تأهيل العمالة وزيادة مهاراتها.

ويتساءل **«سعيد جمعة»..** أين القانون الجديد اذن من هذه الرؤية؟

ويعبر عن دهشته للهجوم الذى شنته بعض القيادات النقابية على النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية لمجرد أنها كانت أكثر متابعة لما يجرى، وتحركت عندما أعلن عن تقديم مشروع القانون لمجلس الشعب وفرضت نفسها على الساحة التشريعية والعمالية ولولا هذا التحرك ما كانت هذه التعديلات الجزئية التى تهم كل العمال والنقابات (بمن فيهم من شنوا الهجوم على النقابة) قد أدخلت على القانون!

القيادة تؤيد!

واتساقا مع موقفه الذى أعلنه بحماس شديد فى مجلس الشعب يعلن «السيد راشد» إن هذا القانون جاء متسقاً مع رؤية الحركة النقابية!!

*كيف؟

-لقد قررت الجمعية العمومية للنقابة العامة للنسيج أكثر من مرة أن تطوير القطاع العام يستلزم الغاء الدرجات الوظيفية والغاء نظام العلاوة الموجود حالياً واطلاق حرية ادارات الشركات والغاء هيمنة الهيئات على الشركات التابعة لها وقد جاء القانون الجديد ليحقق كل هذا.

***ولكن الجمعيات العمومية لاتحاد نقابات العمال صاغت رؤية شاملة لتطوير القطاع العام، تضمنت أشياء أخرى لا علاقة لها بماجاء فى القانون الجديد؟**

-لقد تمسكنا بالحفاظ على مكاسب العمال، والكرة اليوم فى ملعب التنظيم النقابى، بعد أن نص القانون على أنه شريك فى وضع اللوائح، وعلى التنظيم النقابى أن يستعد لهذه المهمة الثقيلة، وقد وافق مجلس الشعب بالأغلبية على القانون بينما افتقدت القيادات العمالية إلى التنسيق فيما بينها..

***القيادات العمالية وبعض النواب طالبت بوضع ضوابط فى القانون تحول دون بيع القطاع العام أو تسليمه لرجال الأعمال المصريين أو الأجانب وتم رفض هذه الضوابط.. فما رأيك؟**

هذا يعود لافتقاد التنسيق بين القيادات العمالية داخل المجلس، حتى أن بعضهم اختفى أثناء المناقشات!

قانون ضد العمال

-**يؤكد نبيل عبد الغنى عضو مجلس الإدارة المنتخب بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج، وعضو الأمانة العامة لحزب التجمع،** أن هذا القانون لم يأت مستجيبا لمطالب الطبقة العاملة، بل لبيع القطاع العام- الذى بناه العمال خلال ٣٠ سنة بعرقهم- للطفيلية المصرية والأجنبية، وبعد أن ضاعف العمال بجهدهم أصول هذا القطاع مائة ضعف منذ التأميم فى عام ١٩٦١.

كما جاء القانون ليفتح الباب واسعاً أمام البضائع الأجنبية، لأنه يرفع الحماية الموضوعية عن الصناعة المصرية. كما سيؤدى لتسريح العمال بالجملة وإلى حالة من الغلاء لايستطيع معها العمال مواصلة الحياة. كما أن سيفقد مصر تماما أى استقلال سياسى أو

الخضوع لرجال الاعمال بداية لموافقة على القانون الجديد

التنظيم النقابى يفاوض الشركات القابضة مجردا من الأسلحة



فايز الكرته

اقتصادى ويجعلها فى حالة تبعية شاملة كاملة.. والقانون يتعارض تماما مع رؤية الجمعية العمومية لاتحاد نقابات العمال التى أقرتها فى ديسمبر ١٩٨٩..

مقدمات الاستسلام

ويحدد «عبد الرحمن خير» مقدمات قبول قيادة التنظيم النقابى بقانون قطاع الأعمال فى عدة أشياء..

*رفض النداءات الملحة من بعض أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد فى ديسمبر ١٩٨٨ باتخاذ موقف واضح ورافض لضغوط البنك الدولى وصندوق النقد.

* توقيع قيادة الاتحاد للبيان المشترك مع رجال الأعمال عام ١٩٨٩، وهو البيان الأول من نوعه فى تاريخ علاقات العمل على مستوى العالم، والذى تقدم فيه منظمة طبقية- تطوعاً- تنازلات للطرف الآخر فى علاقات العمل ودون مقابل، عن حقوق شعبية وليست عمالية فقط، بالموافقة على الغاء مجانية التعليم والعلاج ودعم الغذاء والاسكان مثلا..

ويبدو أن ذلك محصلة لنسيج من العلاقات مع بعض المؤسسات والشخصيات الغامضة الأغراض مثل بوبارا كاسل مذيعة التلفيزيون الأمريكية التى أتت مرات عديدة إلى مبنى اتحاد نقابات عمال مصر واستقبلت بحفاوة بالغة!

شعار وفقط

أما شعار ربط الأجور بالأسعار الذى يتصدر كل الأوراق النقابية، فلم يضع التنظيم النقابى رؤية لتنفيذه ولم يتحرك خطوة باتجاهه..



عبد الرحمن خير

فالاتحاد والنقابات العامة- كما يقول «نبيل عبد الغنى» لايملكان أية رؤية بهذا الشأن أو دراسات اقتصادية للمشروعات وعلاقة الأجور باقتصاديات التشغيل، وتكتفى ببعض الأصوات فقط باستخدام معونة اجتماعية من الحكومة... واذا كانت هذه المعونات قد بلغت ٦٥٪ من الأجر خلال السنوات الأربع الماضية،فإن الغلاء قد زاد فى نفس الفترة بنسبة تزيد على ١٢٠٪.. بل إنه حتى فى المطالب الجزئية الوجبة الغذائية مثلا، أسفرت مفاوضات قيادة الاتحاد الذى يضم أكثر من ٣ مليون عامل عن زيادة البدل لعمال القطاع العام الصناعى من ٦ إلى ١٢ جنيها، بينما استطاع ٢٦ ألف عامل فقط بشركة الحديد والصلب باعتصامهم الحصول على وجبة عينية تتكلف ٣٠ جنيها للعامل..

الفعالية النقابية

ويؤكد «نبيل عبد الغنى» انه لايمكن تصور وجود حريات نقابية وتنظيم نقابى مستقل وقوى دون توافر بعض المقدمات الأساسية..

*حرية الاشتراك فى النقابات بناء على طلب يوقعه العامل بنفسه، وأن تحصل المنظمة النقابية الاشتراك المالى منه مباشرة فهذا يوفر الصلة المباشرة بين العامل ومنظمته النقابية ويمكنه من محاسبة أعضائها ولايجعل هذه الصلة قاصرة على يوم اجراء الانتخابات كل أربع سنوات.

*عقد الجمعيات العمومية للمنظمات النقابية فى مواقع الانتاج، واذا كانت الإدارات والأمن يتعللان بعدم توافر الظروف المناسبة لعقدها وتعطيل الانتاج، فيمكن ممارسة أشكال وسيطة لتمثيل العاملين فى الجمعية العمومية، كاختيار واحد من كل عشرة عمال مثلا لتشكيل جمعية عمومية مصغرة، أو تعقد الجمعية العمومية لربع المصنع ثم الربع الثانى.وهكذا على مدى أربعة أيام.

*فى المنشآت الكبيرة التى تضم خمسة آلاف عامل فأكثر لابد من وجود مندوبين نقابيين لكل قسم ولكل وردية بحيث يشكلون ٥٠ أو مائة مندوب يقومون بحلقه الوصل بين المنظمة النقابية والعاملين.

*اعادة الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية القاعدية وباعطائها حق التفاوض مع الإدارة والتقاضى باسم العمال، وحقها فى تقرير الاضراب أو الاعتصام، وأن تكون العضوية النقابية فى اللجنة النقابية وليس النقابة العامة حتى يمكن للعامل أن يحاسب ممثليه مباشرة، يساندهم ان أصابوا ويسحب ثقته منهم اذا انحرفوا أو تهاونوا فى الدفاع عن حقوقه.

ويؤكد نبيل عبد الغنى ان التنظيم النقابى كله يفقد شرعيته اذا قبلت الحركة النقابية بتقديم أسماء المرشحين للمدعى الاشتراكى، أو تحكم وزير العمل فى اختيار المرشحين بالقرار ٩٠، أو تهاونت فى اتخاذ موقف حاسم ضد أى تدخلات فى الانتخابات النقابية.

ويضيف عبد الصبور عبد المنعم ان التنظيم النقابى لن يقوى طالما هناك قيادات تتردد على منافذ توزيع المناصب فى مجلس الشعب أو الشورى أو غيرها..

• لا حريات نقابية بدون:

- الاشتراك الاختيارى فى المنظمة النقابية
- عقد الجمعيات العمومية للجان النقابية
- تطبيق نظام المندوبين النقابيين
- عودة الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية

الشركات العالمية تستعد لشراء القطاع العام

• القطاع العام الصناعى يقدم للدولة ٥ر٣ مليار جنيه

• من يشترى شركات قيمتها الدفترية ٦ر٥٩ مليار جنيه؟!

جنرال موتورز تعود بعد غياب ٥ سنوات وبطريقة مريبة!

يونيون كاربيود تسعى للقضاء على العامة للبطاريات... وقومية قادمة

محمود الحضرى

منذ بدأت الحكومة تفكر فيما يسمى «تحرير الاقتصاد المصرى» واتباع سياسة «الخصخصة»، بتحويل القطاع العام لقطاع خاص. أخذت الشركات العالمية متعددة الجنسية وضع الإستعداد للإنقضاض على الصناعة الوطنية، لنشترى مصانعنا بأبخث الأثمان، أو تلتف بطرق متعددة لتصفية الصناعات الوطنية، والقضاء عليها تماما.

وبهدوء شديد ولامبالاة... أو تواطؤ... اتجهت الحكومة لمساعدة هذا التوجه العالمى، حيث قررت الحكومة ودون إعلان إطلاق حرية الاستثمار فى مجالات مختلفة من بينها الصناعات الإلكترونيه والهندسية وصناعة السيارات بكافة أنواعها .ولم تكتف الحكومه بذلك، فقد سعت مؤخرا فى الحصول على مايقرب من ٤٠٠ مليون دولار كدفعه أولى كقروض ومساعدات خارجية ، لما أسمته بصندوق دعم القطاع الخاص الذى سيتولى شراء القطاع العام وخصصت مبالغ اخرى لتأهيل وإعادة تجديد وإحلال شركات القطاع العام واصلاح ادراتها وهياكلها التمويلية قبل طرحها للبيع وبررت الحكومة «الرشيدة» ذلك بأن ذلك إحدى أدوات جذب القطاع الخاص لشراء القطاع العام. وقبل ذلك أصدرت الحكومة قانونا جديدا للقطاع العام باسم قانون قطاع الأعمال العام .وتلى ذلك مباشرة قرار «سرى» بالسماح لحاملى الأسهم خاصة الدولاريه بتحويل قيمتها وأرباحها للخارج، مما يعنى فتح باب بيع أسهم القطاع العام - «وهو ما أقره القانون الجديد»- أمام غير المصريين وتداول تلك الأسهم خارج سيطرة الدولة.

والمتابع عن كثب وقرب لما يجرى فى مصر، والإستعدادات التى تتخذها الحكومة لبيع القطاع العام، سيفاجأ بالعديد من الاجراءات السرية والعلنية، والمباشرة وغير المباشرة لتسهيل عمليات البيع دون أى التفات لمخاطر هذا التوجه. لقد قررت الحكومة بيع مصر برخص التراب، ولمن يدفع وقبل أن نتعرض لبعض مايجرى وجرى للاستيلاء على صناعتنا الوطنية، دعونا نرى ماذا قدم وأنتج القطاع العام الصناعى- وماشهده من تطور.

فأحدث التقارير الصادر عن وزارة الصناعة حول تقييم أداء القطاع العام من عام ١٩٨٤/٨٣ حتى ١٩٩٠/٨٩. تقول أن هناك ١١٤ شركة عامة تعمل بمجالات الانتاج المختلفة يعمل بها ٥٦٣ ألف عامل ارتفع إنتاجها بين سنتى المقارنة من ٥ مليار و٧٤١ مليون جنيه إلى ١٥ مليار و٩٥٣ مليون جنيه. ثم تصدير ماقيمته مليارين و٢٤٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ مقابل ٥٩٥



مليون عام ١٩٨٤. وقفزت الأرباح قبل خصم المخصصات من ٤٦٠ مليون إلى مليار و٤٥٨ مليون جنيه. بينما الأرباح القابلة للتوزيع لقفزت من ٢٨٤ مليون جنيه الى مليار ٣٣٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠. وتقول الأرقام أن إنتاجية العامل إرتفعت من ٩٥٦٨ جنيه الى ٢٨٣٣٦ جنيه فى عام ١٩٩٠. وزادت انتاجية الأجر خلال نفس الفترة من ٣ر٥ جنيه الى ٧ر٧ جنيه.

أما القيمة المضافة التى حققها القطاع العام الصناعى فقد بلغت عام ١٩٩٠ حوالى ٤٨٣٠ مليون جنيه مقابل ٢٠٠١ مليون جنيه عام ١٩٨٤ . وأهم الأرقام التى يقدمها التقرير رغم القيود المفروضة على القطاع العام الصناعى وحالة الفوضى والفساد الإدارى الذى ينتشر فى بعض شركات الصناعة، فقد قدمت شركات القطاع العام الصناعى للخزانة العامة حوالى ٥ر٣ مليار جنيه فى العام المنتهى مقابل ٣ر١ مليار عام ١٩٨٤.

وتكشف الأرقام أن القيمة الدفترية «الاسمية» لأصول لشركات القطاع العام الصناعى إرتفعت من ٢٩ مليار و٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٤ إلى ٥٩ مليار و٦٨٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠.

ورغم كل هذه الأرقام التى لاتكذب وماحققه ويحققه القطاع العام الصناعى من تطور وتحقيق معدلات نمو بلغت ١٤٪ فى إجمالى القيمة المضافه لازال المتلاعبون والمخربون يسعون ويبحثون عن طرق لتدمير هذا الكيان، وتقسيم «الكعكة» التى صنعها عمال مصر بدمهم وعرقهم وجهودهم، مستغلين التوجه الحكومى الجديد

جنرال موتورز

فمنذ خمس سنوات وبعد معركة شاركت فيها جريدة «الأهالى» على مدى مايقرب من عام، صدرت تعليمات من رئيس الجمهورية شخصيا بوقف مشروع لانتاج السيارة الألمانية

والأسبانية «اوبل» بمصر، والذى كانت تدعو له شركة جنرال موتورز المتعددة الجنسية والأمريكية الأصل. وجاء وقف المشروع بعدما تمكنت «الأهالى» والقيادات العمالية ورجال القطاع العام الشرفاء من كشف مخاطر هذا المشروع، الذى إستهدف واحدة من أهم شركاتنا العملاقة، وهى النصر للسيارات ولم يأت قرار وقف المشروع من فراغ، بل بعدما ثبت وبالدليل القاطع أن المشروع جاء ليقضى على صناعة كانت قد تجاوزت ربع قرن فى هذا الوقت. ولينقذ شركة جنرال موتورز من إفلاسها فى هذا التوقيت، من خلال مخطط يستهدف إختراق دول العالم الثالث بداية من مصر بطبيعة الحال.

بل اتضح وقتها أن المشروع لايتعدى كونه عملية تجميع ويثقل الدولة بالديون، علاوة على تصفيته لقطاع هام فى شركة النصر للسيارات» قطاع سيارات الركوب» ومن عجائب هذا المشروع إدعاء شركة «جنرال موتورز» فى طلبها لانشاء المشروع عن طريق «بنك مصر إيران» أحد الشركاء فى هذا الوقت» أنها ستقوم بجلب ٥٠ ألف سائح سنويا لتحقيق موارد لمصر بالنقد الأجنبى.. وأثير السؤال حينئذ ماعلاقة مشروع صناعى يعتمد على تصنيع سيارة فى مصر، بالسياحة... ولم يكن الأمر يخرج عن كونه عملية نصب كبيرة تقودها الشركات المتعددة الجنسية. ومن كوارث هذا الموضوع أن «د. عاطف عبيد» وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وقتئذ قد أرسل مذكرة للهيئات المسئولة تقول إن الحكومة وافقت على المشروع، قبل طرحه للنقاش فى هيئة الاستثمار وقبل المناقشة والتداول مع شركة النصر للسيارات الشريك الأهم والأكبر فى المشروع. وكانت لهذه المذكرة ردود فعل سيئة حيث أثارت العديد من الشكوك حول المشروع ومن يقف وراءه.

وفشلت أيضا محاولات «المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة» وزير الدفاع حينذاك الذى شكل لجنة بعد عودته من زيارة لأمريكا لإنهاء الموافقات والدراسات للمشروع المزعوم. وكذلك فشلت محاولات «ريتشارد ميرفى» مساعد وزير الخارجية الامريكى فى هذا الوقت بالضغط على الجهات الحكومية لانهاء القضايا التى اعترضت مشروع جنرال موتورز فى مصر.

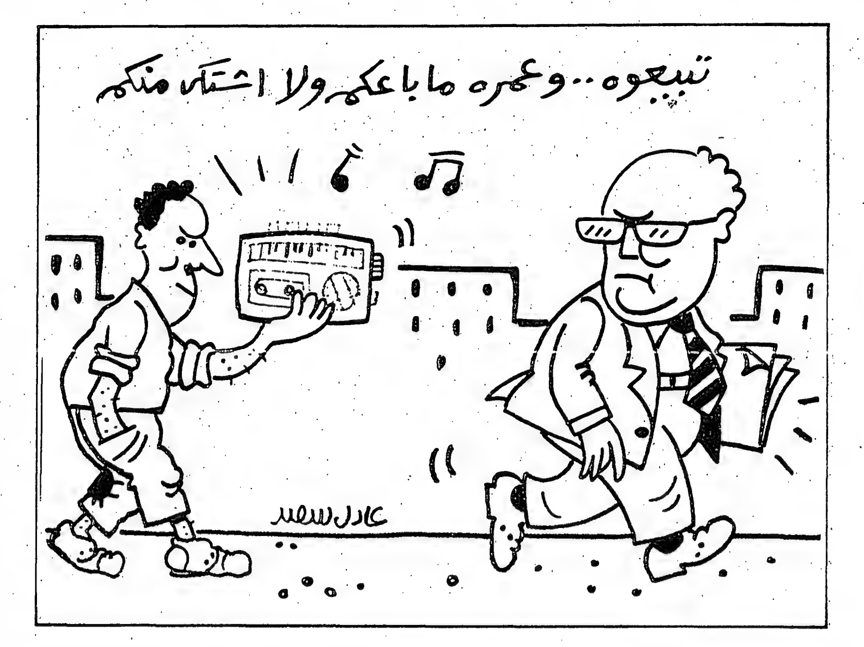
ونجحت حملة «الأهالى» والقيادات العمالية وتوقف المشروع تماما وكاد الجميع ينساه، بعدما أصبح فى تعداد محاولات الحكومة السيئة.

تخطيط خفى

وخلال هذه السنوات ظلت جنرال موتورز تبحث عن مدخل جديد لإنشاء المشروع.. وهذه المرة اختارت شركتها الاستثمارية بمدينة السادس من أكتوبر التى تعمل فى تجميع سيارات النقل والنصف نقل. وإنتهزت فرصة إعلان الحكومة المصرية بوضوح تام عن تحرير القطاع العام وإتباع سياسة الخصخصة، وإطلاق حرية الاستثمار فى مجال صناعة السيارات... فتقدمت جنرال موتورز «مصر» بطلب لهيئة الاستثمار بإضافة خط جديد لمصانعها فى ٦ أكتوبر ،لانتاج «تجميع» سيارات الركوب

وفى اجتماع مجلس هيئة الاستثمار العليا برئاسة الرئيس مبارك تمت الموافقة على المشروع، وإصدار قرار بذلك لاتخاذ إجراءات التنفيذ.

ويتضح من المشروع الاستثمارى الجديد أنه قد أجريت عليه بعض التعديلات عن المشروع الأول مع النصر للسيارات ، وذلك بعدما فقدت «الكعكة» الكبيرة. ففى المشروع الجديد تم إختيار موديل واحد ونوع







واحد للتصنيع اما «الأوبل» الألمانى أو البونتياك الأمريكى وكلاهما من إنتاج جنرال موتورز وبقدرة ٥ آلاف سيارة سنويا، تبدأ بألف سيارة فى العام الأول.

كان المشروع القديم مع النصر للسيارات قد قال أنه سيتم إنتاج نوعين من السيارة «الأوبل». الأول سيارة صغيرة من إنتاج شركة «كورسا» الأسبانية وبسعر مبدئى ١١٥٠٠ جنيه. والثانى سيارة متوسطة من انتاج شركة «اسكونا» الألمانية الغربية فى هذا الوقت» وبسعر مبدئى ١٦ ألف جنيه. وبطاقة إنتاجيه ٨١ ألف سيارة بعد ٦ سنوات من بداية الانتاج على أن يتم البدء بواقع ٣٠ ألف سيارة فى العام.

وحسب تصريحات نائب رئيس شركة جنرال موتورز «مصر» أن سعر السيارة من انتاج المشروع الجديد والذى مازال تحت التنفيذ لن يقل عن ١٠٠ ألف جنية مبدئيا طبعا.

ذكاء أمريكى

ولأن شركة جنرال موتورز مطلعة على كل شئ، وتعرف كل شئ. فقد عرفت كيف تكسب موافقة المسئولين، رغم التحفظات من جوانب صناعية على المشروع. ولأن البطالة مرض تبحث الحكومة له عن علاج، وتتمنى من يعدها بتوفير فرصة عمل واحدة- مهما كان وراءها- فتفتح له الأبواب. فقد بدأت الشركة من هذه النقطة.

حيث جاء بالدراسة المقدمة لهيئة الاستثمار والهيئة العامة للتصنيع أن المشروع سيوفر فرص عمل لن تقل عن ٤٠٠ ألف فرصة، عن طريق الصناعات المغذية التى ستقوم على المشروع وماسيوفره المشروع نفسه من فرص عمل قد تزداد مع التوسع فى الانتاج.

وتقول الدراسة أن إنتاج المشروع لن يكون منافسا للانتاج المحلى من النصر للسيارات أوغيرها. بل سينافس المستورد، وسيتجه نحو التصدير.. وهذه نقطة حساسة لدى المسئولين، نجحت الشركة بلاشك فى الضرب عليها جيدا، وبحسن إختيار من أصحاب المشروع.

ورغم القول بأن المنتج الجديد لن ينافس المحلى، يقول نائب رئيس شركة جنرال موتورز «ميشيل ويلوك» فى مكان آخر. أنه فى كل سياسة السوق والاستثمار المفتوح والحر وما تتبعه الحكومة المصرية من سياسات التحرير الإقتصادى سيفتح الباب أمام شركة جنرال موتورز لانتاج سيارة صغيرة... وهنا يكمن الخطر القادم على النصر للسيارات اذا ظلت صامته ومتوقفة عند حدود معينة فى تصنيع السيارات خاصة الركوب.

نقطة اعتراض

ومن نقاط الاعتراض فى مشروع جنرال موتورز الجديد، ولم يتم حسمها حتى بعد الموافقة على المشروع نسبة التصنيع المحلى. فقد اشترط وزير الصناعة المهندس محمد عبد الوهاب أن يبدأ المشروع بنسبة تصنيع ٤٠٪ منها ١٠٪ عماله و٣٠٪ فى المكونات الأساسية. وبعد مناقشات وضغوط، تم استبعاد اعتراض وزارة الصناعة والموافقة على حل وسط بأن يبدأ المشروع بنسبة ٣٠٪ لمكون محلى، منها ١٠٪ عماله و٢٠٪ مكونات دون تحديد نوعيتها. على أن تعمل جنرال موتورز على الوصول بالنسبة الى ٤٠٪.

والسؤال المطروح داخل الأوساط الصناعية خاصة صناعة السيارات، من سيحدد نوعية المكون المحلى فى تصنيع تلك السيارة،



فحسب تقدير الخبراء يمكن أن تكون هذه النسبة عبارة عن الدهانات، والفرش الداخلى والتشطيبات النهائية، وبعض الفوانيس والأشياء البسيطة وبهذا لن يتعدى الأمر عن كون الشركة ستقوم بعملية تجميع وليس تصنيع، خاصة أن تاريخ الشركة فى بلدان العالم، وماتقوم به فى مصر لايشير من قريب أو بعيد عن قيامها بترسيخ صناعة بعينها فى أى دولة وهذا ماتؤكده التقارير الصادرة عن هيئات صناعية واستثمارية مصرية حول مشروع الشركة بمصر، والذى لم تصل نسبة المكون المحلى فى منتجات سيارات النقل عن ٣٠٪ عبارة عن المكونات الهامشية فى صناعة السيارة.

بل ما يثير الخوف مايقوله البعض من أن المشروع سوف يتعاقد مع وكلاء محليين على استيراد بعض مستلزمات الانتاج من الخارج ومن منتجات الشركة فى دول العالم ثم تتعامل الشركة معهم محليا تحت إسم أن ذلك مكون محلى. والأمر لايخرج كله عن أن جنرال موتورز تقوم بتجميع سياراتها فى مصر بدلا من استيرادها مصنعه بالكامل

وتطرح الموافقة على المشروع مجموعة من التساؤلات.. ما هى الإضافة التى سوف تحققها جنرال موترز بإدخال تجميع سيارات الركوب فى مصر، وهى ذات المشكلة التى مازالت تعانى منها النصر للسيارات، بعدم تحديدها موديل معين تعمل على تطويره؟

وماهى انعكاساته المستقبلية على شركة النصر للسيارات

وهل هناك نية لبيع أسهم النصر للسيارات لشركات مثل جنرال موتورز، خاصة أن هناك من يردد ذلك؟ وهل تم دراسة كل شئ قبل الموافقة؟ وهل هناك دراسة تجرى الآن؟

حملة مغرضة

وتثير كل هذه التساؤلات لسبب هام فقبل الموافقة على مشروع جنرال موتورز. قامت الشركات العالمية فى مجال صناعة السيارات، ومن بينها جنرال موتورز بحمله ضد مصر، وتشويه سمعتها. وذلك بالادعاء أن مصر تسعى لانتاج سيارة ركوب من ماركة «ترابانت» وهى من الموديلات الألمانية الشرقية سابقا». وادعت الشركات العالمية أن تلك السيارة تم الاستغناء عنها لكونها ملوثة للبيئة ومن الميراث الشرقى الذى استغنت عنه بل ألغته ألمانيا بعد التوحيد. وادعت الشركات العالمية فى حملتها المغرضة ضد مصر أن شركة النصر للسيارات تتفاوض على



إنتاج هذه السيارة فى مصر. وحذرت تلك الشركات من إستخدام تلك السيارة.

وكانت المفاجأة الكبرى أن شركة النصر لاتتفاوض بشأن هذه السيارة وتبين أن الهيئة العربية للتصنيع هى التى تتفاوض على إنتاجها فى إطار إنتاج سيارة تناسب الجو المصرى، وبسعر مناسب. وأعلن «الفريق ابراهيم العرابى» رئيس الهيئة العربية للتصنيع أن الشركات العالمية تسعى لتشوية صورة مصر لمصالح خاصة بها. ولعدم قبول بعض العروض الخارجية الأخرى ولدفع مصر لإختيار نوع آخر من منتجات تلك الشركات.

وتجاهلت الهيئة العربية للتصنيع تلك الحملة العالمية المغرضة والتى إستمرت عدة شهور ، حتى الموافقة على مشروع جنرال موتورز الجديد... والسؤال هل هناك مايربط بين تلك الحملة وعرض جنرال موتورز الذى جرت الموافقة عليه مؤخرا هذا مجرد سؤال.

محاولات السطو مستمرة

وفى ظل سياسة التحرير لم ولن تتوقف محاولات السطو على القطاع العام الصناعى فى مصر. فالبرغم من أن موافقة هيئة الاستثمار لشركة «يونيون كاربيرد» لانتاج بطاريات «إفرريدى» القط الأسود من نوع الطرش والقلم فقط. واستبعاد البطارية «الحجر» الوسط والبطاريات الخاصة لاتاحة الفرصة للشركة العامة للبطاريات والشركات الأخرى مثل «قها» للصناعات الهندسية لانتاجها ولايجاد توازن فى تلك الصناعة.. رغم ذلك تقدمت «إفرريدى» بطلب لهيئة الاستثمار بالسماح لها بانتاج البطارية الوسط.

وجرت اعتراضات واسعه ، ولم تتجرأ هيئة الاستثمار على إصدار موافقتها ولكن تحت ضغوط معينة وفى صمت مريب ، وافقت هيئة الاستثمار على مطلب «إفرريدى» وبدأت فى إنتاج البطارية الوسط، ويرى خبراء الصناعة أن تلك الموافقة ضربة قاصمة للصناعة الوطنية المصرية. ودعوة لتصفية صناعة البطاريات فى الشركة العامة للبطاريات وقها وغيرهما. ويؤكد البعض أن الموافقة متعمدة، وجاءت دون دراسة كافية ورغم اعتراضات عديدة، خاصة وأن الشركة الانجليزية إفرريدى تسعى للحصول على موافقات أخرى لانتاج باقى أنواع البطاريات الخاصة. بالرغم من التحفظات على تلك الشركة، صاحبة أكبر كارثة كيماوية فى الهند.

وأحدث عمليات السطو على الصناعة الوطنية، المحاولات التى تسعى إليها شركة «جولد ستار» الكورية لشراء شركتى النصر للتلفزيون والعربية للتليفزيون والترانزستور» تحت دعوة إقامة شركة لانتاج الالكترونيات فى مصر. المحاولات مستمرة ولن تتوقف.. فهل تمنح وتوافق الحكومة على هذا المشروع أيضا.

المحاولات الخارجية مستمرة ولن تتوقف، بل سوف تشتد مع طرح ٤٩٪ من أسهم الشركات العامه للبيع... وقد يأتى يوم لانملك فيه شيئا، وتفقد الدولة سيطرتها على وسائل الانتاج. فهل نعى المخاطر القادمة.. فالمؤامرة بدأت واشتد وطيسها مع صدور قانون قطاع الاعمال العام.. والأمر يحتاج لوقفة قويه لحماية أمننا الصناعى.

الزراعة التعاونية هى الحل

محمد عراقى

تعانى الزراعة المصرية، من علة مركبة ، تتمثل فى العجز فى الموارد الطبيعية (الأرض والماء) ، والعجز عن الاستخدام الامثل لتلك الموارد، وانحراف التوجه الاجتماعى فى توزيع ناتج الأرض.

فالأرقام تقول لنا أن ٩٩٪ من سكان مصر يعيشون على ٤٪ من اجمالى مساحتها. ولاتتجاوز الرقعة الزراعية ٩ر٥ مليون فدان طبقا لبيانات وزارة الزراعة عام ١٩٨٨ وتتآكل هذه الرقعة بالتجريف وزحف البناء. ومايقال من أن ماينقص بالاستقطاع يعوض بالاستزراع، ماهو إلا مغالطة كبرى. فالأراضى المفقودة من أراضى الدرجة الأولى والثانية، ذات الانتاج فوق الحدية بينما الأراضى الجديدة مازالت تحت الاستزراع ولا تزيد مساهمتها على ٦ر٢٪ من إجمالى قيمة الانتاج (احصاء ١٩٨٧/٨٦). وقد أدى سوء صيانة الأرض إلى تدهور التربة بدرجة خطيرة وأظهر الحصر التصنيفى الذى تم على ٥ر٨ مليون فدان أن المساحة على المستوى الممتاز ٦٪ فقط والجيدة ٤٥٪ و٤٩٪ مابين المتوسطة والضعيفة ،والتوسع الأفقى ليس مسألة مطلقة وإنما هو مرتبط بمواردنا المائية الشديدة المحدودية ومع التسعير التحكمى لمحاصيل التوريد الإجبارى والاستيلاء عليها بأقل من نصف قيمتها ، حدثت هجرة واسعة من زراعات القطن والحبوب إلى المحاصيل ذات الأهمية الأقل من منظور الأمن الغذائى حتى زاد نصيبها من إجمالى المساحة من ١٧٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٣٩٪ سنة ١٩٨٦. وترتب على كل ذلك اتساع فى الفجوة الغذائية فانخفض اكتفاؤنا الذاتى من الحبوب من ٨ر٦٩٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٢ر٢٠٪ سنة ١٩٨٦/٨٥ وقفزت التكلفة الاستيرادية لزيت الطعام من ٢٩٤ مليون دولار سنة ١٩٨٧ إلى ٣٨٠ مليون دولار سنة ١٩٨٩. وانخفض معدل الاكتفاء الذاتى منه إلى ٧ر٣١٪ سنة ٨٧ بعد أن كان ٤ر٩٥٪ سنة ١٩٦٠ باختصار يجب ألا ننسى أن ماننتجه من الغذاء مازال أقل من ٣٠٪ من الطلب المحلى.

ورغم هذه الأزمة الطاحنة فى الغذاء والعجز الذى وصلنا إليه ،فإن معدلات الإنتاج عندنا- وخاصة فى المحاصيل الرئيسية- مازالت متخلفة عن مثيلاتها فى الخارج.، فالرقم القياسى العالمى لإنتاج القمح هو ١٩ر٣٣ أردب ورقم مصر ٦٦ر١٠ وترتيبها الرابع عشر وحتى على المستوى المحلى فقد سجل القطن خطا بيانيا ثابت النزول إلى أن وصل انتاج الفدان إلى ١ر٥ قنطارا سنة ٩١/٩٠ بعد أن كان ٥ر٨ قنطارا للفدان سنة ٨١/٨٠ كما أن الفاقد فى المحاصيل بسبب الآفات وتخلف أساليب الحصاد والنقل والتخزين مجتمعة يتجاوز ٤٠٪ من إجمالى الناتج.

وبالمثل فالفاقد من الماء فى الداخل ١٤ مليار مترا تقريبا (٢٤٪) منها بين أقسام الترع الرئيسية وفتحة الرى، و١١٪ بين فتحة الرى والحقول.

كما أن الشكل السائد الآن فى الاستغلال الزراعى هو الحيازات القزمية فمجموع الحائزين لخمسة أفدنة فأقل هو ٨٩١ر٢ مليون حائز يمثلون ٦ر٩٤٪ من جملة الحائزين يزرعون ٧٥٧ر٣ مليون فدان (٧ر٦٨٪ من المساحة المزروعة).

مشاكل الزراعة والحل الحكومى

وإذا كان المطلوب من الزراعة المصرية- ومصر بلد زراعى- أن تحقق الاستقلالية الغذائية وتقلل إلى أكبر حد ممكن من اعتمادنا على الخارج فى الحصول على خبزنا اليومى، حيث ترتبط اللقمة بالسياسة ويفقد القرار مصريته، وأن تستجيب لمتطلبات الزيادة السكانية وتتيح الارتقاء بأنماط الغذاء السائدة حاليا والقاصرة فى غالبيتها، وتوفر استثمارا قوميا ناجحا باعتبار الإنسان أرقى أداة إنتاج، وأن توفر للصناعة خاماتها الزراعية دون عجز أو اختناق ..فما هى السياسة الصحيحة لتحقيق ذلك.. وهل تسير السياسة الحكومية على الصحيح؟ وماذا يعنى تحرير الزراعة فى خطة ال ١٠٠٠ يوم؟ وماهو مستقبل الزراعة فى ظل هذا التحرير؟

إن خطة الحكومة لتحرير الزراعة كما أعلنها د. عاطف صدقى تقوم على عدة أسس:

* إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج بالكامل وفق خطة معينة خلال ثلاث سنوات.
* إطلاق حرية القطاع الخاص فى استيراد وتداول المستلزمات فى مجال المنافسة مع القطاع العام والتعاونى
* إلغاء التدخل الحكومى فى تسويق الحاصلات وتركه لاليات السوق.
* قيام الشركات الزراعية الحكومية بالتصرف فيما لديها من أراضى للقطاع الخاص
* إلغاء الدعم على قروض الخدمة وتقديمها بالفائدة التجارية علما بأن أسعار الفائدة الآن ١٩٪ على قروض المحاصيل ١٧٪ لقروض البساتين و١٨٪ للخضر يضاف إلى كل نوع ١٪ مصاريف إدارية ولم يبق مدعوما سوى محاصيل التوريد الإجبارى وهى القطن والقصب. وفى نهاية خطة التحرير سوف يتم توحيد السعر على أساس الفائدة التجارية التى يحددها البنك المركزى وسوف تكون ٦ر٢٠٪.

ومضمون الخطة بهذه الصورة إلغاء جميع أشكال التخطيط والعمل المنهجى الشامل وسيادة آليات الاقتصاد الحر، الأمر الذى سوف يترتب عليه عشوائية الإنتاج واتساع نطاق الهجرة إلى المحاصيل الهامشية- **بساتين نباتات عطرية أعشاب طبية** على حساب محاصيل الأمن الغذائى خاصة



يوسف والى

بين كبار الزراع القادرين على تمويل مثل هذه الزراعات التى تتميز بارتفاع التكلفة وضخامة العائد... ووقوع صغار الزراع فريسة لأسوأ أنواع الاستغلال الذى تمارسه مؤسسات الإقراض الربوى عند تمويل الخدمة ومستلزمات الانتاج ، ثم ابتزاز الوسطاء وأصحاب الوكالات عند تصريف الناتج ومع زيادة الأعباء وتراكم الديون يضطرون إلى بيع أراضيهم لكبار الملاك المستفدين دائما فتعود الملكية إلى التركز وتتسع دائرة المعدمين

وفى ظل إضافة أسعار مستلزمات الإنتاج وسعر الفائدة على القروض وانسحاب الدور الحكومى سوف يعجز صغار الحائزين عن تقديم الخدمة الأمثل وسوف يحول صغر حجم مساحاتهم التى تزرع دون تحديث وسائل الإنتاج وهذا سوف يؤدى بدوره الى مزيد من تدهور الانتاج ويجعل الكلام عن إحداث تنمية زراعية فى ظل هذا الوضع نوعا من خداع النفس

إن تحرير الزراعة بالمفهوم الحكومى المطروح فى خطة ال ١٠٠٠ يوم سوف يسير بالتنمية فى الاتجاه المضاد ، ويبقى مأزق الزراعة قائما مالم نتجه إلى الإنتاج الواسع.

ولكن أى نوع من الإنتاج الواسع؟

هل هذا الذى يتم عن طريق كبار الملاك وشركات الاستثمار المصرية ومتعددة الجنسية، بعد أن ينسحق صغار الزراع ويعجزون عن البقاء ضمن دائرة المنتجين؟ أو هذا النوع من الإنتاج الذى قد يستخدم بعض أساليب الزراعة الحديثة وقد يعالج بعض سلبيات التفتت، ولكنه سوف يؤدى إلى مزيد من تركيز الثروة فى أيدى قلة محدودة دون أن يكون لها مردود قومى بل إنها فى سبيل تعظيم عوائدها سوف تلجأ إلى مزيد من استغلال القوى العاملة فى الريف وجماهير المستهلكين فى الريف والحضر وسوف تتجه إلى المحاصيل ذات الميزة التصديرية حتى ولو كان ذلك على حساب أمننا الغذائى. وإذا كان الانتاج القزمى الصغير عاجزا عن التغلب على معوقات الانتاج، وعلاج مشاكل الفاقد فى الأرض والماء والمحصول، وتطبيق الأساليب الحديثة ورفع معدلات الخدمة... فالإنتاج الفردى الكبير يتم على حساب العدل الاجتماعى ولايعطى أولوية لأمن الوطن الغذائى

والبديل الوحيد الممكن- بل والضرورى- هو الزراعة التعاونية التى تمثل أرقى وأنقى أشكال الملكية الخاصة والتى يقوم فيها البنك التعاونى- ليس بنك التنمية القائم- بدور التمويل وتوفير المستلزمات، وتؤدى الجمعية مهمام التجميع وتوجيه الخدمة وعلاج الفواقد فى المياه والمحاصيل ثم القيام بعمليات تعبئة ونقل وحفظ المنتج وتصنيعه فى مرحلة تالية، وجهاز التسويق الذى يلغى حلقة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين.

ويجب علينا ألا نتهيب من طرح مفهومنا للزراعة التعاونية فلم يعد هذا النوع من تنظيم الانتاج بدعة أو نغمة شاذة فى العالم الثالث الذى ننتمى إليه فالهند التى حققت الاكتفاء الذاتى فى الغذاء لها مؤسساتها التعاونية التى تملك. مصانع أسمده و٤٠٪ من صناعة السكر. واذا كانت التنمية الزراعية ذات البعد الاجتماعى ضرورة وكان الانتاج التعاونى هو سبيلها الوحيد، وبناء على صدق المقدمتين الصغرى والكبرى تكون النتيجة (الزراعة التعاونية نوع من حرية الضرورة) صحيحة صادقة والعمل على تحويلها من شعار إلى تطبيق واجبنا العاجل.

تقرير حول



ياسر عرفات

تعذيب الفلسطينيين في مصر

هشام مبارك

أكدت تقارير عاجلة تلقتها اللجنة الفلسطينية لحقوق الانسان تصاعد اعمال القمع والتنكيل اليومى لابناء الجالية الفلسطينية فى مصر. والتى آخذت فى الاونة الاخيرة طابعا انتقاميا وشاملا حيث جرى اعتقال وابعاد عائلات باكملها بعد مصادرة ممتكلاتها وحرمان مئات الطلبة الجامعيين من حق استكمال دراستهم الجامعية. فضلا عن اعمال التعذيب التى يتعرضون لها فى لاظوغلى وتعقب نشطاء الانتفاضة الفلسطينية الهاربين من الأراضى المحتلة واعتقالهم.

فى هذا السياق يكتظ سجن ابو زعبل بعشرات المعتقلين الفلسطينين حيث يتناوب اكثر من ثمانين معتقلا النوم فى سبعة زنازين يتكدسون فيها ويطلق عليها (معتقل الاجانب). وقد تحولت هذه الزنازين (لانعدام الشروط الصحية والحياتية) إلى مقبرة للأحياء تنبعث منها الروائح الكريهة وتختلط فيها الحشرات بالبشر حيث يتناولون وجبة غذاء فاسدة واحدة فى اليوم ويشربون مياه الترعة الملوثة.

المذبح

وتقول التقارير أن العديد من الفلسطينين يتعرضون لتعذيب وحشى على ايدى جلادين محترفين فى فروع مباحث أمن الدولة وخاصة مقر لاظوغلى ويطلق عادة على غرفة التعذيب الكائنة فى الطابق الرابع اسم «المذبح» حيث يتعرض المعتقلون لاصناف متعددة من التعذيب الهمجى بالضرب والجلد بالكرابيج والعصى والكى باعقاب السجائر والصعق بالكهرباء وتعليق المعتقلين وهم عراة ومعصوبى الاعين.

وفى سجون طرة والخليفة والقناطر تقبع عائلات بأكملها رجالا ونساء وشيوخاً وأطفالاً رهائن هذا القمع الهستيرى ويتضاعف هذا القمع إلى درجة لاتحتمل عندما يكون احد هؤلاء الضحايا من طلبة أو سكان المناطق المحتلة أو من نشطاء الانتفاضة المطاردين.

وتتهدد اخطار مضاعفة مصير العشرات من المعتقلين من نشطاء الانتفاضة المطاردين ممن تم اعتقالهم فى العام الماضى فى أنحاء مختلفة من الأراضى المصرية ويخشى هؤلاء ان تقوم الأجهزة الامنية بتسليمهم إلى سلطات العدو الاسرائيلى تماما كما جرى مع العشرات من زملائهم ممن قامت أجهزة الأمن المصرية بإعادة تسليمهم إلى العدو فى وقت سابق.

وجدير بالذكر أن السلطات المصرية سلمت فى العام الماضى فى ١٠ مارس تحديدا عدداً من نشطاء الانتفاضة عقب القاء القبض عليهم بعد أن تسللوا من الأراضى المحتلة هربا من

الاحكام الصادرة ضدهم هناك، كان من بينهم «منير جميل ونبيل الطهراوى وصلاح الاخرس وشهاب عبد الدائم». كما تم تسليم وجبة أخرى فى فجر الاحد ٢٥ فبراير من ذات العام من بينهم «محمد عبد الله وهشام على وفرج محمد».

وعدد تقرير لجنة حقوق الانسان الفلسطينى اسماء فلسطينين مطلوبين للاعتقال فى اسرائيل لاسهامهم فى الانتفاضة ويخشى ان تسلمهم السلطات المصرية لاسرائيل. ومن بين هؤلاء

• «فؤاد الزعانين» من بيت حانون اعتقل فى الاسماعلية بعد ان قام بتسليم نفسه لأجهزة الأمن المصرية فى نهاية العام الماضى وبعد رحلة عذاب مريرة فى فروع مباحث أمن الدولة جرى نقله إلى سجن ابو زعبل.

• «جهاد كلاب» من سكان رفح. اعتقل فى فبراير من هذا العام فى منطقة العريش وهو مصاب برصاصة اسرائيلية فى قدمة وجرى نقله إلى «مذبح» لاظوغلى وبعدها استقر فى ابو زعبل.

لا.. للعمل المسلح

وهناك فلسطينيون رهن الاعتقال للأشتباه فى اسهاماتهم فى العمل المسلح داخل الأراضى المحتلة. ومن بينهم.

• «ابراهيم جاد الله» من قوات جيش التحرير الفلسطينى معتقل منذ نهاية العام الماضى.

• «حماد الصباح» معتقل منذ نهاية العام الماضى وكان معتقلا فى سجون العدو وافرج عنه عام ١٩٧٤ بموجب عملية تبادل جثث مقابل اسرى تمت بين العدو الصهيونى انذاك.

• «احمد الكردى» من قوات جيش التحرير الفلسطينى اعتقل فى ابرايل عام ١٩٩٠ بتهمة دعم الانتفاضة الفلسطينية.

ومن حالات إنتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى اورد التقرير فقرات من رسائل استغاثة تلقتها اللجنة الفلسطينية من أسر وعوائل العديد من المعتقلين من ابناء قطاع غزة. حيث تعرض بعضهم لفقدان حقه المشروع فى العودة إلى ارض الوطن بعد انتهاء الفترة الزمنية للتصاريح الاسرائيلية وحجز وثائق سفرهم واستمرار اعتقالهم بشكل تعسفى وبدون أن توجه لهم اية تهمة تبرر اعتقالهم وبرغم قرار المحكمة بضرورة الافراج عنهم الا ان مباحث أمن الدولة لازالت تتحفظ عليهم فى سجن ابو زعبل.

ترانسفير

وقد شهدت الفترة الماضية منذ أن نشبت أزمة الخليج فى مطلع اغسطس الماضى تصاعدا ملحوظا فى حملات الطرد والإبعاد للعديد من الفلسطينين. ومن بين هذه الحالات التى عددها تقرير لجنة حقوق الانسان ننتقى هذه النماذج.

تم ابعاد المواطنة الفلسطينية «سميحة البلحى» بعد اعتقال وتعذيب دام شهرا كاملا قضته فى «مذبح» لاظوغلى وسجن الخليفة.

وهناك حالات عديدة لعشرات من الطلاب تم ابعادهم من بينهم الطالبان «غسان شحث» دراسات عليا فى جامعة القاهرة «وفهد اللبان» من جامعة عين شمس وتم حرمانهم من تقديم الامتحانات والحصول على وثائقهما الدراسية.

وبعد ان فقد المواطن الفلسطينى «احمد الاغا» قدرته على النطق نتيجة التعذيب الوحشى الذى تعرض له فى لاظوغلى جرى ابعاده إلى ليبيا فى ابريل الماضى بعد اعتقال دام تسعة اشهر.

تعذيب كفيف

• ومن النماذج الصارخة فى مأساويتها هى حالة الكفيف الفلسطينى «محمد ابو الريش» وهو مقيم فى مصر منذ عام ١٩٧٦ وقد القى به على الحدود المصرية الليبية فى ١٩٩١/٥/٢٨ بعد اعتقال دام نحو اربعين يوما فى لاظوغلى تعرض لصنوف العذاب اليومى وقد اصيب بنوبة قلبية بعد ابعاده إلى ليبيا نتيجة الارهاق الجسدى الذى تعرض له فى مصر وتدهورت حالته الصحية.

ان المتابع لتقارير لجنة حقوق الانسان الفلسطينية وغيرها من منظمات حقوق الانسان عن اوضاع الفلسطينين فى مصر لن يجد صعوبة فى اكتشاف وهم وخداع ماتردده الحكومة المصرية والاعلام الرسمى من دعم للقضية الفلسطينية.

ويخطىء من يتصور أن اوضاع الفلسطينين فى مصر أسوأ من اوضاعهم فى العديد من البلدان العربية. فوفقا للتقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الانسان يتعرض الفلسطينيون للتعذيب والاعتقال فى سجون الزرقاء والجفر وقفقفا فى الاردن. كما يتعرضون لذلك أيضا فى سجون سوريا التى تضم فى زنازينها نحو ٤ آلاف معتقل فلسطينى اما فى الكويت حيث كان الفصل الختامى ولن يكون الاخير بالطبع تعرض الفلسطينيون عقب تحريرها (الكويت) الى حملات هستيرية شملت الاعتقال والتعذيب حتى الموت.

محمد عبد الحليم موسى





نبيل الهلالى



عادل عيد

من ملف التعذيب

مسئولية النيابة العامة في انتشار «التعذيب»

هشام مبارك

فى عام ١٩٨٩ ، وبعد سلسلة من تقارير منظمات حقوق الانسان حول تفشى ظاهرة التعذيب فى المعتقلات والسجون واقسام الشرطة المصرية، دعت «لجنة حقوق الانسان» «بالأمم المتحدة» الحكومة المصرية لمناقشة أعمال التعذيب التى تجرى فى مصر.

ووقع اختيار السلطات المصرية على مساعد النائب العام (فى ذلك الحين) المستشار **رجاء العربى** (النائب العام الحالى منذ شهر يوليو ١٩٩١) لحضور هذه المناقشة. وكان اختيارا له دلالة. فالنيابة العامة والتى يرأسها النائب العام ومساعدوه تمثل- أو هكذا يفترض- الضمانة ضد انتهاك حقوق الانسان والحماية للمتهمين ضد أى تعذيب بدنى أو معنوى، ومن ثم يستحيل أن تقر بوقوع التعذيب فى الأمم المتحدة، والاسجلت على نفسها تقاعسها عن أداء أهم واجباتها.

كذلك فالمستشار «**رجاء العربى**» كان قريبا جدا طوال خمسة عشر عاما من قضايا أمن الدولة، وهى أكثر القضايا التى يثار حولها الاتهام بالتعذيب. فطوال هذه الفترة عمل وكيلا لنيابة أمن الدولة، فرئيسا لها فمحاميا عاما، فمحاميا عاما أول. وحتى عندما عين مساعدا للنائب العام للوجه القبلى أنتدب لنيابة أمن الدولة لحين انتهاء المحاكمات فى عدد من القضايا التى أشرف على تحقيقها، واحتفظ بمكتب له فى مبنى نيابة أمن الدولة العليا. وفى خلال مرافعاته العديدة طوال هذه السنوات، كان قاطعا وعنيفا فى نفى وقوع أى تعذيب على أى متهم فى قضايا أمن الدولة، وأشتهر بضراوته فى الهجوم على المتهمين من اليمين واليسار والوسط، بل وعلى هيئات الدفاع ولجان الحريات بنقابة المحامين. وكانت نيابة أمن الدولة فى هذه السنوات تعتمد على مذكرات وتحريات مباحث أمن الدولة- الخصم المتهم بالتعذيب- فى صياغة قرارات الاتهام فى يسر واستسهال شديد، ورغم أن أحكام القضاء درجت على التشكيك فى جديتها واستبعادها كدليل أو قرينة. ولم تشرع النيابة فى التحقيق فى بلاغات التعذيب التى أثبتها المتهمون ودفاعهم فى بلاغات ومحاضر النيابة.

لذلك لم يكن غريبا أن يقول ممثل الحكومة المصرية أمام لجنة حقوق الانسان فى الجلسة المقررة لمناقشة تقرير مصر..

«إن التعذيب لايشكل ظاهرة عامة فى مصر. وإن مزاعم التعذيب تمثل حالات فردية يجرى معاقبة من يثبت إدانته فى أى منها وفقا للقانون..»

والإجابة لفرط غرابتها لاتحتاج الى تعليق.

فهل هناك من يصدق خلال السنوات العشر الماضية، أن التعذيب فى مصر لايمثل ظاهرة عامة؟!

وهل صحيح أن النيابة لاتعلم بأن التعذيب يمارس- يوميا- على نطاق واسع، فى المعتقلات والسجون وأقسام الشرطة؟!

وهل حقيقة يعاقب من تثبت إدانته بارتكاب جريمة ال

مسئولية النيا
فى انتشار «

فى العدد السابع عشر- يوليو ١٩٩١) وعلى الصفحة التاسعة، عرضت لعديد من وقائع التعذيب الثابتة من أرشيف المحاكم. ومع ذلك، وحتى لايقول أحد «لم أكن أعلم» أسوق اليهم- ومن أوراق النيابة ذاتها- نماذج لتحقيقات تمت فى النيابة العامة فى وقائع تعذيب، ولم يتم التصرف فيها بعد، رغم مرور أعوام وأعوام.

** تحقيق نيابة أمن الدولة فى المحضر رقم ٩٤٤٦ عام ١٩٨١ فى ٨١/١٢/٢١ حيث اثبتت النيابة اثار التعذيب على اجساد مجموعة من المعتقلين اليسارين الأعضاء فى حزب التجمع فى سجن المرج نيتيجة الضرب بالسياط..

** ناظرت النيابة اثار التعذيب على جسد المتهم «حافظ ابو سعدة» المتهم فى محضر التحقيق رقم ٤٩٦ عام ١٩٨٧ حيث تعرض على مدار اسبوعين لتعذيب بشع فى مقر مباحث امن الدولة «فرع الجيزة» بشارع جابر ابن حيان فى الدقى.

** اثار التعذيب التى اثبتتها النيابة فى محاضرها على جسد المتهم «نصر سيد محمود على كروم» فى محضر التحقيق رقم ١٩٨٦/٤١٢ . حيث تعرض للتعذيب فى طرة وقررت النيابة عرضه على الطب الشرعى ثم اعيد تعذيبه مرة أخرى بعد قرار النيابة كنوع من العقاب!

** تحقيقات نيابة امن الدولة مع قيادات اضراب مصنع الحديد والصلب فى اغسطس ١٩٨٩ حيث ناظرت آثار التعذيب على كل من «**مصطفى نايض**» «عضو مجلس الشعب حاليا» و«**محمود مصطفى**» وغيرهم.

** تحقيقات النيابة مع المتهمين فى محضر التحقيق رقم ٤٨١ عام ١٩٨٩ والمعروفة باسم قضية حزب العمال الشيوعى واثبتت النيابة آثار التعذيب على مالايقل عن عشرة متهمين تعرضوا للتعذيب فى سجن ابو

زعبل فى اغسطس من ذات العام.

** ناظرت النيابة اثار التعذيب على جسد الصحفى «خالد الشريف» الذى تعرض للتعذيب على مدار أسبوع فى اغسطس ١٩٩٠.

** تحقيقات النيابة مع المتهمين فى قضية اغتيال «رفعت المحجوب» التى اثبتت فيها وبالتفصيل اثار التعذيب البشع على المتهمين كما تعرض عدد من الشهود ايضا لتعذيب مشابه مثل زوجة المتهم الاول «ممدوح على يوسف» وزوجة المتهم الثامن «عبد الناصر نوح»

«وأحكام قضائية أخرى»

بالاضافة الى ارشيف النيابة، المتخم بوقائع التعذيب، هناك ايضا أحكام قضائية عديدة اثبتت تعرض المتهمين للتعذيب وكان مصيرها ايضا ارشيف النيابة!

ومن بين هذه الاحكام

** الحكم فى قضية الحركة الشعبية المعروفة اعلاميا باسم التنظيم الشيوعى المسلح حيث طالبت المحكمة النيابة العامة بالتحقيق فى وقائع التعذيب التى تعرض لها المتهمون وتقديم الضباط المتورطين الى المحاكمة.

** الحكم فى قضايا الفيديو بامبابة واسكندرية عام ١٩٨٦

** الحكم فى قضية احداث عين شمس عام ١٩٩٠

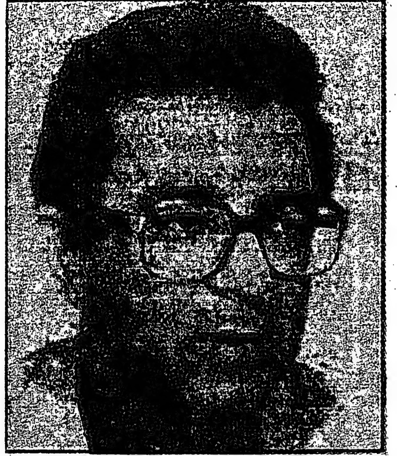
** الحكم فى قضية التنظيم الناصرى المسلح عام ١٩٩٠

... «وشهود دوليون»

وبالرغم من كل هذه الحقائق، فالنيابة العامة تنفى وتؤكد أن التعذيب لايمثل ظاهرة عامة فى مصر. وللحقيقة فليس هذا موقفا خاصا للمستشار رجاء العربى. فالنائب العام السابق المستشار «جمال شرمان» يقول فى مجلة المصور فى ٢٦ يناير ١٩٩٠ «إن حالات التعذيب كجناية، هى حالات فردية محدودة، وليست بالكثرة التى يتصورها البعض. أما الحالات الاخرى فإنها تندرج تحت باب استعمال القسوة وتعامل فى القانون كجنح»

والأمر الذى يدعو للأسى أنه بينما النيابة العامة التى تعلم علم اليقين بإستشراء ظاهرة التعذيب فى مصر تنكر وجودها، أو تحولها إلى حوادث فردية. فإن منظمات حقوق الانسان الدولية، المشهود لها بالدقة والحياد تؤكد على حقيقة انتشار جريمة التعذيب.

فتقارير منظمة العفو الدولية تشير إلى



المستشار رجاء العربى

أن، «تعذيب المعتقلين السياسيين واساءة معاملتهم يمارسان على نطاق واسع، والأدلة على استخدام التعذيب فى مصر، آخذة فى الازدياد..»

وفى السياق ذاته أوضحت المنظمة المصرية لحقوق الانسان أن «التعذيب قد أصبح على درجة من الشيوع تبرر القول بأنه يمثل سياسة منهجية من جانب أجهزة الأمن فى مصر...»

ومرة أخرى تعود بنا التقارير الدولية الى مسئولية النيابة العامة، ففى وثائق الدورة السابعة والأربعين (عام ١٩٩٠) للجنة حقوق الانسان التابعة للأم المتحدة يشير مقرر التعذيب فى اللجنة عن الاوضاع فى مصر..» «إن شكاوى كثيرة عن التعذيب قد أرسلت الى مكتب النائب العام. ولكن النتيجة كانت فى العادة واحدة، وهى عدم التحقيق أو الامتناع عن التعليق»!

ويقول تقرير منظمة العفو الدولية عن «التعذيب والاعتقال التعسفى فى مصر» **إن شكاوى عديدة عن التعذيب تعززها تقارير رسمية من الطب الشرعى..**

المستشار جمال شرمان



لم يتم فى أى من هذه المزاعم تحقيق دقيق وفعال على الاطلاق.. وإن التقاعس عن إجراء تحقيقات فى إدعاءات بهذه الكثرة أمر قد يفسر بأنه تغاض رسمى عن تعذيب من يشتبه أنهم خصوم سياسيون للحكومة

المتهم خارج القفص

ويؤكد الشكوك التى اثارها مقرر لجنة حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية عن تقاعس النيابة فى تحقيق شكاوى التعذيب للسياسيين وتقديم الضباط المتورطين فيها. حقيقة ان النيابة لم تقدم سوى قضية وحيدة يتيمة خلال العشر سنوات الماضية الى المحاكمة اتهمت فيها ٤٤ ضابطا بتعذيب المتهمين فى قضية تنظيم الجهاد بعد أن طالبها القضاء بضرورة تحقيق هذه الشكاوى..

وحتى هذه القضية الوحيدة وكما يقول «نبيل الهلالى» المحامى قد اكتفت فيها النيابة بتحقيق شكلى وصفته محكمة جنايات القاهرة فى حكمها الصادر فى ٨٨/٦/٣٠ **«بالسطحية وعدم الكفاية»**. وعلى الرغم من ذلك لم تقم النيابة العامة بالطعن فى حكم البراءة بالنقض رغم مافى الحكم من عوار قانونى.

ليس هذا فحسب فهناك أيضا ٢٢ بلاغا تحت الاستيفاء منذ عام ١٩٨٥ لمجموعة آخرى من المجنى عليهم فى ذات القضية قضية الجهاد ضد مجموعة اخرى من الضباط المتهمين لم تتحرك فيها النيابة بعد

جريمة النظام

ويظل التساؤل المثار منذ البداية.. عن تقاعس النيابة فى تقديم الضباط المتورطين فى عمليات التعذيب.. يظل حائرا.. بلا اجابة

وتقول مصادر مقربة من النيابة أن المشكلة ليست تقاعس النيابة عن اداء دورها أو تخاذ لها فى مواجهة الضباط المتورطين باعمال التعذيب إذ إن النيابة ليست لها مصلحة فى ان يظل الجناة فى جرائم التعذيب من الضباط مطلقى السراح. لكن المشكلة اساسا قانونية. فيجب على ضحايا التعذيب ان يحددوا اشخاص الضباط الذين ارتكبوا اعمال التعذيب وهو مالايحدث عادة. لأن عمليات التعذيب للضحايا عادة ماتتم وهم معصوبى الاعين براسطة غمامة تضع على عيونهم ومن ثم لايدرون من القائم على

تعذيبهم وهو امر يصعب من مهمة النيابة من تحقيق شكاواهم.

«نبيل الهلالى» المحامى له رأى مختلف. ويعلق على ذلك قائلاً «من غير المقبول التعامل مع جرائم التعذيب كما لو كانت جريمة فردية ارتكبها هذا أو ذاك من رجال الشرطة. بحيث يتطلب الحساب والعقاب عنها معرفة شخصية الجانى بالذات.. الذى لايعدو ان يكون مجرد اداة منفذة. فالتعذيب ليس جريمة فرد. ولاحتى جريمة جهاز. انه فلسفة حكم وسياسة نظام. لذلك يظل المسؤول الأول والاساسى عن جرائم التعذيب هو النظام السياسى الذى يصدر القرار السياسى بممارسة التعذيب والذى يزود الجلادين بالأدوات والاجهزة اللازمة ويهيىء لهم الامكنة والاقبية حيث يمارس التعذيب»

تواطؤ وكيل النيابة

هنا يلتقط «عادل عيد» المحامى الخيط ويوضح قائلا «إن الشرطة هى الاداة التى تستخدمها الانظمة الشمولية للقهرو القمع وإخماد الاصوات الشريفة وكبت الاراء الحرة والبطش بالمعارضين، وتلفيق الاتهامات ضدهم وتعذيبهم داخل السجون لانتزاع الاعترافات منهم.

وحتى تتمكن الشرطة من اداء هذا الدور القبيح فى خدمة النظام فلابد ان تكون طليقة اليد فى عملها واجراءتها فلا يعوقها قانون ولادستور ولاتخضع لرقابة من النيابة أو لمساءلة أمام القضاء.

ومن هنا «والحديث لايزال لعادل عيد المحامى» فإن جريمة التعذيب لايرتكبها ضابط الشرطة أو المباحث وحده وإنما لابد له من شريك بالتواطؤ أو التستر هو وكيل النيابة المحقق!!

فالضابط لايجرؤ عادة على تعذيب متهم إلا إذا كان مطمئنا مقدما إلى موقف وكيل النيابة الذى سيمثل أمامه ذلك المتهم وجسده ناطق بأثار التعذيب».

نقطة هامة اخرى يلقى عليها عادل عيد الضوء حين اشار إلى أن «صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية الذى بمقتضاه لم يعد يحق للمواطنين ان يحركوا الدعوى العمومية ضد ضباط الشرطة المتهمين بتعذيبهم، بل بمقتضاه ايضا لم يعد يحق لوكيل النيابة نفسه تحريك الدعوى الجنائية ضد هؤلاء الضباط انما لابد من استئذان رئيس النيابة على الاقل فى ذلك هذا القانون اعطى رجال الشرطة الاحساس بانهم قد اصبحوا ذوى حصانة تحميهم وتحول دون مساءلتهم مساءلة جادة وحقيقية مما شجع كثيرين منهم على إساءة معاملة المواطنين. خصوصا وان النيابة العامة التى اصبح لها وحدها تحريك الدعوى الجنائية ضدهم كانت تتقاعس عادة إلا فى الحالات الصارخة عن تقديم رجل الشرطة إلى المحاكمة الجنائية أمام القضاء وتكتفى عادة بإرسال الاوراق إلى الجهة الإدارية لتوقيع الجزاء الإدارى المناسب التى تكون بدورها متعاطفة مع مرؤوسيها ولاتوقع العقاب المناسب»

القضاء يدين النيابة

وقد يقول قائل: أن عادل عيد عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان أحد زعماء المعارضة وقد يتحامل على النيابة ويتهمها بالتواطؤ والتقاعس فى عمليات التعذيب وإلى هؤلاء نسوق شهادة «شاهد من أهلها» وهو المستشار «سعيد العشماوى» رئيس محكمة استئناف القاهرة فى حكمه التاريخى فى قضية التنظيم الناصرى المسلح «قضية رقم ٢٨٣٠ لسنة ١٩٨٦» الصادر عام ١٩٩٠ عن دور النيابة وموقفها من وقائع التعذيب التى تعرض لها المتهمون فى هذه القضية.

إذ يشير الحكم المذكور إلى أن: «المحكمة لاحظت فى هذه الدعوى أن المطاعن التى كانت توجه عادة إلى محاضر الضبط قد استطالت حتى وصلت إلى محاضر تحقيق النيابة العامة، مثل الاتهام بعدم الحيدة وعدم إثبات كل الاقوال والواقعات والتهديد بالايذاء ومجاملة رجال الضبط وغير ذلك وهو امر لابد ان يؤثر على العمل القضائى بأكمله إن استمر أو استشرى. ولايقضى عليه ويحول دونه إلا أن تقوم بالمحققين- وكلاء النيابة- انفسهم ضمانات اكثر تعصم محاضرهم..»

واضاف الحكم: «إن المحكمة قد ساءها ان يصل التجريح إلى محاضر تحقيق النيابة العامة ويكون محمولا على اسباب لها فى الاوراق دليل..»

احنابنفوت

وإذا مابحثنا عن هذه الادلة التى اشار إليها الحكم سنجدها حين اشار الحكم ذاته فى موضع آخر منه إلى المتهم الثالث الذى اعترف فى تحقيقات النيابة وقامت الدعوى على أساس هذه الاعترافات عاد وأنكر هذه الاعترافات فى فترة لاحقة لانها جاءت نتيجة تعذيبه.

وأوضح الحكم أنه عندما استدعى وكيل النيابة المحقق المتهم ليسأله عن التعذيب والضغط والاكراه الذى وقع عليه فحدثت من ثم بينه وبين المتهم **مواجهة غير مسبوقة** فى تاريخ القضاء **ومواجهة غير معهودة** فى سجل النيابة، إذ امتنع المتهم عن الكلام وطلب ندب قاض للتحقيق وواجه وكيل النيابة المحقق بأنه **لم يثبت الاصابات التى كانت به عندما** مثل للتحقيق فى أول جلسة وقال له **«مش مشكلة» وأن وكيل النيابة المحقق هدده، إذ امسك بالقلم** وقال له إن «هذا القلم أبو ١٥ قرشا اقوى واشد مما تتعرض ليه هناك» اى وهو بين يدى ضباط مباحث أمن الدولة وان وكيل النيابة المحقق **كان يجامل هؤلاء الضباط** اذ قال لأحدهم عن اجراء خاطىء فى عرض لبعض المتهمين «احنا بنفوت» واصر المتهم من هذا التاريخ على كذب إعترافاته وانها امليت عليه من ضباط مباحث أمن الدولة...)

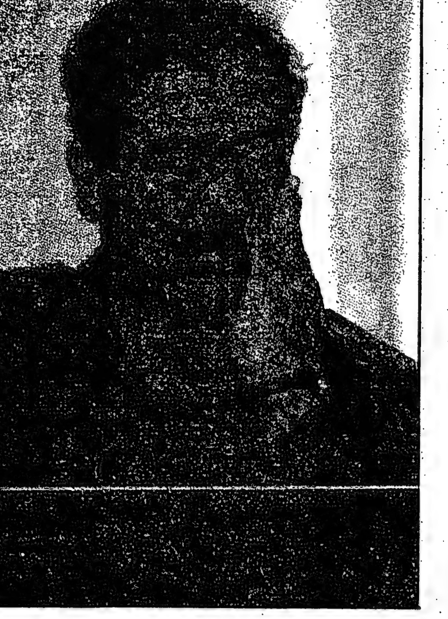
النيابة.. ضابط شرطة

أدلة أخرى اشار إليها الحكم عن المطاعن والشكوك التى طالت محاضر تحقيقات النيابة حين أوضح: ان ضباط أمن الدولة قالوا للمتهم الثالث اثناء تعذيبه «إن وكيل النيابة المحقق **كان فى الاصل ضابط شرطة** اى زميلا لهم ومن ثم فقد خاصم وكيل النيابة المحقق وقال له إنه **شريك فى تعذيبه** وطلب اجراء التحقيق من جهة اخرى **غير نيابة أمن** الدولة..»

واضاف الحكم: «ومع هذه المواجهة العنيفة والمجابهة الحادة فإن **وكيل النيابة المحقق لم يستشعر حرجا** يتنحى به عن الاستمرار فى التحقيق **ولم يجد** رؤوساؤه **فى هذا الوضع الشاذ** مايدعوهم الى ندب آخر غيره يستكمل الاستجواب فينزع منه **مواجهة غير مسبوقة ومجابهة غير محمودة..»**

وآخر فقرة نقتبسها من السطور المضيئة فى هذا الحكم التاريخى هى قوله «..ومما يؤيد قول المتهم **فى تقدير المحكمة** انه بادر فور عرضه على قضاته إلى الانكار والشكاية من التعذيب.. وان وكيل النيابة المحقق تصرف كما لو كان يمنع عن المتهم الاستعانةبمحام..»

ان هذه الحقائق **تقطع بوقوع التعذيب فى مصر كظاهرة وتشير إلى مسؤولية النيابة** العامة فى استمرارها. والسؤال الأن.. هل **يمكن منع التعذيب؟**



صدام حسين

صدّام يواجه:
• خطر المجاعة..
• وتعثر المفاوضات مع الأكراد..
• وتهديد أمريكي باستخدام القوة

حسين عبد الرازق

فى ١٧ يوليو (تموز) الماضى، احتفل «**صدام حسين**» وأركان حكمه بمرور ٢٣ عاما على قيام «**ثورة ١٧ تموز**». والمقصود «بثورة ١٧ تموز» الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكم «**عبد الكريم قاسم**» وأقام «**دولة البعث**» فى العراق.

ورغم أحاديث «النصر» فى «أم المعارك» ،فلاشك أن النظام العراقى يدرك تماما المأساة التى يعيشها- والعراق معه- هذه الأيام. فقد تواكب مع هذه الاحتفالات بعيد الثورة، ثلاث وقائع بالغة الدلالة والخطورة.

* الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى يعيشها العراق فى ظل العقوبات الدولية. فالتقارير الدولية والغربية الأخيرة تشير إلى تفشى المجاعة والأمراض الوبائية وارتفاع نسب الوفيات وتسارع الارتفاع الفلكى للاسعار، وارتفاع نسب التضخم. وتقر الحكومة العراقية بهذه الحقائق. فطبقا لتصريحات وزير التجارة العراقى «**محمد مهدى صالح**» ففى ظل الحصار الدولى المفروض على العراق بعد الغزو والمستمر حتى الآن.. توفى ١١ ألف شخص معظمهم من الأطفال (من الجوع أو المرض) وتتهدد حياة ١٧٠ ألف طفل. وانخفض محصول الحبوب بنسبة ٧٥٪ بسبب انقطاع التيار الكهربائى، وفقدان الوقود فى جنوب العراق ووسطه، مما حال دون رى الأراضى الزراعية وأصيب المحصول الزراعى فى الشمال بأضرار بالغة نتيجة لتأخر رش المبيدات بسبب حظر تحليق كل أنواع الطائرات -بقرار أمريكى- وراء خط العرض ٣٦ . وزادت أسعار السلع الاساسية بنسب خرافية. فزاد سعر الدقيق بنسبة ٢٠٠٠٪.

* تعثر المفاوضات بين الحكومة والأكراد ، بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح فى شهر يونيه الماضى.

* التهديد الأمريكى بإستخدام القوة لتدمير الامكانات النووية للعراق.

وإذا كان صحيحا مايذهب إليه البعض، من أن كل هذه الوقائع الجديدة ، هى نتاج

جريمة غزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، وماتلى ذلك من تطورات أدت الى هذه الهزيمة المدوية للعراق (وللأمة العربية). والسيطرة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، والاستسلام الذليل للقيادة العراقية.. إلا أن قضيتى المفاوضات مع الأكراد والتهديدات الأمريكية ضد العراق ،لهما بعض الخصوصية، وترتبطان بتطورات لاحقه وحسابات مستقبلية أيضا.



مباحثات في بغداد!

لقد بدأت هذه الصفحة الجديدة فى المفاوضات الكردية العراقية فى أبريل الماضى وتحديدا يوم الثلاثاء ١٨ أبريل عندما توقفت المعارك الدائرة فى الجبال المطلة على «**السليمانية واربيل**» وبقاع أخرى من كردستان العراقية، فجأة «وبدون سبب ظاهر».. كما يقول الكاتب والباحث العراقى الرصين «**فالح عبد الجبار**» عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى. ويضيف فى دراسة هامة له جريدة الحياة... «على كثرة المفاجأت فى عالم السياسية العراقية، فإن ظهور الوفد الكردى برئاسة السيد «جلال الطلبانى» فى بغداد، كان أقلها مباغته ،لمن يعرف الفولكلور العراقى، الرسمى منه والكردى. رسميا هناك مايشبه دورة الأقدار التى لافكاك منها على مدى ربع القرن الماضى (وبخاصة فى العقد الأخير)، دورة الضرب الشرس، فالتفاوض اللين، فالاتفاق الرقيق. لالشيئ إلا لتعقبها دورة أخرى أعتى أو أخف، تبعا للظروف. والفولكلور الكردى العراقى منذ العام ١٩٦٣، يسير فى الاتجاه نفسه، إذ تقف بين حرب وأخرى حرب ثالثة، وبين مفاوضات ومفاوضات جولة ثالثة من التفاوض»

وسرعان ماتبين أن هناك مراسلات معينة غير معلنة «جرت يومى السبت والأحد من بغداد باتجاه الجبال العاصية، تدعو لوقف إطلاق النار واستقبال وفد كردى فى بغداد» وقيل أن حامل الرسائل كان «مكرم **الطالبانى**» وزير الرى السابق أيام الجبهة البعثية الشيوعية والذى مازال مقيماً فى بغداد. وقد جاءت هذه الاتصالات والدعوة للتفاوض عقب تشكيل الوزارة الجديدة التى تخلى فى ظلها «**صدام حسين** » عن رئاسة الوزارة لـ «**سعدون حمادى**» الذى يوصف بأنه «ليبرالى شيعى ذو ثقافة غربية» ، وخطاب صدام الذى تلى هذا التشكيل وتحدث فيه عن نيته السابقة لاقامة نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب لولا الحرب، تم تعاون الحكومة مع هيئات الامم المتحدة فى معالجة مأساة اللاجئين الأكراد.

وكان واضحا أن هناك مجموعة من العوامل دفعت بالقيادات الكردية الى خوض تجربة التفاوض مع «**صدام حسين**» مرة أخرى. من بين هذه الأسباب:

* فشل انتفاضة الجنوب (والوسط) فى العراق، مما ترك الأكراد وحدهم فى مواجهة الآلة العسكرية القمعية لصدام. وفى نفس الوقت ففى ضوء صمت الجبهات الأخرى، يستحيل التفكير فى اسقاط الأكراد للحكم فى العاصمة العراقية فكما قالت القيادات الكردية..» فالأكراد لا يستطيعون احتلال العاصمة، فهذا شأن عربى».. وبالتالى حمل الأكراد اطراف المعارضة الأخرى المسئولية ، عندما إنسحبوا عملياً من الساحة وتركوا الأكراد وحدهم فى ساحة القتال.

* مأساة مايقرب من ٧٥٠ ألف لاجئ عراقى (كردى) عند الحدود التركية وماشكلته من ضغط على القيادات الكردية.

* قدر قادة الأكراد أن الحكم فى العراق فى أضعف أحواله و«أن الظروف الحالية توفر للأكراد أحسن فرصة منذ قرن لينتزعوا من بغداد أكبر قدر ممكن من التنازلات».. «فهم يواجهون فى بغداد حكومة ضعيفة ومهزومة. حكومة يجب أن تحصل على موافقة لانتاج نفطها وبيعه. حكومة محاصرة بعقوبات اقتصادية ولابد من موافقة خارجية على إنهائها. وهذه العقوبات والموافقات مربوطة

الأكراد يقررون أن الأولوية فى المفاوضات للديمقراطية فى العراق.

مسعود بارزانى

جولة جديدة من المباحثات



باحترام بغداد لحقوق الانسان وحقوق الأكراد فى العراق..» كذلك «وفى كل تاريخ الأكراد لم يحظ الأكراد بتعاطف دولى كهذا الذى يتمتعون به حاليا والذى يشكل أقوى ورقة فى أيديهم..» على حد قول جلال طلباني»

«ولايقتصر العامل الدولى وأثره فى اتخاذ قرار المفاوضات على ماسبق فقادة الاكراد تحدثوا عند اتخاذهم قرار التفاوض مع بغداد عن وجود ضمانات إقليمية ودولية وراء هذا القرار، وتحديدا ضمانات أمريكية وأوروبية.

اعتراضات...

وقد أثار بدء هذه المباحثات رسميا فى ٢٠ أبريل الماضى موجة من الاعتراضات.

فحلفاء الثورة الكردية فى «لجنة العمل المشتركة التى تضم أحزاب المعارضة العراقية من قومية و«إسلامية» وديمقراطية بالاضافة للحزب الشيوعى العراقى (والجبهة الكردستانية).. عبروا فى البيانات الرسمية- عن غضبهم وعدم رضاهم عن موقف القيادات الكردية.

فقرار الذهاب الى بغداد تم بدون أى تشاور مع أطراف المعارضة الاخرى.بل وفى خلف ظهرها.

واعتبرته قوى المعارضة الأخرى وقوعاً فى شرك نصبه «صدام حسين» للأكراد، بهدف تقسيم المعارضة، والانفراد بكل طرف على حدة وهو التكتيك الذى إتبعه أكثر من مره ووقع فيه الجميع.. اكراد وشيوعيون.. وقوميون... أكثر من مرة. فى عام ١٩٧٠ تحالف الحكم فى العراق مع «الحزب الديمقراطى الكردستانى» على أساس اتفاق ١١ مارس ووجه طعنات نافذة للحزب الشيوعى العراقى. وحين تدهورت العلاقات بين البعث والحزب الديمقراطى الكردستانى، برز للوجود تحالف جديد بين البعث والحزب الشيوعى عام ١٩٧٣. وسرعان ما انقض البعث على حليفه الجديد عام ١٩٧٨. وعندما برزت معارضة حزب الدعوة الاسلامية عام ١٩٧٩، كانت الساحة خالية فانقض عليها البعث. وأجمعت قوى المعارضة عام ١٩٨٢ على رفض أى حوار مع الحكم البعثى فى بغداد والعمل لاسقاطه. ولكن عام ١٩٨٣ شهد خروج «جلال طالبانى» من هذا التحالف المعارض، والتحول من انشاء جيش كردى واحد لاسقاط صدام حسين الى الدعوة للدفاع عن الوطن (ضد الغزو الايرانى) تحت راية صدام حسين. وسرعان مافشل تحالفه مع الحكم فى بغداد.

وعام ١٩٨٦ وبعد إحتلال الفاو، جرت محاولات من الحكم العراقى للحوار مع بعض أطراف المعارضة الا أن النهاية العاجلة للحرب أوقفت المحاولات. ومع ذلك جرت محاولة أخرى عام ١٩٨٩ للحوار مع الحزب الشيوعى العراقى.

السبب الثانى لرفض المعارضة للحوار بين الاكراد وصدام حسين، هو مايقدمه هذا الحوار من وجهة نظرها من اعتراف بحكومة صدام حسين، واعطائه فسحة كى يتنفس ويعيد ترتيب أموره وتنظيم قواه، ويعفيه من جريمة اغتيال الآلاف من العراقيين فى الجنوب والشمال على السواء.. وبالتالى إجهاض البديل الديمقراطى الممكن.

ولم تكن المعارضة العراقية- غير الكردية- هى فقط المعترضة على هذه المفاوضات. بل كانت هناك قوى خارجية فى مقدمتها سوريا وإيران. وكما قالت مصادر إيرانية شبه رسمية..» إن الاتفاق سيكون له أثر رادع بالنسبة الى كل المحاولات الدولية والمحلية الهادفة الى الاطاحة بصدام حسين. كذلك فحين لن تعود المشكلة الكردية فى واجهة الاهتمامات العالمية، فإنه لن يكون فى أيدى القادة الأكراد سوى ميثاق موقع ومعلوم أن الحياة السياسية لصدام حسين متخمة بالاتفاقات التى وقعها، ثم عاد لينقضها»

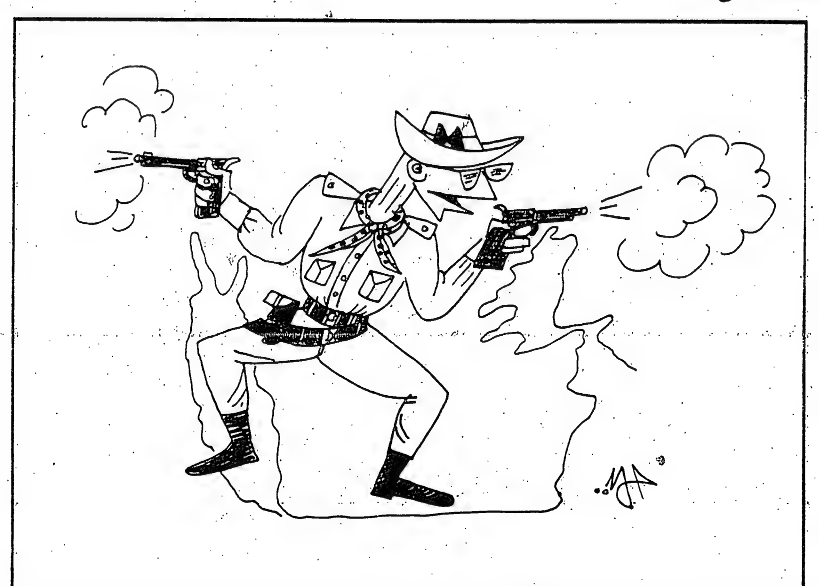
ثلاث قضايا خلافية

ولم تفلح هذه الاعتراضات فى أن تثنى القيادات الكردية عن المضى قدما فى المفاوضات مع بغداد.

وبعد الجولة الأولى التى رأسها «جلال طلبانى» رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى» بدأت جولة ثانية برئاسة «مسعود بارزانى» رئيس «الحزب الديمقراطى الكردستانى».

وقدم الاكراد مشروعا للإتفاق يقوم على أساس اتفاق مارس (آذار) ١٩٧٠ للحكم الذاتى لمنطقة كردستان العراقية، واتفاق ١٩٧١، على أن تكون «كركوك» عاصمة لمنطقة الحكم الذاتى، وأن تكون أجهزة الأمن والشرطة والسفر والجنسية فى الاقليم تابعة لادارة الحكم الذاتى، ومشاركة الشعب الكردى فى الحكم وفى كل هيئات الدولة العراقية، بما فيها المناصب الحساسة والمهمة بنسبة سكانه الى سكان العراق، ويساهم ممثلوه فى صنع القرار العراقى. وأن تكون لإقليم الحكم الذاتى موازنة خاصة ملحقة بالموازنة العامة الموحدة للعراق على أن يحصل الاقليم على حصة من الموارد النفطية المخصصة لخطة التنمية القومية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

ويؤكد المشروع أن الضمان الأساسى والثابت لحل مشاكل العراقيين بمن فيهم الأكراد، هو فى اقامة نظام ديمقراطى تعددى حقيقى فى دولة القانون. واقترح الأكراد لتحقيق ذلك تشكيل حكومة إئتلافية مؤقتة توفر المستلزمات الضرورية لإجراء انتخابات حرة لجمعية تأسيسية خلال ٦ أشهر من قيامها، وتتشكل الحكومة من البعث وقوى المعارضة المختلفة بما فيها الجبهة الكردستانية، ويقوم المجلس الوطنى التأسيسى المنبثق عن هذه الانتخابات بسن دستور جديد دائم، واجراء استفتاء عليه، وتخرج من هذا المجلس حكومة



جديدة تتولى تسيير شئون البلاد.

وخلال المباحثات، ظهرت مجموعة من القضايا الخلافية الأساسية بين الجبهة الكردستانية والنظام الحاكم فى بغداد تركزت على ثلاث قضايا:

- تحديد منطقة الحكم الذاتى.
- التحول الديمقراطى والدستور.
- الضمانات الدولية.

فبالنسبة لتحديد منطقة الحكم الذاتى طالب الاكراد بضم محافظة كركوك الى اقليم الحكم الذاتى (مع ترك السيطرة على حقول النفط فى كركوك فى أيدى الحكومة المركزية مقابل ادارة كردية للمدينة). وكذلك خانقين، ومندلى (القريبتان من الحدود مع ايران) وشيخان وعقره وسنجار وتلعفر وعين زالة (وكانت الحكومة قد اقتطعتها من دهوك والحقتها بالموصل). ولم توافق حكومة بغداد على ذلك.

وبالنسبة للتحول الديمقراطى، أصرت بغداد على اجراء استفتاء على الدستور الجديد الذى أصدره مجلس قيادة الثورة، واجراء الانتخابات على أساسه، وعلى أساس قانون جديد للاحزاب يفتح الباب لتعددية مقيدة وعلى تحالف الجبهة الكردستانية مع حزب البعث العربى الاشتراكى «لمواجهة التشكيلات السياسية المصطنعة فى المنطقة المؤتمرة بأوامر أجنبية» وعدم «اجراء أى تعاون أو اتصال مع الدول فى المنطقة وخارجها الأ من خلال موافقة دولة العراق. اما الاتصال بالاحزاب غير العراقية، فيتم من خلال الجبهة الوطنية العراقية وميثاقها واشترطت بغداد أن يتخذ الاكراد موقفا عدائيا من ايران وسوريا وتركيا.

كما رفضت بغداد الحديث عن الضمانات الدولية، واكتفت بقبول مراقبين دوليين لمتابعة الانتخابات العامة.

الديمقراطية... أولا.

ورغم هذه الخلافات، فقد ساد العراق مع بداية شهر يونيو مناخ من التفاؤل خاصة من جانب «مسعود بارزانى» رئيس الوفد الكردى. وأعلن «مسعود بارزانى» فى مؤتمر صحفى عقده فى بغداد يوم ٧ يونيه انه يتوقع التوصل إلى اتفاق فى ١٥ أو ١٦ أو ٢٠ الجارى. وأضاف.. «كلانا يدرك أنه لايمكن حل المشكلة عسكريا . هم (الحكومة العراقية) حاولوا أن يقتلونا ونحن سعينا الى الاطاحة بهم. وربما أصبحنا الآن ناضجين ... ان الاتفاق سيكون إنتصاراً للأكراد والعراقيين معا. وأن عدم التوصل الى اتفاق سيكون كارثة للجميع، ثم أعلن أن «صدام حسين» سيذيع بنفسه نصوص الاتفاق فى صباح عيد الأضحى وفجأة فى يوم ١٧ يونية غادر «بارزانى» بغداد الى كردستان دون توقيع الاتفاق. وكان «طالبانى» الرئيس المشارك للجبهة الكردستانية قد إنتقد من اسطنبول الحكومة العراقية واتهمها أنها تضع العراقيل أمام التوصل الى اتفاق على الحكم الذاتى، وترفض غالبية المطالب الرئيسية للأكراد.

وعقدت القيادات الكردية المشاركة فى الجبهة الكردستانية سلسلة من الاجتماعات استمرت ثلاثة أيام فى الاسبوع الاخير من يونيه الماضى، لتقييم نتائج المفاوضات التى استمرت ثلاثة اشهر تقريبا.

ثم اعلنت الجبهة الكردستانية فى ٢٨ يونية رفض قيادة الجبهة بالاجماع الشروط التى حددتها بغداد لتطبيع الأوضاع فى كردستان فى إطار اتفاق الحكم الذاتى. وأعلنوا ان هناك حاجة الى جولة جديدة من المفاوضات. وأن الجبهة قررت أن تكون الاولوية فى المفاوضات للديمقراطية فى العراق.

عدوان أمريكى جديد.. يستهدف مابقى فى العراق.. وصدام حسين

«بوش».. ينذر «صدام»



وبعد ذلك نناقش مسألة الحكم الذاتى لكردستان. وأعلن «عزيز محمد» الأمين العام للحزب الشيوعى العراقى، والذى يشارك حزبه فى الجبهة عن طريق فرعه فى كردستان... يجب التمييز بين التطبيع والتحالف فنحن فى صدد تطبيع الاوضاع فى منطقة كردستان.. بينما الشروط والالتزامات التى تطالب بها بغداد هدفها تحقيق تحالف بين الطرفين. وهذا خارج الموضوع.»

ووصل وفد الجبهة الكردستانية الى بغداد لبدء الجولة الثالثة من المباحثات يوم ١٠ يوليو الماضى- وكان واضحا أن هناك تشدداً كردياً جديداً، ترجعه بعض الدوائر الى عوامل أهمها:

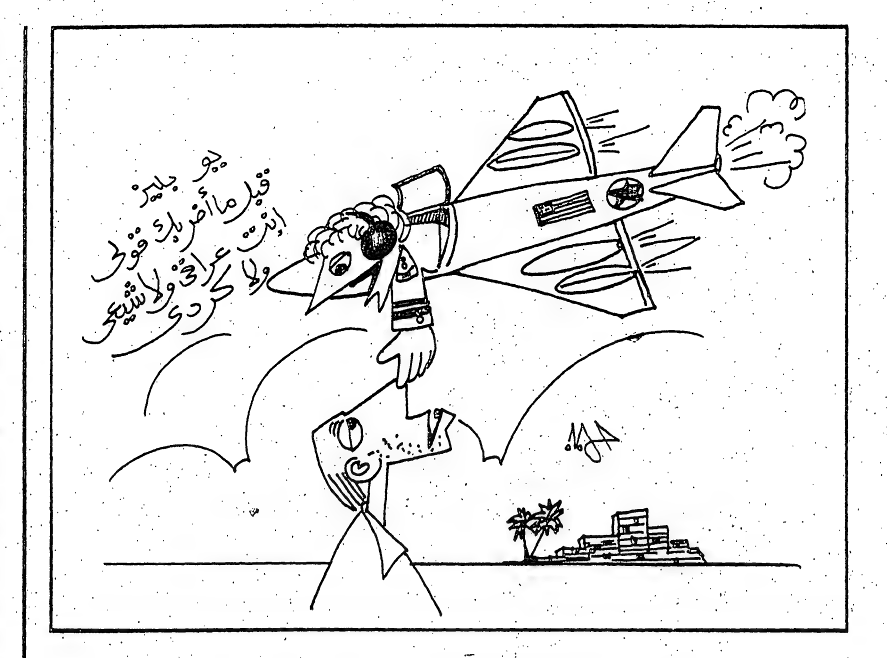
- تقديم تأكيدات تركية لطالبانى بالدعم والحماية.
- قرار التحالف الدولى بزعامة أمريكا تشكيل قوة للرد السريع «**المطرقة المتأهبة**» تنتشر فى جنوب شرق تركيا على الحدود مع العراق لحماية الأكراد، ومنع القوات العراقية من شن هجوم عليهم.
- الموقف المتعنت من حكومة العراق ورفضها لأى تحول ديمقراطى حقيقى، خاصة بعد موافقة المجلس الوطنى على قانون جديد للاحزاب، يمنع قيام الاحزاب التى لاتعلن تأييدها لاهداف ثورة ١٧ تموز، ويعطى حزب البعث وحده حق النشاط التنظيمى داخل القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات، بما يعنى أن حزب البعث سيظل الحزب الوحيد الحاكم (فى دولة البعث).
- التهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للعراق بحجة إخفائه لبعض قدراته النووية.

ومازالت مباحثات بغداد بين الأكراد والحكومة العراقية تراوح مكانها حتى لحظة اعداد هذا التقرير. وان كانت قضية العدوان الأمريكى الجديد قد قفزت الى واجهة الأحداث وأصبحت عنصر ضغط هائل على الموقف كله.

عدوان أمريكى.. فى الطريق

لقد تفجرت هذه الأزمة خلال عطلة عيد الأضحى عندما منعت السلطات العراقية دخول ممثلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة النووية من دخول «مجمع أبو غريب» العسكرى، لتفتيشه بعد ورود معلومات عن تخزين مواد نووية فيه.

ووجهت الولايات المتحدة تحذيرا شديد اللهجة للعراق. واتهمتها بعدم التقيد بقرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧، وبإقامة «برنامج



سرى لتطوير الأسلحة النووية».

ودافع مندوب العراق فى الأمم المتحدة عن هذا التصرف العراقى مؤكداً أنه خطأ نتج عن عطلة عيد الأضحى، وأن الرئيس صدام حسين أصدر أوامر مشددة بتسهيل مهمة اللجنة الدولية.

وبدأت واشنطون فى تصعيد الموقف.. ووصف جيمس بيكر إخفاء العراق تجهيزاته النووية بأنه خطر للغاية. وتلاه «لورنس إيجلبرجر» نائبه قائلا: « تعرفون أن قرارات مجلس الأمن لاتزال سارية فى هذا الشأن. وهى لاتستبعد استخدام القوة».. ثم دخل «جورج بوش» الحلبة، فأعلن أن القوات التى تقودها الولايات المتحدة فى الخليج «لاتزال مخولة فى استخدام القوة إذا دعت الحاجة.. أن التفويض قائم، ونحن نبحث فقط مايجب عمله» ،ونقلت وكالة رويتر عن مصادر أمريكية رسمية، أن «بوش» عقد اجتماعا مع كبار مستشاريه العسكريين فى واشنطون، بحث فيه توجيه ضربات جوية ضد أهداف يشتبه بانتهاكها شروط وقف اطلاق النار. ثم أذاعت مصادر أمريكية أن الخيارات العسكرية تشمل استخدام صواريخ من طراز «توماهوك» موجودة على متن سفن حربية أمريكية فى الخليج وطائرات من نوع الشبح «ستيلث».

وأكدت وجود ٢٤ طائرة من هذا الطراز، وطائرات أخرى من نوع «إف ١٥» و إف ١٦» و«إف ٤» ، ومازال للولايات المتحدة ٥٠ ألف جندى فى المنطقة.

ومهدت الولايات المتحدة الامريكية لاستخدام القوة باستصدار بيان شديد اللهجة من مجلس الأمن فى ٢٩ يونيه، حذر من عواقب وخيمة اذا تكرر عدم إمتثال الحكومة العراقية لقرار مجلس الأمن ٦٨٧.

وعاد الرئيس الأمريكى «بوش» يهدد باستخدام القوة. واستخدم عبارات مهينة فى وصفه لصدام حسين ، من نوع «كاذب» ولا حياء له»، و«شقى» مذكرا ببعض صحفى الحكومة المصرية الذين يجيدون السب والشتم. وقال مؤكدا جدية تهديداته.. «يخطئ صدام حسين اذا اعتقد أنه يستطيع انتهاك قرار مجلس الأمن المتعلق بإزالة القدرة النووية للعراق، مثلما أخطأ فى الكويت.

ووجهت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن يوم ١٢ يوليو انذاراً للعراق بوجوب تقديم قائمة شاملة بمواده ومنشآته النووية، بحلول الخامس والعشرين من هذا الشهر (يوليو) محذرة من عواقب خطيرة اذا لم تستجب الحكومة العراقية لهذا الطلب.

ودعم «بوش» احتمال استخدامه للقوة أثناء زيارته لفرنسا ولقائه بميتران، باعلان الرئيس الفرنسى..» ان عملا عسكريا جديدا ضد العراق سيكون عادلا اذا استهدف منع هذا البلد من امتلاك أسلحة نووية، أو منع السلطات العراقية من اضطهاد سكان مدنين». وأكدت الدول السبع الغربية الكبرى فى لندن نفس الموقف.

ودخلت إسرائيل الحلبة، فأعلن «موشى أرينز» أن «اسرائيل سترد على أى هجوم عراقى قد يستهدفها فى حالة شن الأمريكيون هجوم على الاهداف النووية العراقية.

ورغم أن موسكو أعلنت أنها «تأمل فى تجربة كل الخيارات باستثناء الخيار العسكرى».. الا أن موقفها لايمكن الرهان عليه، إذا ماقررت الولايات المتحدة المضى قدما فى تهديدها واستخدمت القوة العسكرية بالفعل لتوجيه ضربات جديدة للعراق، بهدف ممارسة ضغط جديد حاسم لاسقاط صدام حسين. فيبدو أن هناك قرارا جديدا بذلك. وليس صدفة تصريحات «بوش» يوم ١٥ يوليو الماضى، والذى أعلن فيها «أن الولايات المتحدة لن تحسن ولن تطبع علاقاتها مع العراق مادام صدام فى الحكم. وأن العقوبات لن ترفع مابقى فى السلطة.. إن أفضل مايمكن أن يقوم به هو أن يتخلى عن الحكم، ونبدأ من جديد مع من يحل محلة.. ونحاول أن نحسن علاقاتنا...»

وتبدو محاولات «صدام حسين» لمواجهة هذه الوقائع الجديدة، خاصة التهديد الأمريكى الجدى غير مجدية فالمباحثات مع الأكراد تتراجع احتمالات نجاحها وتقديمه لقائمة جديدة بمواده ومنشآته النووية، والسماح للجنة الدولية بالتفتيش ،لا يلقى أذانا صاغية فى أمريكا.

ولجوئه الى الجامعة العربية، إصطدم برفض تحالف دول الخليج ومصر وسوريا (٦+٢) «الموالى لأمريكا» ورفضهم لعقد اجتماع للجامعة العربية.

وتطرح كل هذه الوقائع ، ومع التسليم بمسئولية صدام حسين عما يجرى، وتوفيره- للمرة الثانية أو الثالثة- للظروف التى تمكن أمريكا وحلفاءها من ضرب العراق، سؤالا حول موقف الحكومات والشعوب العربية.

هل سنتفرج ثانية على عدوان جديد باسم المجتمع الدولى ،الصامت على العدوان الاسرائيلى، والسلاح النووى الاسرائيلى؟!

دول بيان دمشق تتفق على رفض عقد قمة عربية لمساندة العراق.

الجزائر

هل تنتصر الديمقراطية على شمولية "المسبحة والدبابة"؟



بلحاج بالإلاس العسكرية وعلى يمينه عباس مدنى

قلت لأحد الدبلوماسيين الجزائريين:

- إن أسوأ نتيجة لأحداث الجزائر هى أن بعض دوائر الحكم قد أستغلتها، لتلوح بها فى وجوه أحزاب المعارضة المصرية كدليل على النتائج السيئة، التى يمكن أن تنتهى إليها الديمقراطية بلا قيود!

فابتسم قائلا:

- الشيء المؤكد أنه مهما حدث ، فليس هناك بديل عن التمسك بالديمقراطية لآخر مدى فى الجزائر.

ومن الخطأ النظر إلى المحطة التى انتهت إليها الأحداث الأخيرة فى الجزائر باعتبارها المحطة الأخيرة بحيث يبدو وكأن الخطأ والهوج والاندفاع فى حركة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» قد انتهى بأن أصبح العسكر من حماة الديمقراطية والدستور، وهو مايعنى الاحتماء من **شمولية الأصوليين الإسلاميين المتشددين، بشمولية الحكم العسكرى.**

لا.. للديمقراطية

وفى التحليل الصحيح فإن تطورات ماحدث فى الجزائر تعكس بدقة مايلى:

*أنها كشفت للمتشددين الإسلاميين

أمينة النقاش

داخل الجزائر وخارجها العواقب الوخيمة، لاندفاعهم الأهوج نحو محاولة الإستيلاء على السلطة بالقوة. فمنذ الهزيمة التى الحقتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالحزب الحاكم فى الانتخابات المحلية فى يونيو العام الماضى، حين حصلت على ٢٥ ,٥٤٪ من مقاعد البلديات والولايات فى مقابل حصول الحزب الحاكم على ١٣ ,٢٨٪ منها فقط، وجبهة الإنقاذ تستدعى أشكالا صريحة وعنيفة من المواجهة مع عدوين إذا لم يتحالفا ضدها الآن، فقد يتحالفان فيما بعد، وهما الحكومة الجزائرية وكل مؤسسات المجتمع المدنى، ومن بينها أحزاب المعارضة الجزائرية الأخرى. وفى نشوة الانتصار لم تتوقف جبهة الإنقاذ لدراسة الأسباب التى وفرت لها عوامل النجاح فى معركة المحليات واستيعاب أسباب صعودها لتبدو كأنها القوة الأساسية فى الحياة السياسية الجزائرية.

والمؤكد أن الانتصارات التى أحرزتها جبهة الإنقاذ فى الانتخابات البلدية، لم تكن إختيارا بين الأسلاميين وغير الاسلاميين، بل هى تصويت بفشل السياسات التى أتبعتها **«جبهة التحرير الوطنى»** على امتداد أكثر من ربع قرن، وعجزها عن إنقاذ الجزائريين من الفقر والعوز والبطالة والديون. وهو أيضا تصويت على إخفاقها فى التوصل إلى مفاهيم محددة للهوية الثقافية الجزائرية.

لقد شيد الشاذلى بن جديد أركان حكمه منذ تولى السلطة عام ٧٩، على أنقاض الاختيارات السياسية لسلفة **«هوارى بو مدين»**، فأفرزت سياسة الانفتاح العشوائى التى اتبعها، عن سيطرة العناصر الطفيلية والبيروقراطية على قطاعات الدولة وجبهة التحرير، وذابت الفوارق بين مؤسسات الحزب الحاكم وبين مؤسسات الدولة، وظهرت **«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»**، لتملأ الفراغ السياسى، الذى خلفته جبهة التحرير الوطنى، لفساد ادارتها وعجزها الشامل عن تنظيم الجماهير وحشدها.. ولتبدو كما لو أنها حركة احتجاج عام ضد فساد السلطة الحاكمة، التى بددت ثروات الجزائر الطائلة، ونهبتها- **٢٦ مليار دولار رشاوى لمسؤولين وموظفين بالدولة خلال ٣ سنوات فقط كما قيل-** انتهت بها إلى دولة مديونة- **٢٥مليار دولار ديون خارجية و٥ ,٧ مليار دولار خدمة للديون-** وتابعة وجائعة وفاقدة لأى قدرة على تحقيق أهداف التحرر الوطنى والتنمية الإقتصادية المستقلة.

وكان طبيعيا أن يدفع الفساد المهمشين فى المجتمع الجزائرى وهم الأغلبية، إلى الأنجذاب نحو القيم الدينية والأخلاقية، التى ترفع شعاراتها جبهة الإنقاذ، آملا فى التخلص من الفساد الذى لطخ سمعة الدولة وحزبها الحاكم وأفقدهما أى مصداقية، خاصة وقد ثبت للجزائريين أن مشاكلهم الأقتصادية لاترجع إلى ضعف موارد بلادهم المالية، بل إلى سوء إستغلالها.

لم ترد الجبهة الإسلامية للأنقاذ أن تفهم أبعاد انتصارها، بل تمادى قادتها فى التيه بهذا النصر، والتعامل معه بحماقة غير محسوبة النتائج. فإذا تعاملت السلطة الجزائرية بتسامح مع الإضراب العام الذى نظمته جبهة الإنقاذ احتجاجا على قانون الانتخابات وللمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية

مبكرة، تتواكب مع الانتخابات العامة التى كانت ستجرى فى يونيو، فلماذا لا أدفعها إلى المواجهة العنيفة بالدعوة إلى «الجهاد» لإسقاطها بالقوة، و«إقامة الدولة الأسلامية فورا ودون تصويت». ألم تكن البلدية- كما قال قادة الإنقاذ- هى اللبنة الأولى للدولة الإسلامية؟!

ارتدى قادة جبهة الإنقاذ الملابس العسكرية وهم يجوبون الشوارع للمطالبة بإقامة الدولة الأسلامية فورا دون تصويت، وروعوا الشرطة، بذبح أحد جنودها وإلقائه فى الشارع. وتداول الناس الخطب التى يلقيها قادة جبهة الأنقاذ ويصفون فيها «الديمقراطية» بأنها كافرة. ولم يكن خالياً من المغزى أن تبلغ الحكومة الجزائرية، السفير الأيرانى لديها، باحتجاجها على التصريحات الى أدلى بها مرشد الجمهورية الايرانية «على خامنئى»، ووصف فيها ما فعلته جبهة الأنقاذ، بأنه درس تعلمته الجبهة من الثورة الأيرانية. ويدخل فى نفس السياق ما ذكرته بعض المصادر الدبلوماسية، من **اكتشاف السلطات الجزائرية لسفينة محملة بالأسلحة قادمة من إيران فى ميناء عنابة**. وسواء صحت تلك الوقائع أو لم تصح، فإن على جبهة الإنقاذ أن تتحمل أمام الرأى العام أخطاء كثيرة، ارتكبتها الثورة الايرانية أثناء صعودها، وأثناء تثبيتها لسلطتها.

ولقد عكست هذه التصرفات وغيرها - التى انتهت باعتقال قادة الإنقاذ وحوالى ستة آلاف ممن ينتمون لعضويتها وتقديمهم للمحاكمة العسكرية بتهمة تنظيم



الرئيس الشاذلى بن جديد

مؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة- إن **الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير مخلصة على الأطلاق للأسلوب الديمقراطى فى الوصول إلى الحكم**، وهو يقوم على الممارسة السياسية بين الناس، وعلى اجتذابهم بالإقناع، لا بالتهديد والوعيد، وتقديم برامج عملية تواجه مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم، وليس مجرد مدابغة غرائزهم الدينية

التيار المستنير

* أثمر هذا الدرس عن نتيجة يمكن اعتبارها إيجابية من أكثر من زاوية، وهى الانشقاق الذى حدث داخل صفوف جبهة الإنقاذ. وظهور أصوات معتدلة داخل الهيئة العليا لقيادة الإنقاذ (مجلس الشورى)، يمكن أن يؤدى مع بعض ظروف أخرى إلى تأكيد وجود التيار المستنير فى حركة الأصوليين الاسلاميين الذى يسعى للتواءم مع الأسلوب الديمقراطى ويتبع قواعده وأساليبه، ويقبل بوجود شركاء آخرين، ويحترم فكرة وجود الدولة القومية. وفى هذا السياق فقد جاء إعلان «الأخوان المسلمين» فى مصر عن سفر وفد منهم إلى الجزائر للتوسط بين الحكومة وجبهة الإنقاذ، ليؤكد مخاوف المعتدلين الأسلاميين مما يجرى فى الجزائر، وسعيهم للتخفيف من الآثار السلبية لتشدد جبهة الإنقاذ وجموحها على مستقبل تيار الأسلام السياسى، ليس فى الجزائر فحسب، بل فى المنطقة برمتها.

ولعل دعوة رئيس الحكومة الجزائرية «سيد أحمد غزالى»، إلى ندوة للحوار الوطنى الشامل، تشارك فيه كافة الأحزاب بما فيها جبهة الإنقاذ، هى دعم للفريق الأميل للاعتدال داخل قيادة جبهة الإنقاذ، الداعى للحوار مع الحكومة الجزائرية، بعد أن كادت المواجهة معها، تتجاوز إعلان حالة الطوارىء، وتأجيل الانتخابات العامة وإقالة حكومة «مولود حمروش»، لتتحول من أزمة طارئة، إلى كارثة شاملة تعصف بمستقبل الجزائر كله، بعد أن أوشك استغلال جبهة الإنقاذ للدين فى المجال السياسى، أن يؤدى إلى حرب أهلية. بين الطوائف والمناطق والأعراق والقوميات.

مشاكل الجبهة

* ومن أبرز الدروس المستخلصة من هذه الأزمة ادراك «**حزب جبهة التحرير الوطنى**» الحاكم لضرورة إعادة هيكلة بنائه التنظيمى المترهل، ووضع حد لصراعات النفوذ المتضاربة بين قياداته! والبحث عن



دبابة من الجيش فى أحد الميادين بالجزائر قبل الانسحاب للسكنات



سيد احمد الغزالى

رئيس الوزراء الجديد



أعضاء جبهة الانقاذ والشرطة.. وجها لوجه

أسلوب ديمقراطى لحل الصراع الدائر بين جناحى المحافظين والإصلاحيين بداخله. وتجلى هذا الإدراك فى دعوة اللجنة المركزية للحزب الحاكم للأنعقاد دورتين متتاليتين فى اعقاب الأحداث مباشرة وطرحها للنقاش تعديل قانونها الداخلى وإعادة النظر فى تشكيل مكتبها السياسى بما يضمن جذب عناصر جديدة إلى قيادتها وتجديد دمائها. وقد تواكب هذا مع إعلان الرئيس «الشاذلى بن جديد» عن تخليه عن رئاسة حزب جبهة التحرير ليحقق بهذا الإجراء أحد مطالب المعارضة بفصل الحزب الحاكم عن مؤسسات الدولة ليصبح حزبا من بين الأحزاب القائمة، بعد فك الإرتباط بينه وبين مؤسسة الرئاسة.

كشف الملعوب

* ومن الثمار الهامة لهذه الأزمة أيضا، أن الجيش الذى لعب الدور الرئيسى فى تطويق الأزمة السياسية المتفجرة بين الحكومة وجبهة الإنقاذ، قد رفض ابتلاع الطعم، الذى أراد به «عباس مدنى» زعيم الجبهة، أن يدفع به المؤسسة العسكرية بالتودد والتقرب والمناشدة إلى الإنضمام إلى جبهة الإنقاذ أو الدخول ضدها فى «حرب شوارع» مما يظهرها بمظهر الضحية، ويكسبها تعاطف الرأى العام، الذى قد يضطر آنذاك للأنضمام إليها، أو يساعدها على أن تتولى هى نفسها السلطة. لكن الجيش لم يستجب لتحريض جبهة الإنقاذ وظل ولاؤه للحفاظ على الدستور والشرعية القائمة وبالتالى أثبتت المؤسسة المسكرية، إنها غير مستعدة للمراهنة على شمولية أخرى الآن على الأقل، ترتدى مسوحا دينية.

إن المفارقة الأستثنائية التى يحملها قيام المؤسسة العسكرية بحماية الدستور والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدنى والنظام الجمهورى، ليس بوسعها أن تعيش طويلاً، ليس فحسب فى ضوء تأكيدات رئيس الوزراء الجزائرى سيد أحمد غزالى- وهو مدنى تكنوقراطى- الذى حكم بأن المسار الديمقراطى فى الجزائر هو أمر حتمى حتى النهاية ولكن أيضا لعديد من الأسباب.

*الضغوط التى تمارسها المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض والمعونات، التى تصر على إنهاء عصر هيمنة الدولة الجزائرية على الحياة الإقتصادية وإطلاق حرية رأس المال فى العمل، لإنهاض الاقتصاد الجزائرى من كبوته، حيث عرض المسؤولون عليه جزءا من أكبر حقول البترول للبيع للشركات الأجنبية لمواجهة مشكلة الديون، وحيث يصل معدل التضخم فيه إلى نسبة ٣٠٪ وتبلغ نسبة البطالة ٢٥٪ «حوالى٣ مليون متعطل، ولابد من أن يترافق ذلك مع إطلاق الحريات الديمقراطية، التى تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية دون قيود.

* أن الحدث الديمقراطى، الذى لم يتعد ثلاث سنوات، منذ أن بدأت بشائره فى أعقاب «ثورة الجوعى» فى أكتوبر عام ١٩٨٨، قد تجاوب مع رغبة الجزائريين فى التعبير عن أرائهم، ورغبتهم فى المشاركة فى إدارة شئون بلادهم خاصة مع احساسهم المرير بما أدت إليه فترة الحكم الشمولى الوطنى من خلل وفساد وتدهور اقتصادى ونهب لثرواتهم، يكاد يذهب بكل ثمار الاستقلال.

*ان العودة بالجزائر للحكم الشمولى مرة أخرى سواء تحت قيادة «جبهة التحرير الوطنى»، وهو الحزب الذى قاد حرب التحرير الوطنية، أو تحت قيادة «جبهة الإنقاذ الإسلامية» أو أى شكل شمولى آخر لم يعد واردا، فلم تعد هناك ظروف سياسية أو اقتصادية، تدفع الجزائريين للقبول به وقد عاينوا بأنفسهم مضاره.

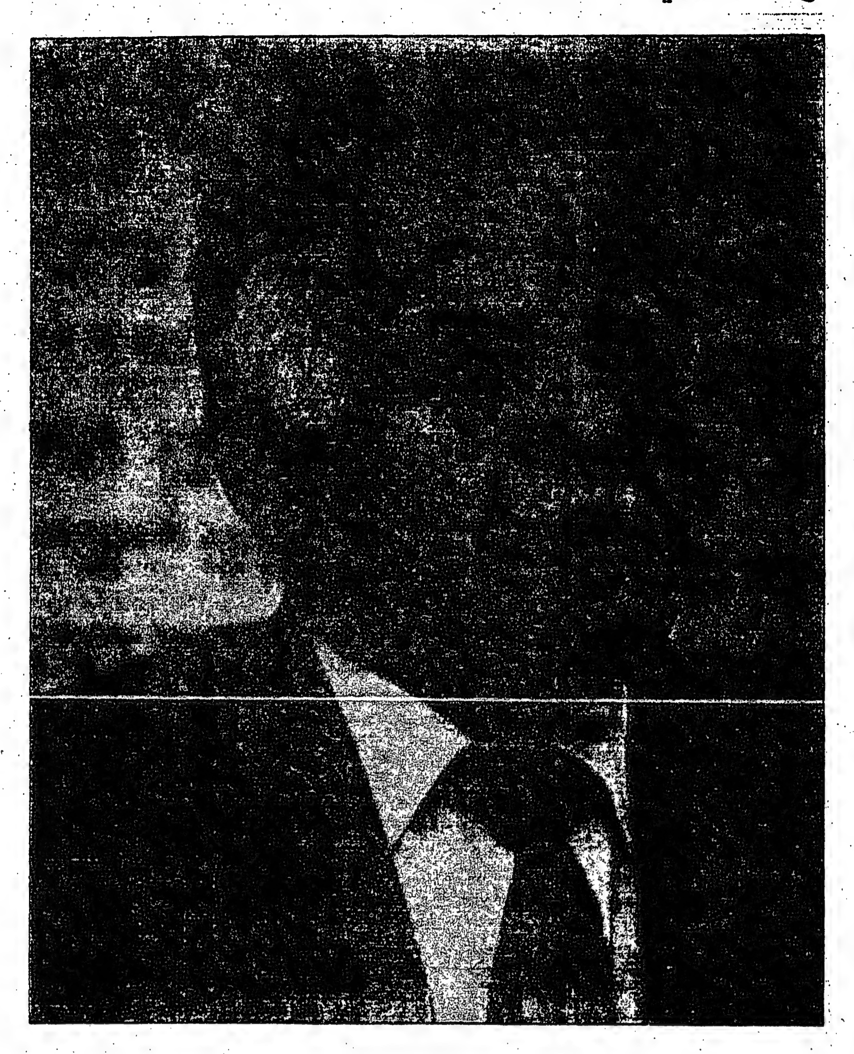
* إن الجزائر تكاد تكون أقرب الدول العربية إلى مايجرى فى أوروبا، التى لاتفصلها عنها حواجز جغرافية أو ثقافية كبيرة. والجزائريون هم أكثر الشعوب العربية علما وتأثرا بما يجرى فى أوروبا، وربما لم تكن مصادفة أن رياح الديمقراطية هبت على الجزائر فى وقت قريب ومواكب، لهبوبها على أوروبا الشرقية. (عام ١٩٨٨)

* إنه على عكس ما قد يتصور المتشائمون، فإن ماجرى من أحداث مؤخرا فى الجزائر، يمكن أن يكون قد خلق رد فعل سلبى تجاه البديل الشمولى الذى تطرحه الجبهة الأسلامية للإنقاذ، لأن اندفاعها فى الحركة، وتوتيرها للموقف، وتصعيدها لحدة المواجهة قد خلق مخاوف وتحفظات على مستقبل الديمقراطية لا فى الجزائر فحسب بل فى منطقة المغرب العربى كلها. فالاندفاع الذى عالجت به جبهة الأنقاذ الموقف، قد حرق التيار المتشدد فى قلب تيار الاسلام السياسى و أعطى للسياسات الصارمة، التى تتبعها دول الجوار فى المغرب وتونس وليبيا دعما قويا وتبريرا مقنعا.

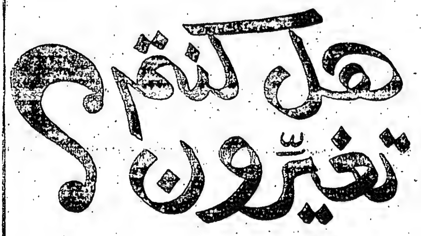
* وأخيرا فإن حتمية المسار الديمقراطى فى الجزائر طبقا للمبرارت السابقة، لاتنفى أن الحكومة الجزائرية ستضطر إلى إتخاذ إجراءات إدارية ضد جماعات الأسلام السياسى المتطرفة، قد تتجاوزها إلى غيرها من التيارات والأحزاب والقوى السياسية الأخرى- التى أثبتت هذه الأزمة ضعفها وعجزها عن ممارسة أى دور فى مقاومة التطرف الدينى، ولا فى مقاومة الفساد الإدارى للدولة- لكن التجربة تثبت أن مثل هذه الأجراءات لاتصمد طويلا، لأنها فى الغالب تستدعى مقاومة عنيفة لها وبالتالى فاحتمال بقائها لفترة وجيزة هو احتمال وارد.

ولهذا يصبح من المرجح ألا تكون الديمقراطية هى الضحية فى الصراع على السلطة بين جبهتى الإنقاذ والتحرير وأن تظل هى المنتصر على شمولية «المسبحة» وشمولية «الدبابة»!

رسالة حيفا









فى مطلع (تموز) يوليو الأخير قامت ضجة فى اسرائيل ضد الرئيس المصرى «حسنى مبارك». السبب: تصريح نقل على لسانه انه قال ما معناه طالما أن «اسحاق شامير» فى رياسة حكومة اسرائيل لن يتحقق السلام. إى أنه قصد ان تحقيق السلام منوط بتخلى شامير أو تغييره.

وسائل الاعلام الاسرائيلية، موجهة من طاقم المقربين من رئيس الحكومة، أقاموا القيامة. كيف يسمح «مبارك» لنفسه بالتدخل فى شئون اسرائيل الداخلية؟، تساءلوا، وراحوا يهيجون اليمين.. الذى ينتهز كل فرصة للتحريض على مصر ويطالب بقطع العلاقة معها. وأخذوا يصورون الوضع، كما لو أن الرئيس المصرى دبر انقلابا عسكريا ضد حكم الغندور «شامير». ونجحوا فى اشغال صحف العالم الغربى فى الموضوع. والغرب، كما هو معروف شديد الحساسية تجاه اسرائيل وكل مايخدش حياءها وعيوبها وعوراتها.

وماهى الا بضع عشرات من الساعات حتى وجدنا السفير المصرى فى تل ابيب، السيد محمد بسيونى، «يكسر الشر».. ويعلن تراجع مصر، بل نفيها القاطع لما نسب للرئيس.

وهكذا انهوا المشكلة.

لكنهم لم ينهوا حقيقة وجود السؤال: هل يمكن أن يتحقق السلام بوجود شامير فى رياسة الحكومة؟

إن هذا السؤال مطروح ليس فى القاهرة، وحسب، بل وأيضا فى واشنطن وموسكو والعواصم الأوروبية والعربية.. وحتى فى اسرائيل نفسها. والذين يطرحون السؤال ليسوا بالضرورة أنصار السلام. وقد يكونون من أعدى اعداء السلام أيضا، ويخشون من أن يتحول «شامير» إلى داعية سلام.

بيد أن الدافع الأساسى للسلام هو تلك الغيوم الكثيفة من الغموض ، التى ينشرها شامير حول مواقفه وشخصيته ليغطى بها حقيقة موقفه وحقيقة الصراع ونوعية النقاش الدائر فى القنوات الدبلوماسية السرية.

وغنى عن البيان والتوضيح ان من لايعرف الأجابة على السؤال المذكور او من يتهرب من الاجابة، سيكون من الصعب عليه الوصول الى اتفاق مع شامير أو المساهمة فى دفع حقيقى مخلص لقضية السلام.

مشكلة شامير

احدى النكات التى ترددت قبيل زيارة وزير الخارجية الامريكى «بيكر» إلى المنطقة كانت معبرة جدا عن طبيعة السياسة الاسرائيلية فى المنطقة النكتة تقول:

صحفى يسأل مدير ديوان رئيس الحكومة شامير.

يلاحظ انكم لاتنامون الليالى فى التحضير لزيارة بيكر فالنور ظل مشتعلا طيلة الليل فى ديوان رئيس الحكومة.

مدير الديوان يجيب: أكتب هذا فى الجريدة ،فإن الامريكيين سيسعدون، ولكن كلام فى سرك ومش للنشر، الحقيقة أن

الموظفين ينسون النور مشتعلا. فلا مشغولون ولا يحزنون..

المبرة واضحة ليس هناك مايحضرون له. يأتي بيكر ويخرج. ويأتي لزيارة ثانية وثالثة. ولا من جديد.

«شامير» نفسه اصبح اليوم في السادسة والسبعين من عمره. أقرب المقربين له يعترفون انه انسان بلا مشاعر، رفيق دربه في زمن العصابة الصهيونية المتطرفة التي كان شامير احد قادتها «ليحي» ناتان يلين مور، كتب في العام ١٩٤٩ عنه قائلا: «شامير يعرف كف يكون متوحشا تجاه الآخرين مثلما يعرف كيف يكون متوحشا تجاه نفسه» (حسب رواية الصحفي ناحوم بارنياع» يديعوت احرونوت» ١٩٩١/٧/١٩) خلال كل مسيرة حياته القيادية- يضيف بارنياع- عرف كيف يجعل من صمته قوة سياسية. ويقتبس احد تصريحاته الشهيرة في المؤتمر العام لعصابة «ليحي» اذ قال: «عظمة حركتنا تكمن في اعمالها لا في اقوالها وافكارها» وهو رجل عملي.

فما الذي يفعله هذا الرجل العملي اليوم؟

على صعيد حزبه، «الليكود»، نجح في أن يرسخ أقدامه بوصفه الرجل رقم واحد. انه اليوم الزعيم الأوحد. أشد خصومه السياسيين تنازلوا عن منافسته ويمكن القول انه نجح في اشغال كل منهم بما يرضيه. منافسة الأكبر «دافيد ليفي»، مشغول في وزارة الخارجية. ومن اجل ارضاء كبريائه جعله الرجل الثاني في الحزب شكليا. وكونه وزير خارجية يرضي رغبته في السفر بالطائرات ولقاء قادة دول العالم على اختلاف مشاربهم من بوش الى غورباتشوف وزعماء اوروبا ومصر الخ.. ومنافسه الثاني «أرئيل شارون» عينه وزيرا للاسكان ومسؤولا عن الطاقم الوزاري المسؤول عن استيعاب الهجرة اليهودية الكبرى. «وشارون»، المتيم بالاستيطان والمتحمس لليمين غارق حتى شوشته في مشاريع الاسكان. تحت ابطه صندوق يحتوي مليارات الدولارات، يوزعها على المستوطنين والمستوطنات ويستغلها فرض الامر الواقع في المناطق المحتلة ولبناء قواعد نفوذ له بين رؤساء السلطات المحلية والمستوطنات والشركات والوزارات وغيرها. وكل همه ان ينجح في مهمته الوطنية تلك. والمنافس الثالث موشية أرنس يرى نفسه خليفة طبيعيا لشامير باعتباره احد المقربين اليه. ولذلك يعمل بهدوء على تجميع مؤيدي شامير. ويحافظ على البقاء في ظله بدون ضجة أو متاعب.

وقد بات الكثيرون يتحدثون عن امكانية ان يرشح شامير نفسه مرة أخرى لرعاية الحكومة وقيادة الليكود في الانتخابات القادمة. ومشكلة شامير انه لايتكلم في هذا الموضوع ابدا أي انه لاينفي هذه الامكانية.

- في الائتلاف الحكومي يحافظ شامير على حلفائه، وحتى اولئك الغاضبون منهم على الليكود، يقيمون علاقات جيدة مع شامير. ويسلمون بقيادته تسليما تاما. خصوصا وانه لايتردد في تنفيذ التزاماته لهم. فيسن قوانين الاكراه الديني الواحد تلو الآخر، دون ان يسمح لأي من رفاقه في الحزب بالاعتراض. ويوزع الاموال للمؤسسات الدينية والشعبية التابعة لتلك الاحزاب. وعند أي اختلاف او اصطدام مع أي منها ينجح في الخروج نظيفا وينسحب «مثل الشعرة، من العجين» تاركا السمعة السيئة والرذيلة لغيره. ويعرف أيضا كيف يرضي رغبات أحزاب اليمين المتطرف المتحالفة معه. فعندما هدد رئيس حزب الترانسفير بالخروج من الائتلاف الحكومي اجتمع شامير به خلال يومين ودفعه الى التراجع. وحزب هتحيا الذي اجتمع معه مؤخرا خرج بانطباع «جيد» عن تمسك شامير ببنود الاتفاق الائتلافي معه.

- ومع المعارضة من حزب العمل، التي تسيطر على ثلث المقاعد في الكنيست، يحسن شامير التصرف من منطلق قوة. فيستهتر بها. وعندما عرض عليه أن يضمها الى الائتلاف، رفضها باستخفاف شديد. وراح يسخر منها ويسعى لإذلالها.

شارون

صندوق بمليارات الدولارات



عندما ينظر شامير حوله ويطلع على هذا الوضع يزداد انتفاخا ويمتلئ شعورا بالقوة وبالزهو. وينعكس ذلك على مواقفه السياسية وعلاقاته بالخارج، خصوصا وان التطورات الخارجية المحيطة به لا تختلف كثيرا عن التطورات الداخلية. وعندما ننظر نحن حولنا، الى العالم العربي أو أوروبا أو العالم بشكل عام، نجد تطابقا مذهلا مابين حالة نواب شامير ومرؤوسية ومعارضية وبين حكام دول العالم. فهو ينجح في الهاء اوروبا مثلما يلهي شارون وليفي. وينجح في طمأنة الولايات المتحدة كما يطمئن وزير دفاعه ارنس. ويستخف بالعالم العربي كما يستخف بحزب العمل. ويتصرف ازاء كل هؤلاء بثقة غير محدودة بالنفس لايتكلم كثيرا وان تكلم يبدو حذرا ولو قليلا. لكن فعله كبير.

..وهكذا الفعل

قبل أن يصل بيكر إلى اسرائيل في زيارته الاخيرة (١٩٩١/٧/٢١)، صرح وزير الدفاع موشية أرنس بأن الزيارة لن تسفر عن تغيير جذري في وضع المسيرة السلمية على الزعم من الموقف السوري الايجابي.

وقال أرنس في مقابلة صحيفة مع «يديعوت أحرونوت» (١٩٩١/٧/١٩): «لا اعتقد ان بيكر سيخرج من هنا وبيده اتفاق ما مع جميع الاطراف يؤدي إلى عقد اللقاء الذي يريده». فلفت الصحفي نظره إلى أن هذا الكلام متشائم جدا. فأجاب ارنس: «لا اتصور اننا سنتوصل بسرعة إلى اتفاق، ويا ليت تقديري يكون خاطئا الا انني اعتقد أنه ستكون هناك حاجة لجهد اضافي حتى نصل إلى الهدف».

واستغل الصحفي المناسبة ليسأل أرنس عن حملة الاستيطان المذهلة التي تجري في المناطق المحتلة، والتي تتناقض مع الموقف الامريكي فسأله: اذا قررت اسرائيل ان تنضم الى جهود بيكر والمسيرة السلمية. فهل ستوافق على الطلب الامريكي بوقف الاستيطان **(من المعروف ان هناك مبادرة اوروبية تدعو إلى خطوتين متوازيتين: اسرائيل توقف الاستيطان. والدول العربية تلغي المقاطعة الاسرائيلية)** فأجاب: لا . لن

نوافق. تصور لو اننا طلبنا من الامريكيين أن لا يستوطنوا فى الاسكا. لا احد يقبل بهذا عندهم ، ونحن لن نقبل به ايضا.

الصحفى: حتى لو كلفنا ذلك التهديد بقطع المساعدات والضمانات الامريكية المالية لاستيعاب الهجرة.

الـوزيـر آرنـس: لا اومـن بـان الادارة الامريكية ستقوم بمعاقبة المهاجرين من الاتحاد السوفيتى بسبب عدم موافقة حكومة اسرائيل على هذا الموقف الامريكى او ذاك. وقد اعلن الرئيس بوش ذلك بكل وضوح.

ان هذا الأطمـئنان من آرنس هو نفس الاطمئنان لدى شامير. فالرئيس بوش يعارض الاستيطان. لكنه لا يفعل شيئا لوقفه او منعه. بل انه تعهد بتمويله. ودفع مبالغ طائلة لذلك. وقدم ضمانات للشركات والبنوك العالمية، لكى تعطى القروض السهلة لاسرائيل. وفى الوقت نفسه قدم بوش المساعدات التقليدية. السنوية لإسرائيل- ٣ مليارات دولار (اعلى نسبة دعم تقدمها امريكا للخارج) وفى الوقت الذى دعا فيه الرئيس الامريكى لوقف سباق التسلح فى الشرق الأوسط قدم تمويلا لصنع صاروخ اسرائيلى جديد (جيتس) وواصل بوش تهديداته بحرب مدمرة اخرى ضد العراق.

وجنبا الى جنب مع هذا الدعم الامريكى جاء الدعم الاوربى. فالمجموعة الاوربية قررت ضم اسرائيل اليها ودمجها معها. وبدأت تقدم لها الدعم وتطور العلاقات الاقتصادية معها بمستوى لاتحظى به أية دولة غير اوروبية فى العالم. وهذا اضافة الى الدعم المالى لاستيعاب الهجرة والتعاون معها فى عدة مجالات اخرى.

والاتحاد السوفيتى لم يعد يتخلف وراء الغرب فى العلاقات مع اسرائيل. وفى كل المجالات وليس فقط الهجرة. وسبقته فقط دول شرق اوروبا الاخرى، التى تقف بالدور على باب اسرائيل مناشدة التعاون المتبادل... كما لو انها دولة عظمى.

وحتى فى دول العالم الثالث، خصوصا الافريقية والامريكية الجنوبية، تغيرت النظرة الى اسرائيل. والكثيرون يجددون العلاقات السياسية والاقتصادية . ويطلبون الدعم العسكرى.

صرنا نخال العالم يغمض عينيه تجاه كل الموبقات والممارسات الهمجية التى تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب فى المناطق المحتلة وفى الوقت نفسه يقدم الدعم اليها فى مختلف المجالات والاحجام. فكيف تريدون من شامير ان لا يرفض السير فى المسيرة السلمية بالشكل المطلوب؟!



بيكر.. وشامير يضحكان على العرب

انه يعرف ان عهده هو أسوأ عهد فى تاريخ المنطقة. ووجوده فى الحكومة ليس فقط يبعد السلام، بل انه على الاقل من وجهة نظر جيرانه- هو اسوأ من اية فترة فى العلاقات العربية- الاسرائيلية انه يعرف ان وجوده يمنع ازالة الاحتلال للاراضى الفلسطينية والعربية الاخرى (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وهضبة الجولان وجنوب لبنان) ويمنع تنفيذ قرارات مجلس الامن والأمم المتحدة ويمنع إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ويمنع اقامة دولة فلسطينية. ويعرف ان وجوده يطيل فى عمر آخر احتلال عسكرى فى التاريخ الحديث. ويؤدى الى دوس حقوق الانسان بشكل مرعب. وهاهو التقرير الاخير لمنظمة العفو الدولية «امنستيى» يعتبر اسرائيل دولة تعتقل الانسان وتحاكمة بسبب رأيه الانسانى وينفذ فيها حكم الاعدام على الفلسطينين بدون محاكمة (اذ فى سنة ١٩٩٠ قتل ١٢٠ فلسطينيا، بينهم فتية واطفال وعجزه، بأيدى جنود الاحتلال الاسرائيلى)... وهذا فضلا عن سياسة التجويع والتعطيش ونهب الارض وفرض العقوبات الجماعية... الخ

يعرف شامير كل هذا ويعرف ان العالم كله يعرف عنها.. ومع ذلك فهو يتلقى من الدعم والدلال والمساعدة ما لم يتلقه اى زعيم اسرائيلى قبله.

انه ينظر الى غيره من زعماء العالم والقادة الجدد والقدامى ويرى الفارق. يرى كيف يحسدونه. ينظر إلى زعيم الدولة الثانية العظيمة، جورباتشوف، الذى بفضل نظرياته وممارساته انهار النظام الاشتراكى فى شرقى اوروبا كلها وفى الاتحاد السوفيتى نفسه، فقدم بذلك خدمة لا مثيل لها للرئيس الامريكى والادارة الامريكية. ومع ذلك فانه عندما يطرق باب صناديق الغرب يردونه خائبا. اما شامير ،فانه لا يحتاج الى طرق الابواب حتى تنهال عليه المساعدات والدعم. ومثل جورباتشوف زعماء عالمنا العربى، خصوصا اولئك الذين حالفوا بوش ضد العراق. ينظر اليهم شامير بشفقة. فقد آمنوا بالشرعية الدولية. وباسمها وافقوا على تدمير دولة عربية عريقة. وبالتالى.. وجدوا أنفسهم مسخرة امام شعوبهم فالشرعية الدولية التى استخدمت ضد العراق لاتستخدم تجاه اسرائيل وهم لا يقوون على الاعتراض كل هؤلاء الزعماء، على الاطلاق، لا يتفوهون بكلمة ضد امريكا والادارة الامريكية ،المسؤولة الوحيدة(...) عن تطبيق الشرعية الدولية. قد يهاجمون اسرائيل ويهاجمون شامير ولكن احدا منهم لايجرؤ على اتهام الولايات المتحدة الامريكية بانها تدير سياسته «المكيالين» والازدواجية.

ينظر شامير.. ويفرح صامتا.. ماذا تريدون منه؟ لماذا يجب ان يغير سياسته وهو يحظى بكل هذه الأرباح؟ ولماذا تريدون من امريكا أن تهتم بتغييره وهو فى مثل هذه الحالة من الانتشاء؟!

لو كنتم مكان شامير، بالله عليكم...، هل كنتم تشعرون باية حاجة للتغيير.. والانعطاف... والجنوح الى مايسمى «المسيرة السلمية»؟!

رسالة القدس

حنا عميرة

الحركة الوطنية قادرة على إفشال مراهنات السلطات الاسرائيلية على انتخابات غرف التجارة والصناعة

اصدر الحزب الشيوعي الفلسطيني بيانا حدد فيه موقفه من اجراء انتخابات غرف التجارة والصناعة في المناطق المحتلة.

ويعتبر هذا أول بيان يصدر عن فصيل وطني رئيسي في الداخل يحدد مثل هذا الموقف ومما جاء في البيان:

تطرح قضية انتخاب هيئات لغرف التجارة والصناعة في الأراضي المحتلة نفسها بقوة بعد انتخابات الغرفة التجارية في الخليل، وهناك بلبلة واضحة حول الموقف من هذه الانتخابات، والمخاوف من محاولات المحتلين الاسرائيليين استغلالها لاعادة تطبيع العلاقات، ولمحاولة خلق واجهات جديد للإدارة الذاتية مخاوف مشروعة وتصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي حول هذه الانتخابات وما ينتظره منها تؤكد هذه المخاوف، حيث اعتبرها مدخلا للتفاوض مع السكان المحليين وبديلا للمؤتمر الدولي ولكافة المساعي الدولية لاجراء مفاوضات حول القضية الفلسطينية.

ان اسرائيل تريد استخدام هذه الانتخابات التي هي من حيث المبدأ انتخابات عادية لتنظيم شؤون التجار والصناعيين والدفاع عن مصالحهم في وجه ضغط سلطات الاحتلال المتعدد الجوانب عليهم، لاغراض سياسية خاصة بها، أولها محاولة الخروج من حصار الشرعية الدولية والمطالبة العالمية بضرورة اقرار مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، وحصر الأمر في إطار تحسين شروط العمل للتجار والصناعيين والاستعداد للتفاوض معهم حول تلك الشروط بديلا عن حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

يجب عدم التقليل من خطورة هذه المحاولات الاسرائيلية كما يجب عدم تجاهل حاجة التجار والصناعيين في انتخاب هيئات غرفهم التجارية والصناعية خدمة لمصالحهم المهنية، أو نسيان حقيقة ان هذه الفئة الاجتماعية من التجار والصناعيين قد لعبت دورا مشرفا خلال سنوات الانتفاضة وتحمل القسم الاعظم منها اعباء باهظة، سواء كان ذلك في مجال الاضراب أو الضرائب أو في لقمة العيش اليومية، مبرهنين بذلك على انهم جزء مكون في الحركة الوطنية الفلسطينية حمل ويحمل أعباء كبيرة في ساحة النضال الوطني.

وعلى هذا الاساس يجب مراعاة المصالح الخاصة والعامة لهؤلاء التجار والصناعيين، واعتماد موقف يقدم ساسيات هذه الفئة الاجتماعية من جهة ومن الجهة الأخرى الحاجات الوطنية العامة للشعب بمجموعه والذى تشكل هذه الفئة جزءً اساسيا منه وتشترك بدور هام في نضالاته ومعاناته.

ولنا في تجربة الانتخابات البلدية ١٩٧٦ مثال يمكن العودة إليه، فلقد سعت سلطات الاحتلال آنذاك إلى استغلال هذه الانتخابات لتطبيق مشروع بيرس للإدارة المدنية في الأراضي المحتلة، ولم ترفض غالبية الحركة الوطنية الانتخابات آنذاك، بل اشتركت فيها تحت شعار «لا للإدارة المدنية»، و«نعم للدولة الفلسطينية المستقلة»، وكانت نتائج تلك الانتخابات ومسلك المجالس البلدية اللاحق عاملا رئيسيا في قبر ذلك المشروع وتأكيدا على صحة المشاركة فيها.

ان الحركة الوطنية تستطيع افشال كافة المراهنات الاسرائيلية وغيرها على انتخابات غرف التجارة والصناعة ان هي بادرت لاخذ زمام الأمر بيدها، ورشحت قوائمها، وحددت برامجها ضمن قواعد احترام القواسم المشتركة بين المصلحة الوطنية والمصلحة المهنية، ووضعت في هيئات تلك الغرف افضل العناصر القادرة على افشال المخطط الاسرائيلي والاسهام بمواقفها الوطنية في انهاض الجماهير ضد مؤامرة الإدارة الذاتية ومحاولات اجهاض الانتفاضة الشعبية، وسواء سمحت سلطات الاحتلال لانتخابات كهذه ان تجري ام لم تسمح فإن النتيجة ستكون في الحالتين كسبا واضحا للحركة الوطنية وفشلا ذريعا للمشروع الاسرائيلي.

الخط الفاصل بين الجولة الأولى والخامسة لبيكر

يجمع المواطنون الفلسطينيون في المناطق المحتلة على ان المحك الاساس لنتائج جولات وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في هذه المنطقة ليس داخل الغرف المغلقة أو خلال تبادل الانخاب في حفلات العشاء، وليس في عبارات التقدير والترحيب المتبادلة في العواصم المختلفة، أو الوعود المقطرعة لهذا الزعيم العربي أو ذاك، وانما المقياس الحقيقي هو على الارض الفلسطينية نفسها وفي تقرير مستقبل السيادة على هذه الارض.

ولهذا السبب بالتحديد فان الفلسطينيين يصدقون ما تراه اعينهم ويلموسونه على تراب الوطن وليس في حفلات الاستقبال والوداع على شاشات التلفزيون.

واذا كانت كل ادوات الضغط الامريكية والعربية الرسمية المزعومة لم تثمر في دفع اسرائيل لاعادة فتح الجامعات فكيف يمكن لهذه الجهود ان تثمر في اجبار اسرائيل على وقف عمليات الاستيطان!!

نقول ذلك لأن ماتراه اعيننا الآن هو خطير جدا ويتجاوز اي تصور يحاول تبسيط الأمور ضمن عبارات تحريك مسيرة السلام أو قطار السلام، أو الحركة بركة وغيرها من العبارات.

ومن المشروع ان نتسائل وان نحصل على اجابات واضحة على تساؤلاتنا ليس فقط من بيكر وانما من قادة الدول العربية المشاركين فى مايسمى بعملية السلام. اننا نسأل ونحن شبه متأكدين من الاجابة: هل يبدأ بيكر مسار الحل المقترح منطلقا من الوقائع التى كانت قائمة عند قيامه بجولته الأولى، ام انه سينطلق من الوقائع التى فرضت على الارض الفلسطينية بعد جولته الخامسة؟

ان الخط الفاصل بين الجولة الأولى والخامسة يتمثل بمصادرة اكثر من ١٥٠ ألف دونم من الاراضى العربية وتوسيع العديد من المستوطنات واقامة المستوطنات الجديدة، وأخرها حتى الآن مستوطنة «هار ادارب» على الاراضى الواقعة بين قريتى بدو وبيت سوريك فى منطقة شمال غرب القدس، لانه جريا على العادة الاسرائيلية فقد جرى استقبال بيكر فى جولته الخامسة باقامة- مستوطنة مثلما حصل دائما عند كل جولة من جولاته السابقة وبعبارات أخرى فان بيكر بدأ جولته الخامسة على انقاض ١٥٠ ألف دونم من الاراضى العربية التى صودرت على شرفه خلال الاشهر الماضية، فهل يستطيع بيكر نفسه، وكوزير خارجية للدولة العظمى الوحيدة فى العالم، ان يعيد عقارب الساعة الاستيطانية إلى ما كانت عليه عند جولته الأولى؟

هل هو يستطيع ولكن لايريد؟ ام انه لايستطيع ولايريد... ان ما نشاهده ونلمسه، على الارض الفلسطينية وعلى تراب الوطن.... يقدم الاجابة على اسئلتنا.. ولهذا فنحن لسنا بحاجة لبيكر لاننا لسنا بحاجة للمزيد من المستوطنات والمصادرات.

هجوم استيطانى على اربعة محاور.

فى ظل مايسمى بتحرك السلام، تصعد اسرائيل نشاطاتها الاستيطانية وتشن هجومها على أربعة محاور:

المحور الأول- اقامة آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة لمضاعفة عدد المستوطنين خلال ثلاث سنوات.

المحور الثانى- تقوم السلطات الاسرآئيلية حاليا بمحاولات لفرض مشاريع المخططات الهيكلية التى وضعت فى مطلع الثمانينات والتى تختصر مساحات الاراضى التابعة للبلديات والتى يسمح البناء فيها بموافقة من المجلس البلدى، بنسبة النصف تقريبا. وقد منعت العديد من البلديات فى اعطاء رخص بناء فى مساحات كبيرة من الاراضى الخاضعة لنفوذها بحجة عدم وجودها داخل حدود المخطط الهيكلى الاسرائيلى.

المحور الثالث- الضم غير المعلن لمساحات كبيرة من الاراضى العربية، لاتعرف مساحتها حتى الان من خلال اخضاع هذه الاراضى لمناطق نفوذ المستوطنات المجاورة، بحيث تخضع لهذه المستوطنات من جميع النواحى بما فى ذلك تضمينها للمخططات الهيكلية التابعة لتلك المستوطنات. وهذا ماحصل بالنسبة لاراضى ابو ديس والعيزرية التى الحقت بمنطقة نفوذ مستوطنة معاليه اوروميم. وفى هذا المجال جرى مؤخراً نقل مقر دائرة أراضى منطقتى طولكرم وقلقيلية، الى مستوطنة ارئيل ومن المعروف ان مقر دائرة اراضى منطقة الوسط هو فى مستوطنة معاليه ادوميم.

المحور الرابع- اقامة خط استيطانى بين الضفة الفلسطينية واسرائيل والادعاء بأن هذه المستوطنات لم تقم فى المناطق المحتلة وانما فى اسرائيل، وتحديد مناطق توسع هذه المستوطنات باتجاه المناطق العربية المحتلة.

قانون اسرائيلى اسمه الحاضر - غائب

يستهدف هذا القانون الاسرائيلى العجيب بالتحديد مدينة القدس حيث اعلن مؤخرا عن نية السلطات الاسرائيلية اعادة تطبيقة بغية الاستيلاء على المزيد من الممتلكات العربية داخل المدينة المقدسة.

وقد طبق هذا القانون من قبله على الاراضى العربية داخل اسرائيل حيث اعتبر كل عربى لم يكن فى مكان سكنه اثناء عملية الإحصاء التى جرت وعلى الاعلان عن قيام اسرآئيل غائب وعليه فان ابن حيفا الذى تواجد فى مكان آخر قريب اعتبر غائبا وهكذا، والأن فان السلطات الاسرآئيلية تعتبر كل من يحمل هوية الضفة الغربية.

ولدية ممتلكات فى مدينة القدس الشرقية غائبا وتجيز لنفسها وضع اليد على ممتلكاته وهذا ماحصل مؤخرا عندما استولت على بيت تابع لعائلة مراد فى منطقة الشيخ جراح وهو نفس البيت الذى كان مقرا للقنصلية السعودية حتى عدوان حزيران عام ١٩٦٧.

ان تطبيق قانون الحاضر- غائب، على القدس العربية سيمهد لتجريدها من اى صبغة عربية خلال فترة قليلة من الزمن نظرا للتداخل الحاصل فى الملكية بين مواطنى الضفة الغربية والقدس وخاصة بعد اجراءات منع البناء للعرب فى المدينة المقدسة.

الشعب الفلسطينى... يسقط الفرصة التاريخية المزعومة

تشير الاحصائيات إلى ان مساحة الاراضى المصادرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة تقدر بحوالى ٦٥٪ من مجموع مساحة هذه المناطق اى ان النسبة تجاوزت النصف وتكاد تصل إلى الثلثين، اذا مد الله بعمر بيكر وواصل جولاته وتحركاته فى الفترة القادمة.

وتستذكر مختلف الاوساط فى المناطق المحتلة، فى هذا المجال نسبة الاراضى العربية المصادرة قبل سبع سنوات واثناء رفع شعار انقاذ مايمكن انقاذه، حيث بلغت مساحة الاراضى المصادرة فى تلك الفترة حوالى ٥٠ بالمئة من مساحة الاراضى المحتلة.

لقد استخدمت الجهات المعادية باستمرار اوامر المصادرات واقامة المستوطنات للضغط على الشعب الفلسطينى ولاقناعة بالموافقة على العروض الامريكية والاسرآئيلية التى لم تتجاوز فى احسن الاحوال اقامة حكم ذاتى يفتح المجال لسلطات الاحتلال الاسرائيلى لتنفيذ مخططاتها من خلال سلطة عربية هزيلة وتحت سمعها وبصرها.

لهذا تتشبث اسرائيل بمشروع الحكم الذاتى وترفض اى حل ينتقص من السيادة الاسرائيلية على الاراضى المحتلة، ولهذا ايضا فلا مجال للعودة الى الماضى والسقوط فى الاوهام أو القبول بادعاءات تلك الجهات الشامتة والتى تدعى بان الشعب الفلسطينى قد فوت فرصة تاريخية عندما رفض اتفاقات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتى فى عام ١٩٧٨، وذلك عندما كانت مساحة الاراضى المصادرة فى المناطق المحتلة لاتتجاوز ال ٣٥ بالمائة فقط.

لقد رددت اسرآئيل وقادتها باستمرار ومنذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد بأن المستوطنات ليست عقبة فى وجه السلام وانما عاملا يساهم فى الوصول اليه. كما رفضت باستمرار ومنذ ذلك التاريخ وقبله



تفتيش واعتقالات فى القدس

الالتزام بتطبيق القرار ٢٤٢ على الضفة والقطاع ورفضت مبدأ الارض مقابل السلام، ورفضت التعامل مع منظمة التحرير وأى دور للأمم المتحدة. وطالبت بالمقابل بمفاوضات غير مشروطة تؤدى إلى اقامة حكم ذاتى مجرد من اية صلاحيات ومكبل بمخططات اسرائيل ومشاريعها لفرض الأمر ومنع اقامة دولة فلسطينية.

لذلك فان الشعب الفلسطينى لم يفوت تلك الفرصة التاريخية المزعومة، فى عام ١٩٧٨، وانما اجبر اسرائيل على الوقوف عارية تنفذ مخططاتها باسم الاحتلال وليس باسم الحكم الذاتى.

كما واصل طريقه الرافض لمشاريع الاستسلام فاتحا المجال عريضا لانطلاقة الانتفاضة الشعبية المجيدة التى تحولت إلى عامل ضاغط هام وكبير على الولايات المتحدة واسرائيل من أجل تسوية يقبل بها الشعب الفلسطينى ولاتفرض عليه ولهذا أسقط الشعب الفلسطينى تلك الفرصة التاريخية المزعومة!...

الاهداف من وراء تشكيل وحدات عسكرية سرية خاصة فى المناطق المحتلة

بعد كشف قيادة الجيش الاسرائيلى عن نشاطات الوحدات السرية لمواجهة الانتفاضة، جاء دور قيادة قوات حرس الحدود لتكشف عن وحدات مماثلة ولكن بفارق انها ترابط بشكل مستمر فى الاحياء والقرى والمخيمات العربية وتحاول الاندماج فى حياة السكان بأى صورة من الصور.

ويتحلى هؤلاء «المستعربون» صفة المطاردين او الملثمين ويتحدثون اللغة العربية ويتنكرون بالزى العربى ويستخدمون السيارات ذات اللوحات الزرقاء- اى العربية- ويتحلون ايضا صفة الصحفيين.

وفى غرف التجميل التابعة لهذه الوحدات السرية يضع الجنود احمر الشفاه او اللحى، وقد اعترف احد الجنود الذى كان وجهه مغطى بكوفية انه واخرين انضموا إلى مجموعات من الملثمين فى مخيمات فلسطينية ورشقوا دوريات عسكرية بالحجارة واضاف فعلنا كل ما يفعلونه حتى تيقنا بانه حانت مرحلة الاعتقال.

وقد دافع رئيس الاركان الاسرائيلى الجنرال «ايهود براك» عن قراره بالكشف عن نشاطات هذه الوحدات بالقول ان ذلك يزيد الشعور بعدم الامان لدى الفلسطينيين ويساعد فى ايهام الرأى العام الاسرائيلى ان مكافحة الانتفاضة تجرى بصور متعددة وبفاعلية عن طريق وحدات مدربة تدريبا خاصا.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تشكيل هذه الوحدات العسكرية السرية جاء بعد حوالى عام من اندلاع الانتفاضة اى قبل اكثر من سنتين ونصف ولم تسمح الرقابة العسكرية الاسرائيلية بالحديث عنها او الكشف عن نشاطاتها سوى فى المدة الاخيرة، وهذا بحد ذاته يطرح تساؤلا كبيرا حول التوقيت الذى اختارته قيادة الجيش للحديث عن هذه الوحدات.

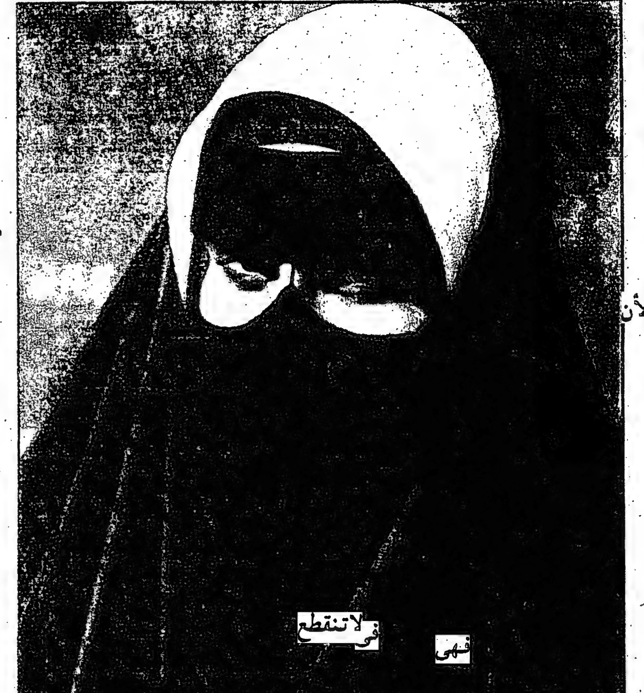
ان عمل الوحدات العسكرية السرية فى المناطق المحتلة هو سر معروف ومكشوف بالنسبة للمواطنين العرب والجميع كانوا يتحدثون عن عملياتها قبل الكشف عنها بزمن طويل، وهذا ما اعترف به الجنرال براك نفسه عندما قال ان الفلسطينيين يعرفون تماما بوجود وحدات خاصة، اذن لماذا اختارت قيادة الجيش الاسرائيلى هذا التوقيت!؟

تشير العديد من الاوساط المطلعة إلى ان هذا «التوقيت» يستهدف التأثير على معنويات المواطنين العرب وزرع الشك بينهم خاصة وان قيادة الانتفاضة تقوم الان بعملية مراجعة شاملة من أجل تعزيز الزخم الجماهيرى للانتفاضة والتخلص من العديد من السلبيات التى علقت بها وتصحيح مسارها بعيدا عن هذه السلبيات.

فى هذه الظروف بالتحديد، تحاول قيادة الجيش الاسرائيلى الايحاء وكأنها تمسك بالخيوط الفلسطينية من الداخل والتأكيد ان لامجال للمراجعة والتصحيح وان المبادرة باتت بين يديها وهى العامل الرئيسى المقرر داخل المناطق المحتلة، ولاطريق غير طريق التعاون مع سلطات الاحتلال.

هذا مايريدون قوله وايصاله إلى الجماهير الفلسطينية وهاهم وبعد الكشف عن هذه الوحدات ابتدأوا يتحدثون بشكل منهجى ومبرمج عن تمنياتهم واحلامهم بانتهاء الانتفاضة لكن هذه الاحلام والتمنيات والبرامج لم تستطع انقاذ الاحتلال من ورطته بدليل ان نشاطات الوحدات المستعربة طيلة السنوات الثلاث السابقة تقريبا لم تنجح فى تحقيق ذلك وبقيت الاشارة إلى قضية هامة واساسية، وهى ان اضطرار قيادة الجيش الاسرائيلى إلى تشكيل مثل هذه الوحدات بنية التسلل إلى داخل التجمعات العربية تؤكد فشل سلطات الاحتلال فى اقامة قاعدة او بقية لها داخل المجتمع الفلسطينى، كما تؤكد ان حالة الرفض الجماهيرية الشاملة للاحتلال قد شكلت جدارا صلبا لايمكن اختراقه وان محاولات هذه السلطات لتكرار «المثال اللبنانى» فى المناطق المحتلة قد ذهبت ادراج الرياح. وهم اذا استطاعوا تشكيل مايسمى بجيش لبنان الجنوبى واقامة حزام امنى فى جنوب لبنان، فان تجربتهم فى الضفة والقطاع تشير إلى العكس وإلى الفشل فى هذا المضمار وهذه بشرى خير للمستقبل.

رسالة الجزيرة العربية



هذا اللباس... سفور فى السعودية؟!

المرأة السعودية

عالم غريب.. غريب.. غريب!

رغم أنه من غير الصواب الحديث عن المرأة فى الجزيرة العربية «المملكة العربية السعودية» كشخصية جماعية ذات ملامح مشتركة وأسلوب واحد فى الحياة والتفكير يميزها فى مجموعها، وأنه من الأصعب أن نتحدث عن نساء سعوديات تتفاوت ملامحهن واساليبهن تفاوتا بينا. غير أن هناك إطارا واحدا يجمع النساء برمتهن فى المملكة إطارا خارجيا تفرضه الأعراف الإجتماعية، هناك تمحى داخله جميع الفوارق ويجمع النساء دون تميز تحت مسمى «الحريم»

فالمرأة السعودية كما تراها عين المشاهد هناك هى ذاك الكائن المسربل بالسواد، تلمحها فى الطرقات تسير ملتصقة بالجدران تهرول مطأطأة الرأس تدلف المحال كالشبح لتبتاع ماتريد ثم تخرج مسرعة، تحرك رأسها المدثر يمنة ويسرة تحسبا لنظرات «المطوّع»، أو رجل هيئة الأمر بالمعروف الذى قد يلمح منها طرف فستانها، أو أظافر قدميها، أو أصابع كفيها فيتحرك مسرعا نحوها ليلسعها بعصاه مرددا مقولته المشهورة «تحشمى ياحرمة». ثم تسرع لتختفى فى المقعد الخلفى للسيارة ذات الزجاج الداكن التى تنطلق بها لتوصد مرة أخرى خلف الأسوار الرخامية والأسمنتية

[illegible] الأسوار الرخامية

يتطرق ذكر المرأة أيضا إلى الأسماع بصورة لاتنقطع. فهى الشغل الشاغل لرجال الدين والخطباء والعلماء والمشرعين. فخطابهم جميعا سواء من أعلى المآذن وعبر مكبرات الصوت أو عبر التلفاز والمذياع أو فى شرائطهم المسجل[illegible]راتهم ومطبوعاتهم التى تغرق المدن يتمحور حول المرأة. وعلى سبيل المثال، فهذا «داع» كانت شرائطه توزع إبان حرب الخليج يبدأ حديثه بأن ينذر نفسه ويحث [illegible] على نذر أنفسهم للتطوع والجهاد والاستشهاد ومحاربة الأعداء والطغاة، فيتصور المستمع أنها دعوة للتطوع فى سبيل الدفاع عن البلاد، ولكن سرعان مايتبين أن الأعداء والطغاة المقصودين هم أولئك الذين يدعون إلى إخراج الفتاة من خدرها وتحريرها من قيودها، وطبقا لخطابه الذى أقتطع منه فإن مظاهر المؤامرة التى يحيكها أعداء الأسلام وأعداء المرأة لنشر الفاحشة فى الذين آمنوا هى كما يقول المتحدث:

الدعوة إلى تعليم المرأة وعملها لإلحاق السعوديين بالأمم المتحضرة حيث يرى المتحدث أن مفهوم الحضارة الغربية يتلخص فى أن «الزنا بالأم من برها»

- انتشار مجلات الأزياء والبث التلفزيونى حيث برامج الأطفال التى تظهر فيها البنات حتى سن الثالثة عشر
- دعوات لأن تدرس النساء للأطفال فى الروضة والابتدائى
- مناهج البنات كمناهج البنين (رغم عدم صحة هذا)
- تدريس خمس حصص انجليزى للبنات فى الاسبوع فى المدارس
- انتشار المجلات النسائية والصفحات النسائية فى الجرائد
- الجمعيات الخيرية النسائية التى يقول المتحدث أنها فى الواقع أندية نسائية
- انتشار الحدائق التى تختلط فيها العائلات، والملاهى حيث يختلط الأطفال الذكور منهم والاناث.
- المعاهد الصحية التى تخرج ممرضات يختلطن بالرجال وهن مبرقعات
- عمل الدنا، فى بعض الدوائر الحكومية

مع الفصل المؤقت كما يقول المتحدث

– استغلال اعداء الاسلام الدعوة للتطوع للتمريض لاخراج المرأة من بيتها حيث يقول المتحدث أنها دعوة للفساد فلو وجدت حاجة الماسة للتمريض لسترت بالرجال

– نشر صور المتطوعات باسمائهن كاشفات وجوههن بالجرائد صحوية باسمائهن كاشفات وجوههن بالجرائد والمجلات واستفحال الفساد حتى بلغ عدد المتطوعات أكثر من ١٦ ألف.

– مطالبة المرأة بحمل السلاح للتدريب على الدفاع عن النفس

– دعوة المرأة من قبل بعض الكاتبات الى البعد عن السطحية في التفكير

– مطالبة البعض السماح لهن بقيادة السيارات

يرى المتحدث في تلك الظواهر استشراء للفساد والفتنة بين المسلمين مما يستدعي الجهاد والشهادة، فخروج المرأة من بيتها يعني انتشار الزنا والفاحشة، واللذين يدعون إلى تعليمها وعملها ماهم الا جواسيس لليهود والنصارى والأعداء يتبعون مخططا لإفساد المجتمع السعودي، وكما يدعي فالإسلام يرى المرأة فتنة للرجال تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان لذا وجب القتال والاستشهاد لمحاربة اللذين يدعون إلى تحريرها.

ذلك مايسمعه المرء ويراه.

أما الواقع خلف أسوار وبوابات القصور والمساكن وأماكن العلم والعمل فأكثر تعقيدا

فالمرأة السعودية تتواجد في مجتمع منقسم على ذاته. فهو من ناحية مجتمع قبلي عنصري تتحكم فيه وتوجهه التقاليد الجاهلية القبلية التي كان ضمن افرازاتها وأد الأنثى والعمل بالحكمة المأثورة «نعم الصهر القهر» ومن ناحية أخرى فقد قامت حضارة مادية ابتاعتها الثروة النفطية وقامت دولة لاتستثمر جهودها للأخذ بأسباب المدينة والتطور الأمر الذي يهدد باستمرار الهيكل الداخلي للنظام الاجتماعي المتوارث.

وعلى ذلك فإن الجهود المكثفة تبذل للإبقاء على ذلك الهيكل الهرمي القبلي ذي الفواصل الحادة حدة الإرث من الأعراف الذي يستمد منه ذلك التسلسل الطبقي والذي يخلط عمدا بينه وبين تعاليم الإسلام من أجل اضفاء القدسية والحتمية والفاعلية على تلك الأعراف البدائية القبلية.

يحتل الأماكن الدنيا من هذا الهيكل الهرمي كل من هم من أصول غير نجديه بدوية أو اصول غير قبلية، أما في ترتيب الأنواع

خروج النساء من البيت.. تفشي للزنا والفاحشة!!

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. تشرف على تعليم البنات

البشرية، فتحتل المرأة الدرك الأسفل من ذاك الترتيب الهرمي. وتتحكم افرازات تلك «العقيدة» الطبقية في تشكيل الأوضاع العامة والخاصة التي تعاني منها المرأة السعودية. فطبقا لتلك العقيدة ينظر للمرأة على انها من المخلوقات الدنيا التي خلقت فقط لمتعة الرجل والسهر على راحته، ولذا يجب أن تعد منذ لحظة ميلادها لأداء دورها هذا. تلك النظرة وهذا الإنقسام وراء كثير مما يبدو من مفارقات في مجالات التعليم والعمل والمشكلات الحياتية والعلاقات الزوجية والأسرية الخاصة بالمرأة في المملكة.

التعليم:

يتطلب السعودي العصري في زوجته حدا من التعليم لمواكبة متغيرات الحياة. لذا فإن هناك اقبالا من الأسر السعودية على إلحاق بناتها بدور العلم بمراحلها المختلفة. وتعليم البنات بالمملكة يخضع لإشراف الرئاسة العامة لتعليم البنات التابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو منفصل عن تعليم البنين.

المناهج الدراسية للبنات مبسطة عن تلك التي يدرسها البنون وتعتمد عملية التعليم على التلقين والحفظ حتى في مواد مثل الرياضيات والعلوم والإنشاء ولا يشجع الابتكار أو التفكير المستقل. لاتمارس الطالبات في المدارس أيا من أنواع التربية الرياضية فهي ممنوعة كذا الموسيقى والتمثيل. اما الأنشطة الطلابية المتعارف عليها فغير معروفة في تلك المؤسسات التعليمية وتعقد بدلا منها الندوات الدينية التي تتبارى فيها المتحدثات واحيانا المتحدثون من العلماء في تحقير شأن المرأة وتحذيرها وتذكيرها بعذاب القبر والجحيم وبعلامات يوم الدين وأهواله.

فهذا هو الشيخ «اللحيدان» الذي استدعى للحديث إلى الطالبات الجامعيات وتهدئة روعهن عقب محاولة بعض النساء قيادة السيارات يقول للحضور من الطالبات الجامعيات... أنه عند الممات لن يسألن عما حصلن من رياضيات وفيزياء لكنهن سيحاسبن حسابا عسيرا على المعاصي وعلى عدم إطاعة أولي الأمر ويحثهن على الإبلاغ سراعمن تتجرأ، زميلة كانت أو أستاذة، وتبدي تعاطفا مع أو تأييدا لأولئك «النسوة» العاصيات الداعرات اللاتي قمن بقيادة السيارات.

وهذه أخرى وتعمل في إحدى الكليات الجامعية التابعة للرياسة العامة تقول أنه في الوقت المخصص للفسحة، وفي يوم قائظ دعيت الطالبات وعضوات هيئة التدريس للإجتماع في الفناء وجلسن في أشعة الشمس المحرقة ليستمعن إلى ندوة موضوعها «غسل الميت وتكفينه» وطلب أن تتطوع إحدى الطالبات للقيام بدور الميت، وانتاب الطالبات الذعر وأخذن في البكاء ثم خرجت من بين الصفوف طالبة صغيرة ضعيفة خشية توجيه اللوم والاتهام بضعف الوازع الديني وأخذت الداعية تمارس عليها طقوس الغسل والتكفين بينما تجمدت الأخريات في حالة من الذعر، ثم اخذت المتحدثة تسرد عليهن الأنواع المختلفة لعذاب القبر الذي ينتظرنا جميعا وخاصة المذنبات المارقات منا بينما انفجرت الطالبات في بكاء هستيري.

أما المكتبات الملحقة بالمدارس والكليات فقيرة جدا في الكتب والمراجع العلمية والأكاديمية، بينما تزدحم الأرفف بالنشرات والمطبوعات والكتب الدينية التي تتمحور حول شئون المرأة ودنتها ومعاصيها وأنواع العذاب الذي ينتظرها وسبل التوبة والإستتابة.

تجبر الطالبات ومنذ المراحل الأولى في المدارس على ارتداء العباءة السوداء

الفضفاضة وأسدال الخمار الأسود السميك على وجوههن، وارتداء الجوارب والقفازات السوداء فى الطريق إلى المدرسة حتى ولو كن فى السيارات أو الحافلات الخاصة. أما داخل أسوار المدرسة فيرتدين زيا طويلا منفرا تنحصر ألوانه فى الرمادى والكحلى.

مدارس البنات مرقمة بدون أسماء محاطة بأسوار عالية كالسجون والقلاع، مداخلها ضيقة مخفية، ونوافذها إن وجدت مرتفعة ضيقة، لاتوجد بها ملاعب أو حدائق، جدرانها عارية إلا من وسائل الايضاح وآيات وأحاديث التحذير والعذاب وذلك لأن الصور حرام، التعاليم والأنظمة صارمة وأى مخالفة تعاقب بالانذار والتعهد ثم الفصل، والطالبة المفصولة لايسمح لها بالالتحاق بأى مدرسة أخرى فى المملكة. يسمح للمتزوجات والمطلقات الإلتحاق كطالبات منتظمات بالمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وليس هناك حدا أعلى لسن الألتحاق، فمن المألوف أن تجد بين الأطفال أخريات حوامل ومطلقات من أعمار مختلفة تتراوح بين التاسعة والخامسة والعشرين

وينطبق ماقيل آنفا على كليات البنات الجامعية التابعة للرياسة العامة لتعليم البنات والتى تهدف إلى قولبة وتصنيع مدرسات يتولين تنفيذ سياستها التعليمية فى المدارس

هناك أيضا الأقسام النسائية المنفصلة بالجامعات السعودية حيث تتماثل المناهج التعليمية للبنين والبنات، لكن هناك العديد من التخصصات كالهندسة والتربية الرياضية التى تقتصر على البنين، وتتعرض تلك الأقسام وطالباتها وهيئة التدريس بها وخريجاتها لحملة شرسة من رجال الدين ومن قطاعات كبيرة من المجتمع وليس لخريجاتها الأفضلية فى الالتحاق بمهن التدريس التى تكاد تكون المهنة الوحيدة المتاح للمرأة العمل بها

الزواج:

زواج الفتاة هو الهم الشاغل للأسرة وإحدى المشاكل الإجتماعية المتفاقمة التى تشغل الرأى العام وأولى الأمر.

فمن العقبات التى تقف فى سبيل إقبال الشباب على الزواج، الى جانب الارتفاع الباهظ للمهور، إصرار العائلات على الزواج القبلى. أى أنه لابد للمتقدم للزواج أن ينتمى إلى نفس القبيلة أو إلى قبيلة أخرى مماثلة فى المنزلة. ومن الأمور التى لاتؤخذ فى الاعتبار كون المتقدم للزواج أميا أو شبه أمى حتى فى الأحيان التى تكون فيها الفتاة حاصلة على أعلى الدرجات العلمية، أو فارق السن بين المتقدم والعروس ذلك الفارق الذى يصل أحيانا إلى ثلاثين وأربعين وخمسين عاما، من غير المهم أيضا أن يكون المتقدم للزواج متزوجا بأكثر من امرأة وأن يكون له أولاد بل أحفاد فى مثل عمر الفتاة، فالأنساب تأتى فى المقام الأول من الأهمية يليها المستوى المادى للزوج ومايقدمه للعروس من مال وحلى وملابس.

فى أحيان كثيرة ترفض الفتاة المتعلمة وبعض الأسر المستنيرة مثل تلك الزيجات رفضا متكررا ويتقدم بالفتاة العمر وتقل أمامها فرص الزواج الشبه متكافئ ويصبح أمامها أحد الخيارين، إما أن تظل عانسا مسلوبة الكيان كلية وموصومة مدى الحياة حالها حال المطلقة، أو ترضخ وتقبل بزواج أقل كثيرا من تلك الزيجات التى رفضتها من قبل.

فى ظل هذا التعنت وعدم التكافؤ تبدو الزيجات الفاشلة والتعسة وكأنها الأمر الطبيعى وترتفع نسبة غير المتزوجات والمطلقات ارتفاعا ملحوظا.

تقول إحداهن وهى فتاة جميلة أنيقة متعلمة عاملة ذكية تنتسب إلى عائلة لها وضعها..

«زارتنا ثلاث نسوة تحمل كل منهن رضيعا، إحداهن سعودية، والأخرى عربية والثالثة أسيوية بغية خطبتى، ثم اتضح لى أن النسوة الثلاث زوجات للرجل الذى جئن يخطبننى له. لفت نظرى منظر الرضيعة التى تحملها إحدى الزوجات فقد كانت مدثرة ترتدى قفازا وجوربا أسودين رغم حرارة الجو، انزعجت لهذا المنظر وسألت الأم، قالت لى لقد اعتمرت بها وقررت أن أحجبها. سألت الزوجات لماذا يريد زوجهن الزيادة وله النساء والأولاد، ردت إحداهن قائلة أنه يريد إكمال دينه، كما أنه أستاذ جامعى رنى حاجة إلى زوجة متعلمة».

وبما أن العرف السائد الذى تضفى عليه قدسية وفاعلية الأصول الدينية يجعل من تعدد الزوجات القاعدة فإن الهم الشاغل لغالبية الزوجات على اختلاف مقوماتهن من ثقافة وثراء وجمال هو منع أو تأجيل هذا القضاء.

فتنصرف كثير من الزوجات إلى اتقان طقوس الفتنة التى يُدَرب عليها بعضهن منذ



مرأة بدوية من قبيلة يم- نجران

الطفولة والى العناية المبالغ فيها بملبسهن وقوامهن وجمالهن، فيستقدمن الأخصائيين لاستشارتهم ويتهافتن على شراء الأحدث والأغلى من الأزياء والعطور وأدوات التجميل والمجواهرات ويسرفن فى ذلك وينفقن الطائل من الجهد والمال والوقت، ويتولد بينهن التنفاس والغيرة وعدم الثقة، وتسطح تفيكرهن وتتفه أحاديثهن واهتماماتهن وتصحر عقولهن وتنهزم أرواحهن

وفى سبيل الإحتفاظ بالزوج تتحول كثير من النسوة الى حيوانات ولودة، فهذه أمرأة تعمل بالتعليم العالى لايتجاوز عمرها الثلاثين ولها من الأولاد أحد عشر، وأخريات كثيرات لم يشاهدن مرة واحدة على مدى خمس سنوات أوست إلاوهن حوامل

وفى سبيل الحفاظ على الزوج تلجأ النساء أيضا الى السحر والشعوذة والى الحيل والأساليب الملتوية والقهرية من التجسس والوقعية وتسفيه الزوج والإقلال من شأنه وإرهاقه ماديا مما يحيل الحياة الزوجية إلى سلسلة من الصراعات المريضة العقيمة

ولإن غالبية الزيجات لاتقوم على أساس التوافق، إلا القليل منها، فإن الأقاصيص حول مايدور داخل المساكن المسورة تكثر وتنتشر أحيانا على لسان الزوجات وأحيانا أخرى فى صورة شائعات.

فهذه زوجة شابه متدينة ورعة تشكو من أن زوجها لايعود الى منزله إلا فى الساعات المبكرة من الصباح ثملا مخدرا. وأخرى تقول أن زوجها عافها بعد الأيام الأولى من الزواج تم اكتشفت أنه يعاشر الصبية وثالثة تقسم أن زوجها لم يقبلها على مدى خمس سنوات رغم أن لها منه أربعة أولاد.

وتلك حالة المرأة الشابة التى تعمل بالتدريس وأعلنت خطبتها وزواجها فجأة من أحد الشخصيات المرموقة اجتماعيا وعائليا. لكن الزواج لم يستمر أكثر من اسبوع لشذوذ طباع الزوج وحينما أصرت الزوجة والأسرة على الطلاق رفض. واضطرت الزوجة إلى «مخالعته» أى اعطائه قيمة المهر وكل ماقدمه من هدايا وما أدعى أنه أنفقه عليها والتنازل عن جميع حقوقها فى سبيل الطلاق.

لكن ليست كل النساء هى التى تستسلم لقدرها أو تحاول الإصلاح منه أو التسامى عليه بانكبابها على تربية أولادها أو الارتقاء بنفسها كما تفعل الكثيرات من خلال انكبابهن على التعليم وتميزهن، فهناك من تضل بها السبل، وتكثر الأقاصيص حول إنحرافات الفتيات والزوجات، وهى، وان كان بعضها لا يخرج عن كونه اختلاقات، فإن لها دلالاتها. فهناك عشرات الحكايات عن زوجات تمكن من الهرب إلى خارج البلاد تاركات الزوج والأولاد والأسرة وراء هن ومعرضات أنفسهن للتشهير والقتل والسجن والتنكيل واستقررن خارج البلاد وتزوجن بأجانب.

وهناك الحكايات الواقعى منها والمختلق عن علاقات شاذة بين النساء وبعضهن وبين آباء وبناتهم واخوة وأخواتهم، وعن عشاق يزورون عشيقاتهم المتزوجات فى عقر دارهن متخفين تحت العبايات والحجب، وعن شباب ذهبوا لقضاء ليال حمراء ليفاجأوا باخوات لهم أو قريبات أوخطيبات ضمن الفتيات المعدات للسهر معهم. لست أريد الإيماء بأن معظم الزيجات فاشلة، فبالى جانب عامل الصدفة أحيانا، والرغبة الصادقة من الطرفين أحيانا أخرى لأنجاح الزواج فهناك أسر سعودية تعى المخاطر المترتبة على إتمام الزيجات طبقا للأعراف القبلية، ولهذا فهى تتيح لفيتاتها فى اطار من الحذر الإختلاط المحدود مع الأسر التى لا اعتراض على مصاهرتها كما أن هناك آباء واخوة مستنيرين لايختارون الإالصالح لفتياتهم ولايضيرهم فى سبيل ذلك ان تظل الفتاة بدون زواج ورغم حسن النوايا المستنيرة لبعض الأسر فقد تقع تلك الأسر فى المحظورات.

كانت هناك أسرتان إحداهما من أشراف الحجاز والأخرى من نبلاء نجد تعيشان بالخارج ونشأت بين الإبنة والإبن علاقة حب باركتها الأسرتان ووافقتا على زواجهما وعند عودتهما إلى المملكة لاتمام الزواج هبت القبيلة النجدية عن بكرة أبيها وهدد أفرادها وتوعدوا بمقاطعة الأسرة ووصمها ان تم ذلك الزواج وعبثا حاولوا، ووصل الحد إلى وساطة المسؤولين من الأمراء فى محاولة لإقناع القبيلة التى صمدت وأصرت. وأخيرا، وكحل وسط اضطر العروسان إلى مغادرة البلاد والاغتراب واتمام الزواج والإستقرار فى الخارج تجنبا لعواقب غضب القبيلة وإحراج اسرتيهما.

أما المطلقة وإلى جانب ماتتعرض له من قهر إجتماعى وأسرى فليس لها أى حقوق قبل زوجها السابق، حتى الحضانه ورعاية أولادها تحرم منها اذا أراد الرجل ذلك



فتيات «سعوديات» فى عمر الزهور فى المدرسة.. ماذا ينتظرهن فى المستقبل؟!..

المرأة... الشغل الشاغل لرجال الدين والعلماء والمشرعين.

مسموح للمرأة بالعمل فى المباحث العامة والمخابرات!.. وتحصل على بدل سمعة!!

العمل

تعليم الفتاة كما أسلفت لايهدف إلى اعدادها للعمل إلا فى نطاق محدود جدا. فالمهنة الوحيدة المفتوحة أمام الفتاة السعودية دون اعتراض أو قيدهى مهنة التدريس للبنات. ورغم أن الفتاة السعودية حين تتاح لها فرصة التعليم تنكب عليه وتثبت العديدات منهن استعدادات وقدرات تفوق استعدادات وقدرات نظرائهن من الشباب، وتظهر الكثيرات منهن تفوقا على أمثالهن من الطلبة حيث تعى الفتاة قيمة العلم وحيث الدراسة هى المتنفس الوحيد فى حياة انغلاقية رتيبة خانقة. ذلك الى جانب اليسر المادى الذى يتيح للمتزوجات استقدام الشغالات والمربيات وللطالبات عامة استيراد الكتب المطلوبة والوسائل الدراسية المساعدة ،لذلك لإن المكتبات فى كليات البنات سواء التابعة منها للرئاسة أو للجامعة فقيرة الى حد كبير. كما أنه لايسمح للنساء بارتياد المكتبات العامة- مثل مكتبة الجامعة الغنية بالكتب- إلا فى الأوقات المحددة وهى ست ساعات يوم الخميس تخلى إبانها المكتبة من كل ظل لأى رجل. رغم ذلك فالدائرة الوظيفية ضيقة مغلقة.

هناك أقسام نسائية منفصلة مغلقة ملحقة بعدد قليل جدا من الإدارات تراجعها النسوة، وهناك بعض فروع البنوك للسيدات، ورغم أن تلك الوظائف لاتستوعب إلا الندرة القليلة من الخريجات فإنها محاربة من رجال الدين. ولايوكل للنساء، سوى العاملات منهن فى حقل التدريس بمدارس البنات، أى أعمال جدية، كما أن جميع النساء العاملات لايخولن سلطة اتخاذ القرار بمفردهن، فدورهن فى غالبية الأحوال هو دور «ضابط الاتصال» حيث يقمن بتنفيذ قرارات رؤسائهم الرجال وايصال الأوراق من خلف الأبواب الموصدة. كما أنه ، ومهما بلغت درجة كفاءة المرأة العلمية أوخبرتها فإنه لاتوجد رئيسة عليا لأى عمل او مرؤوس رجل من قبل امرأة

وعلى هذا فظاهرة خريجات الجامعات من حملة البكاريوس والماجستير اللاتى لايجدن مجالا لأى عمل آخذة فى التفاقم. أما الأعمال الحرة كالتجارة وغيرها، فلا يسمح للمرأة مزاولتها إلا من خلال رجل وجدير بالذكر هنا أن المرأة محرومة من معظم الحقوق المدنية- فليس لها الحق فى استخراج حفيظة نفوس مستقلة «بطاقة شخصية» أو اخذ سلفة من البنك، او تزويج نفسها حتى لو كانت مطلقة ومهما بلغت من العمر، وليس لها حق السفر بمفردها او مراجعة الدوائر الحكومية بنفسها أو غير ذلك من الحقوق التى تمنحها كيانا مستقلا وتيسر لها سبل عيش كريم ولدى كثير من النساء السعوديات طاقات ومواهب أدبية وفنية، ورغم ذلك لاتوجد كليات للفنون الجميلة (سواء للرجال أو النساء) هناك أقسام ملحقة ببعض كليات التربية تخرج عددا محدودا من مدرسات الرسم والأشغال. ورغم ذلك يوجد قليل من الفتيات يملكن الارادة والإصرار على تنمية مواهبهن فيستقدمن المتخصصين باجور باهظة لتعليمهن وتدريبهن وتقام أحيانا معارض فنية لإنتاج الفنانات السعوديات تتبناها أحيانا سفارات بعض الدول الاسلامية أو فى قاعات خاصة ومثل تلك النشاطات مستنكرة من العامة ومن رجال الدين. فالفنانة السعودية لاتمتلك الطموح إلى بناء مجد فنى لها وسط جمهور محلى يقدرها أو أن يلمع اسمها أو أن تحترف فى بلدها.

أما النشاطات الكتابية للمرأة فهى محصورة فى الإنتاج الأدبى، وفى الكتابة للصفحات النسائية لبعض الصحف والمجلات. وتشجع بعض تلك الصحف والمجلات أقلام الأديبات طالماهن ناشئات، فإذا المعن وأجدن حوربن وتجوهلن. كما تحجم عدد من الأديبات عن الإفصاح عن أسمائهن الحقيقية لأن فى ذلك مخالفة للأعراف ووصمة للقبيلة واذا حدث وصرحت الأديبة فى كتاباتها بما ينكره ويستنكره الرجل والدولة كثر العواء حولها وتعرضت للسب واللعنات والإسكات القهرى، أما إذا مست هيبة الدولة من بعيد أو قريب، فمثلها مثل الرجل مصيرها السجن والموت البدنى كما حدث لفوزية البكر وغيرها.

النساء لايستخرجن بطاقة شخصية، ولايحصلن على سلفة من البنك، ولايسافرن وحدهن..و..و....



ورغم القيود الجائرة المفروضة على حرية عمل المرأة وتتبعها واستنكاره تجند المباحث العامة والاستخبارات النساء للعمل فى صفوفها فى معظم المواقع لقاء رواتب مغرية وميزات عديدة ولايقتصر عمل هؤلاء على التجسس على بنات جنسهن بل يخضن جميع ميادين الاستخبارات ولذلك يصرف لهن ضمن الراتب «بدل سمعه» نظرا لأن طبيعة بعض المهام التى توكل إليهن تستدعى القيام بما ينافى العرف والتقاليد والأخلاقيات!!

الحياة الاجتماعية

لاتوجد حياة اجتماعية معلنه للنساء أو للرجال، فكل النشاطات تتم خلف الأسوار. وتقتصر النشاطات الإجتماعية على تبادل الزيارة المنزلية وإقامة الولائم الإسطورية والحفلات النسائية وحضور الأفراح فى القاعات المخصصة للنساء. تتبارى النساء فى هذه المناسبات فى عرض الأحدث والأغلى والمستفز والأغرب من الأزياء والحلى- تلك المناسبات تأخذ أحيانا شكل الطقوس المفروضة التى سرعان ماتملها البعض وتدمنها الأخريات

ذلك التهميش والقهر الحياتى والإحباط أفرز ظاهرة هى الآن آخذة فى الإنتشار بين نساء مجتمعاتنا عامة. فالمرأة وخاصة المتعلمة فى بحثها اليائس عن كيان لها وعن مجال تفرغ فيه طاقاتها، وازاء عجزها عن التوفيق بين رغبتها فى التكيف والإنتماء وعدم الاستقرار وبين حاجتها إلى أن تثبت وجودها فى مجالات حياتية خارج ذلك النطاق الذى يعتقلها داخل حدود وظيفتها البيولوجية تصاب بالحيرة والعجز. لذا أخذت مجموعات كبيرة منهن فى الانضمام تحت ألوية الجماعات الدينية المتطرفة متوحدات بذلك مع المعتدى وآخذات بأساليبه القمعية ضد جنسهن. وهن فى هذا المجال يصرفن جهدهن ويفرغن طاقاتهن فيما يسمى بنشرات الدعوة التى هى فى الحقيقة دعوة إلى ضم كل موهبة ومقدرة نسائية إلى صفوفهن وإلى النزول إلى ميادين الجهاد ضد اللاتى يخالفن مستمدات من ذلك



نساء سعوديات الدهر والتخلف

الشعور بالقوة التى يفتقدنها والممارسة الفعلية لتلك القوة . فهاهن يقمن بتكوين جماعات «إحياء سنة تعدد الزوجات» ويطالبن بمزيد من القيود ومزيد من القهر والحرمان للمرأة، يحسرن مايسره الدين ويحرمن ما أحله ويعملن بحيوية وتفانى مبهرين فى دور العلم وأماكن العمل للتجسس على الأخريات وكتابة الشكاوى الواحدة تلو الأخرى لرجال هيئة المعروف والنهى عن المنكر ورجال المباحث العامة. فهذه أستاذة إجتماع تجرأت وخاضت فى مواضيع ضمن حدود المادة تتعلق بحرية المرأة ومايقع عليها من ظلم اجتماعى، وأولئك أخريات قمن بتدريس نصوص أدبية بها إشارة للحب أو لرموز الدين المسيحى أو الآلهة الإغريقية، فيتهمن بالعمالة والإلحاد والشيعية والشيوعية والعلمانية وتقوم القيامة وتجرى التحقيقات وتنقل السعودية إلى وظيفة ادارية ويلغى عقد الأجنبية وترحل من البلاد.

ومن الطبيعى أن تولد أوضاع كهذه الصراعات الوجدانية وتفرز المفارقات المستحيل حسمها فنرى المرأة السعودية تأخذ بأسباب مظاهر الحضارة المادية فى معيشتها وملبسها ومأكلها ومقتنياتها حتى لايكاد يخلو بيت سعودى من أحدث ماتوصلت اليه الثورة التكنولوجية فى العالم من أجهزة ومعدات هى فى متناول استعمال كل فتاة وطفل، وهى فى ذات الوقت تنتابها الحيرة ويصعب عليها تبين الصواب من الخطأ والرشد من الغى وتعجز كما يحدث لنا أحيانا، أن تفرق بين ماهو صالح لها، وما يقصد به تهميشها وسحقها. فتفقد إرادة التغيير، بل وتقاومها وتستسلم للواقع على أنه الصواب والخير، وخصوصا أن اليسر المادى الذى تعيش فيه والحملات الدعائية التى تحاصرها تصور لها أوضاعها على أنها الأوضاع المثلى، وأنها هى خير مثال للمرأة المسلمة الحقة، وأن العالم الخارجى عالم شر ورذيلة وأن الآخرين ضالين حقودين لايريدون لها ولبلدها ولدينها الا الشر والهوان... فيحدث فى أغلب الحالات أن ترضى المرأة وتسلم وتستسلم، بل وأحيانا، وبإرادتها تفرض المزيد من القيود وتسعد بحالة القهر وتهب مدافعة عنها إذا أدينت وترى فيما يخالفها الشذوذ والإنحلال والكفر والإلحاد

ختاما، فهذا عرض سريع عن المرأة السعودية ، فإنه من الممكن الإفاضة والإستفاضة فى كل من النقاط التى تم التعرض لها. غير أنى أود أن أختم هذا العرض بقولى إن المرأة السعودية كما عرفتها، تتميز بالذكاء الفطرى وقوة الشخصية وامتلاك طاقات عقلية وروحانية وأحاسيس فنية وادبية مدهشه وتثير الإعجاب والتعجب، لكنها مواهب وطاقات كزهور الصحراء تتفتح لتندثر فى الخواء ، فلو أن تلك الطاقات وجدت البيئة المناسبة ووجهت باسلوب صحى وعلمى ودينى سليم على المستوى الفردى والجماعى، ونظرا لما تتمتع به المرأة هناك من يسر مادى وطاقات لم تزل بعد فنية غير مستهلكة، لو حدث هذا لأبدعت وأنتجت وتميزت وأحدثت نهضة مدهشة ليس على المستوى المحلى فقط بل على المستوى العربى والعالمى.



رسالة موسكو

هل يقف السوفييت فى طابور واحد مع "اسرائيل" "ونيكاراجوا" طلباً للمساعدات الأمريكية ؟!

أحمد الخميسى

على مدى الشهر وحتى يحين موعد مقالة اليسار، تتجمع لدى مادة غنية تغطى عدة قضايا متفرعة ومتنوعة عما يجرى من تغييرات داخل الاتحاد السوفيتى. وعندما أنظر إلى كل تلك المواد أقع فى حيرة ولا أدرى بم أبدا. أحيانا يسعفنى الجهد والتركيز على دمج الخيوط الكثيرة المتفرقة فى نسيج واحد ذى معنى ولون. أحيانا تهرب الخيوط كلها من بين يدى وأحس بالعجز.

ولقد شهد الشهران الماضيان الكثير من التغييرات فى عدة اتجاهات. هناك المعاهدة الاتحادية، وقانون التخصيص، وقانون الاستثمارات، والحركة التى انشأها «شيفرنادزه» مع «الكسندر ياكفليف» ، وهناك ايضا لقاء لندن الاخير الذى لايناقش المساعدات الاقتصادية بقدر ماناقش اندماج الاتحاد السوفيتى فى شبكة الاقتصاد العالمى الرأسمالى.

وسأشير إلى جوانب من تلك القضايا، مركزا على حزب البيرسترويكا المعادى للحزب الشيوعى، باعتباره أول حركة سياسية كبرى ذات وزن تنتقل بالبيرسترويكا من داخل الحزب الشيوعى حيث نشأت، إلى خارج الحزب وفى مواجهته.

المعاهدة.. والاشتراكية

وتبدأ المعاهده من عنوانها بتبديل اسم «اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية» إلى «اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة» ، وتحذف كافة الاسس التى قام عليها الدستور الاتحادى القديم الذى أقر عام ١٩٢٢. تسقط المعاهدة الاتحادية الجديدة ما بدأ به الدستور السابق وهو: «إن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هو دولة للعمال والفلاحين» وتقفز فوق : «ان الاساس الاقتصادى للاتحاد هو النظام الاشتراكى فى الاقتصاد» وأن : «للتملك الاشتراكى شكلان اما ملكية الدولة أو ملكية الكولخوزات». وبذلك تهدم المعاهدة الجديدة الاساس السياسى (الاشتراكية) والاقتصادى (طابع الملكية) للدولة السوفيتية. وقد وافقت تسع جمهوريات على المعاهدة ورفضت التوقيع عليها ست جمهوريات، ثلاث من البلطيق علاوة على ارمينيا وجيورجيا ومولدوفا. وتسقط المعاهدة الجديدة أيضا دور الدولة فى مراقبة وتطوير الاقتصاد واحتكار التجارة، وكان التوصل إلى اتفاق مع الجمهوريات بشأن هذه المعاهدة خطوة هامة بالنسبة لجورباتشوف فى مسيرته نحو لقاء لندن، لأن الدول السبع الصناعية أصرت على أن الحديث عن المساعدات الاقتصادية سيكون من قبيل الوهم مالم يكن جورباتشوف قادرا على تمثيل اتحاد له سوق واحدة وعملة واحدة.

جورباتشوف.. من الخطأ تصور أننى ذاهب للندن لأركع على ركبتى متوسلا من أجل المساعدات.

وفى الوقت نفسه فإن المعاهدة والظروف العامة الاقتصادية والسياسية، قد قوت نزعات الاستقلال، ودفعت بعض الجمهوريات ذات الحكم الذاتى التى تقع داخل روسيا الى ترقية نفسها الى جمهوريات ذات سيادة. فقد رفضت «بشكيريا» و«تتارستان» التوقيع على المعاهدة الاتحادية داخل قوام روسيا، وطالبتا بحق الانضمام كجمهوريات مستقلة. أيضا أجل البرلمان الاوكراينى مناقشة المعاهدة الى الخريف القادم. ومن غير المعروف إن كانت المعاهدة ستكون بوابة تخرج منها الجمهوريات ليتفكك الاتحاد نهائيا، أم نافذة ديمقراطية يتجدد بها الاتحاد.

وقد أثار قانون التخصيص مناقشات واسعة فى منتصف شهر يونيه، وطالب بعض النواب بالاسراع فى حل القطاع الحكومى والبدء فى التخصيص فورا، بينما اعتبر الاخرون أن ذلك خيانة للاشتراكية وتراجع عن مكتسبات ثورة أكتوبر الاشتراكية. وفى مؤتمر صحفى عقده الاقتصادى السوفيتى «يافلينسكى» والاميركى «اليسون» بمدينة «كامبريج» ،ذكر الاثنان أن عملية التخصيص هى جزء من برنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل الذى وضعه مجموعة من العلماء السوفييت والامريكان، وأن الخطوة الأولى فى ذلك الاصلاح هى تنفيذ اتفاقية ٩+١، أى المعاهدة الاتحادية التى اتفق جورباتشوف بشأنها مع قادة الجمهوريات التسع، ثم رفع الرقابة عن الاسعار واطلاقها، والسماح بتخصيص المؤسسات الصغيرة، والغاء التقييدات فى مجال التجارة، على أن

يكون عام ١٩٩٣ عام التخصيص الشامل. وقد علق الرئيس «بوش» على ذلك بقولة: «ان مشاكل السوفييت فظيعة. ولكن لابد لنا أن نعرف كافة تفاصيل خطة الاصلاح قبل أن نوقع على الشيكات». وتعليقا على برنامج «يافلينسكى» وجامعة «هارفارد» قال «بافلوف» رئيس الوزراء السوفيتى: «إن برنامج يافلينسكى باكمله ينطلق من أن الغرب سوف يساعدنا بدون مقابل، ولكنى لا أثق فى ذلك. بالاضافة الى اننا سنضطر للوقوف فى طابور واحد طلبا للمساعدات مع اسرائيل ونيكاراجوا. ليقف هناك من يشاء ولكن من دونى».

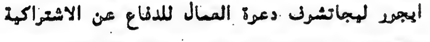
ويطالب مشروع قانون التخصيص بإخراج مابين اربعين الى خمسين بالمئة من الارصدة الصناعية الانتاجية من مجال الادارة الحكومية، وذلك حتى نهاية عام ١٩٩٢. على أن تصل هذه النسبة الى سبعين بالمئة عند نهاية عام ١٩٩٥. وعارض «ليجاتشوف» المشروع فى البرلمان بعنف، ودعا العمال لانشاء لجان للدفاع عن الملكية العامة الاشتراكية، وقال ان البرلمان لايبت فى قانون بسيط، لكنه قانون سيتيح للبرجوازيين الجدد والمستثمرين الاجانب شراء المؤسسات فى كافة فروع الاقتصاد .أما النائب «نوسوف» فطالب بمحاسبة المسؤولين عن المشروع على اساس أنه محاولة لقلب نظام الحكم. ومع ذلك وافق النواب على المشروع، مع اضافة تنص على ضرورة أخذ رأى العاملين فى المؤسسات بعين الاعتبار قبل تخصيصها واحتجت- ربما للمرة الاولى- اللجنة المركزية للحزب الشيوعى على المشروع وأصدرت بيانا جاء فيه: «ساهمت أجيال عديدة من المواطنين السوفييت فى إنشاء وخلق ممتلكات الدولة العامة، ومن ثم فهى ممتلكات تخص الشعب بأسره، ومشروع التخصيص لايعنى في الواقع إلا تحويل الملكية العامة الى الملكية الرأسمالية مما يقود الى اهدار المكتسبات الاجتماعية للكادحين. وإن قضية بهذه الاهمية لايمكن أن يبت فيها الا مؤتمر نواب الشعب العام بعد استفتاء عام» أما «جورباتشوف» فقد ادلى بحديث للتليفزيون قال فيه: يجب ان تكون عملية التخصيص طوعية.. البعض يتخيرون استئجار المؤسسات، والبعض يتخيرون الجمعيات المساهمة، أو التعاونيات ، أو الملكية الخاصة»، مذكرا بملاحظة الاقتصادى المعروف «شاتالين» حين قال عن جورباتشوف: «أنه اعظم رجل سياسة عرفته روسيا ، وربما يكون أعظم من بطرس الاول. ويمكن مقارنة جورباتشوف فقط بالسياسى الفرنسى تاليران الذى قال: لقد أعطى الانسان لساناً ليخفى به أفكاره».

ومشكلة مشروع التخصيص ان الدولة تفترض بعد انتهاء مرحلتى المشروع أنها ستحصل على أربعمائة وخمسين مليار روبلاً من السكان لقاء ما سيشترونه من مؤسسات. ولايسع المواطنون السوفييت بطبيعة الحال شراء تلك المؤسسات أو دفع تلك المبالغ، ومن ثم فإن المؤسسات المعروضة ستكون من نصيب رأس المال الاجنبى من الناحية الفعلية ، مع نسبة صغيرة لمن راكموا رؤوس اموال فى السوق السوداء السوفيتية.

وقد سبق ظهور قانون التخصيص قانون الاستثمارات الاجنبية الذى أقر فى ٥/٢٩، ثم أعقبه التخصيص. وقد عارض أحد النواب قانون الاستثمارات بقولة: «إنه يحول الاتحاد السوفيتى الى مستعمرة وفى أفضل الاحوال شبه مستعمرة». ويمنح ذلك القانون الأجانب والمستثمرين الحق فى انشاء الشركات والمؤسسات برؤوس اموال أجنبية خالصة مئة بالمئة، كما يمنحهم حقوق

الكسندر ياكفليف.. أبو «البريسترويكا





ايجور ليجاتشوف دعوة العمال للدفاع عن الاشتراكية





يلتسن وجورباتشوف..صراع... أم تحالف

الاستيراد والتصدير دون رخصة مع إعفائهم من الرسوم الجمركية على مايستوردونه، وإعفائهم من الضرائب على مايصدرونه. وينص على منح الاجانب حرية إستثمار الموارد الطبيعية وانشاء المناطق الحره (أنشئت بالفعل عده مناطق مثل منطقة ساخالين وغيرها).

وفى معرض تقديم القانون قال «بافلوف» رئيس الوزراء: «**يجب ان ترتبط عملية جذب رأس المال الاجنبية بعملية فك وحل قطاع الدولة بشكل عضوى.** ويمكن بل ويجب على رأس المال الاجنبى ان يساهم فى تلك العملية (شراء قطاع الدولة) جنبا إلى جنب مع رجال الاعمال السوفييت». ولايدرى أحد بالطبع كيف أو متى ظهر رجال الاعمال السوفييت الذين يتحدث عنهم بافلوف باعتبارهم قوه اقتصادية ذات وزن.

وقد علقت صحيفة «**سوفيتسكايا روسيا**» على كل ذلك فى ٥/٣٠ بقولها: «**يبدو أنه حان الوقت لكى يقول الشعب السوفيتى بكل وضوح ان سيادة بلاده لاتباع**».

وتشابك السعى لتعديل شكل الدولة (المعاهدة الاتحادية) ومضمونها (الاستثمارات والتخصيص) مع سعى حثيث للإنضمام لعضوية «صندوق النقد الدولى» و«**البنك الدولى**» و«**البنك الاوربى للانشاء والتعمير**»، تحت كافة الضغوط الأمريكية، وصولا الى لقاء لندن الذى يعيد تشكيل أوروبا اقتصاديا وسياسيا على نحو جديد باضافة العنصر السوفيتى اليها وقد صرح جورباتشوف قبل سفره الى لندن بأنه يأمل أن ذلك اللقاء سينتقل بالعلاقة السوفيتية الاوربية من: «تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية الى انضمام الاتحاد السوفيتى الى الاقتصاد العالمى». هذا عن مضمون لقاء لندن: الانضمام والدمج وليس المساعدات.

وفى نفس التصريح أفلتت من جورباتشوف عبارة توضح قسوه شروط الانضمام، وذلك حين قال: «**ومن الخطأ أن يتصور البعض اننى ذاهب الى لندن لأركع على ركبتى متوسلا لهم من أجل المساعدات!**».

وفى كل ذلك، ولكل تلك المسيرة، نضجت الحاجه الى «حزب للبيرسترويكا»، يعبر عنها، حزب للفكرة المعادية للحزب الشيوعى. فأعلن تسعة من كبار الشخصيات السياسية عن تأسيس: «**حركة الاصلاحات الديمقراطية**» على رأسهم «**شفيرنادزه**» الوزير السابق، «**والكسندر ياكفليف**» الذى يسمونه فى الغرب «أبو البيرسترويكا»، والاقتصادى المعروف «**شاتالين**» و«**سابتشاك**» عمدة مدينة لينينجراد، وجافريل بوبوف» عمدة موسكو، والاقتصادى «**بيغراكوف**»، وغيرهم. هناك اسم آخر لم يظهر بشكل رسمى هو اسم «**يلتسين**» الذى دفع برئيس وزراء روسيا «**إيفان سيلاييف**» ونائب الرئيس الى التوقيع مع المؤسسين، علامه على وجود «**يلتسين**» فى الحركه.

ولايستبعد الكثيرون ان تلك الفكرة هى فكرة جورباتشوف نفسه وانه المحرك الاساسى لها. فمثل هذه الحركة الديمقراطية (**تجاوزا**) ستضمن لجورباتشوف قوة ضغط داخل الحزب الشيوعى يواجه بها المحافظين. ومما يؤكد ذلك أن برنامج الحركه يشتمل على كل ماتنادى به العقلية الجديدة من أفكار مثل: التغيير الجذرى للنظام الاقتصادى، التطور السلمى للحضارة، النظام البرلمانى، الخ.

نائب سوفيتي يقول: قانون الاستثمارات يحول الاتحاد السوفيتي الى مستعمرة أو شبه مستعمرة.

شيفرنادزة حزب للبيريسترويكا





نينا أندرييفا بين أنصارها- نداء لسحب الثقة من جورباتشوف.

وقد ظهرت تلك الحركة فى لحظة كان الحزب الشيوعى فيها يعد برنامجه الجديد، الذى أدى لانقسامات عديدة أشار اليها نائب السكرتير العام للحزب «ايفاشكو» حين قال: إن هناك انشقاقات كثيرة وتصدعا فى الحزب، ولذلك يفترض من البرنامج أن يلم شمل الشيوعيين، وقد شهد الحزب تكتلات متعددة مثل: «حركة المبادرة الشيوعية»، و«التيار الماركسى»، و«الحركة الديمقراطية للشيوعيين»، وأقامت حركة المبادرة الشيوعية مؤتمرا لها فى موسكو فى أواخر يونية طالبت فيه بإبعاد جماعة جورباتشوف المعادية للشيوعية عن قيادة الحزب. وأشار البيان الصادر عن المؤتمر إلى أن السياسة الغربية عن الشعب السوفيتى قد أدت الى افقار الكادحين وتدمير الاتحاد السوفيتى كما أن تلك السياسة تقوم بمحاولات مباشرة لجعل البلاد تحت رقابة الدول الامبريالية، وبيع حرية واستقلال شعوب الاتحاد السوفيتى مقابل ضوضاء الدولارات الاميركية، وتمضى الامور الى حد الخيانة العظمى». وأكد زعماء الحركة نيتهم عقد مؤتمر استثنائى لهم فى الخريف القادم.

ايضا عقدت «نينا أندرييفا» مؤتمرا لأنصار الاشتراكية الحقيقيين فى مدينة «مينسك»، فى منتصف الشهر الحالى، واصدرت بيانا حول تشكيل مجموعة من البلاشفة داخل الحزب الشيوعى السوفيتى الذين يرون أنهم: ورثة الخط الثورى البروليتارى اللينينى فى الحزب». ووجه المؤتمر نداءً الى كافة الشيوعيين لسحب الثقة من جورباتشوف كسكرتير عام للحرب، والتكاتف للعمل من أجل: إحباط الخطط الاجرامية لبعث الرأسمالية فى الاتحاد السوفيتى، التى ترمى لتحقيقها القمة التوفيقية الانتهازية فى اللجنة المركزية».

وعلقت وزاره الخارجية الاميركية على انشاء حركة «شيفرنادذه» الديمقراطية بأن: «حكومة الولايات المتحدة تدعم إشاعة الديمقراطية وترحب بقيام الحركة الجديدة باعتبارها خطوة للأمام». ولاحظ الكثيرون ان بيان حركة شيفرنادذه لايقطع صلة الحركة بالحزب الشيوعى السوفيتى، وتعليقا على ذلك كتب «فلاديمير ليغوف» فى «سوفيتسكايا روسيا»: تفسير ذلك بسيط للغاية.. فالمجددون الديمقراطيون البواسل ليسوا واثقين تماما أن سفينة الحزب الشيوعى ستغرق فى أعماق البحر.. ماذا لو انها نجت وانطلقت الى الامام مرة آخرى؟. وفى نفس الوقت فإن اطالة الوقوف داخل سفينة الحزب، مع زعيم فقد ثقة الشعب، أمر محفوف بالمخاطر».

وفى كل الاحوال، فإن البيريسترويكا المعادية للحزب الشيوعى، قد أصبحت بحاجة الى حزب، ينظم ويقود عملية التغييرات السياسية والاقتصادية الواسعة التى تقع كل يوم.

اللجنة المركزية:

مشروع التخصيص ينقل الملكية إلى ملكية رأسمالية

السجناء السياسيون فى أمريكا (٢)

القمع السياسى فى أمريكا

لايفرق كثيرًا بين اليمين واليسار

سمير كرم

إصدار أحكام بالسجن على أفراد لاعتبارات ودوافع سياسية ليس هو الشكل الوحيد من أشكال القمع السياسى فى الولايات المتحدة. إنما هو أكثر هذه الاشكال إختفاء عن العيون. سواء عيون العالم الخارجى أو عيون الاميركيين أنفسهم.

وأهم الأسباب وراء إختفاء الحقائق عن وجود سجناء سياسيين فى الولايات المتحدة يرجع أساسا- وكما ذكرنا من قبل- إلى أن السلطة إعتمدت منذ وقت طويل، منذ أوائل هذا القرن، أسلوب إضفاء الطابع الجنائى العادى على أنشطة أولئك الذين تختار استهدافهم.

ولكن فى كل الأحوال فان «القمع السياسى يتمثل فى أعمال تقوم بها السلطة لاضطهاد أشخاص أو جماعات تعتبر أنهم يشكلون تحديا أساسيا لعلاقات السلطة القائمة أو للسياسات الحكومية الرئيسية، بسبب معتقداتهم السياسية» ، حسب تعريف المؤلف الاميركى **روبرت جولد سعين فى كتاب** له بعنوان **«القمع: السياسية فى أميركا الحديثة»**.

وفى هذا الاطار يتضح أن القمع السياسى فى أميركا ليس من نصيب اليسار واليساريين وحدهم. وإن كان اليساريون قد نالهم الحظ الأوفر منه، وفى جميع أشكاله. ولهذا يبرز تصدى السلطة لليسار بشكل خاص فى أوقات الصدامات السياسية الرئيسية، كما هو الحال فى مواجهة الحركات المناهضة للحرب أو المناهضة للتسلح النووى أو الحركات المناصرة للحقوق المدنية للأقليات... وما إلى ذلك. لكن السلطة فى الولايات المتحدة لاتتردد فى استخدام أساليب القمع السياسى ضد اليمين- حتى اليمين المتطرف. اذا ما قدرت أن نشاطه- وقد لايتجاوز هذا النشاط حدود التعبير عن آراء مخالفة لسياسات السلطة ومواقفها التقليدية- يشكل تحديا مقلقا لها فى المجتمع.

الخروج على قواعد اللعبة

وفى الحالات التى تلجأ فيها السلطة فى أميركا إلى أساليب القمع السياسى ضد سياسى يمينى أو تنظيم بمعنى ما يكون من الواضح أن هذا السياسى أو ذلك التنظيم خرج على قواعد اللعبة السياسية، أو فهمها خطأ. يكون قد أخذ بحرفية النصوص الدستورية والضمانات القانونية فحاول استخدامها أو الاستناد اليها فى كشف ممارسات للسلطة تنطوى على فضائح سياسية أو مالية أو أخلاقية. وبالأخص فان معظم الحالات التى تقرر فيها السلطة استخدام أساليب القمع السياسية- بما فيها استصدار أحكام قضائية بالسجن- ضد سياسيين يمينيين يكون السبب الرئيسى متعلقا بخطر اثارة جدل عام حول الطرق التى تنتهجها المؤسسة الحاكمة لاحتكار السلطة.

وعلى سبيل المثال فأن أحد أبرز السجناء السياسيين فى الولايات المتحدة الآن سياسى أمريكى يمينى كان على قائمة المرشحين للرئاسة فى انتخابات ١٩٨٤ وفى انتخابات ١٩٨٨ كمرشح مستقل (بمعنى أنه لاينتمى إلى أى من الحزبين اللذين يتناوبان الحكم: الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى).

هذا السجين السياسى يدعى « **ليندون لاروش**» وهو سياسى انشق منذ أوائل السبعينات على الحزب الديمقراطى وشكل

تنظيما خاصا به يقوم أساسا على الولاء له وعلى مجموعة من العقائد السياسية التى قد يكون بعضها مثيرا للدهشة. مثل الاعتقاد بأن بريطانيا لاتزال تسير الولايات المتحدة. وتتحكم فيها بطرق خفية ومن خلال مجموعة علاقات معقدة، ومن خلال تنظيمات عالمية واسعة، النفوذ مثل **«اللجنة الثلاثية»**. وهى اللجنة التى تأسست فى أواسط السبعينات على يد شخصيات بارزة فى حقل المؤسسات المالية بشكل خاص، مثل **ديفيد روكفلر** وشارك فيها سياسيون بارزون مثل **هنرى كيسنجر وجيمى كارتر وزبجنيو بريجينسكى** (الذى كان مستشارا للأمن القومى/ فى عهد كارتر). وقد تأسست هذه اللجنة- وفقا لمؤسسيها- لتنسيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مناطق العالم الصناعى المتقدم الثلاث: أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان (ومن هنا تسميتها باللجنة الثلاثية).

ولكن **«ليندون لاروش»** السياسى اليمينى يعتقد اعتقادا جازما بأن اللجنة الثلاثية **قد تحولت إلى حكومة ظل عالمية»** تختار رؤساء أميركا المتعاقبين، وتختار رؤساء حكومات الدول الأوربية ورؤساء حكومات اليابان... ومن خلال ذلك تتحكم فى اختيار كثير من رؤساء الدول فى أنحاء العالم، بما فى ذلك العالم الثالث، وترسم سياسات هذه الحكومات من خلال سيطرتها على **البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى.**

وقد تمكن **«ليندون لاروش»** بمعاونة من أعوان يظهرون ولاء شديدا له ولشخصيته القيادية (الكاريزما) - من أن يؤسس على مدى السنوات، خاصة منذ بداية الثمانينات، تنظيما قويا لجمع المعلومات له فى الولايات المتحدة وأوروبا وأميركا اللاتينية... وبدأ هذا التنظيم جهودا لتكون له ومكاتب أو على الأقل اتصالات فى بعض بلدان العالم الثالث الأخرى، فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفى القارة الافريقية وفى بعض بلدان آسيا.

ومن المؤكد أن هذا التنظيم الذى يتزعمه لاروش يقوم على سلسلة علاقات شخصية داخل الولايات المتحدة يمتد بعضها داخل أجهزة السلطة، وخاصة الأجهزة ذات الطبيعة الأمنية مثل وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع.. حيث لايصعب عليه العثور على أشخاص يؤمنون بأفكاره الأساسية ويظهرون استعدادا لمده بالمعلومات. وقد استطاع هذا التنظيم أن يثبت قدرته على مواصلة العمل وإصدار أعداد كبيرة من النشرات والكتب والتقارير (التى تباع بكميات محدودة ولكن بأسعار باهظة للغاية) حتى وزعيمه- لاروش- داخل السجن منذ أكثر من سنتين، محكوما عليه بالحبس ١٥ عاما.

من هو السياسى اليمينى الذى انتقل من مقاعد التعاون مع إدارة ريجان فى بداية عصرها.. إلى السجن فى آخره.

صدرت النقطة الفاصلة فى موقف السلطة الأمريكية من لاروش وتنظيمه فى أواخر عهد **رونالد ريجان** أى فى أواخر الثمانينات.

قبل ذلك كانت ارادة ريجان قد أقامت علاقات تعاون فى تبادل المعلومات مع هذا التنظيم. وجمع بينهما ميل شديد الى العداء للاتحاد السوفياتى واعتباره امبراطورية الشر. بل ان لاروش يعد أحد مصادر فكرة برنامج **«المبادرة الاستراتيجية الدفاعية»** المعروفة باسم **حرب النجوم»** ولايزال تنظيمه يدافع عنها حتى الآن.

ولكن تنظيم لاروش لم يلبث أن لعب دورا فى كشف تفصيلات كثيرة عن فضيحة **«ايران كوندا جيت»** المعروفة. وركز بشكل خاص على دور **اسرائيل** فيها. وأخذ يتتبع بدقة حوادث الموت فى ظروف غامضة لشخصيات ايرانية وأمريكية واسرائيلية كانت قد لعبت أدوارا محددة فى هذه الفضيحة. وتصاعد هذا التحدى للسلطة عندما لعب التنظيم دورا فى كشف ونشر جانب أخر من الفضيحة نفسها يتعلق باتفاق سرى عقده كبار الشخصيات فى الحملة الانتخابية لريجان وبوش فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٠ مع المسؤولين فى الحكومة الإيرانية يقضى بتأجيل اطلاق سراح رهائن السفارة الامريكية فى طهران الى مابعد انتهاء انتخابات الرئاسة وذلك لتأييد سقوط كارتر فى تلك الانتخابات مقابل وعود بتزويد ايران بالأسلحة من جانب ادارة **«ريجان بوش»** **بعد فوزهما فى الانتخابات.**

فجأة تحولت العلاقات بين اليمينى لاروش واليمينى ريجان إلى اتجاه أخر.

تلفيق القضايا !!

كان **«ليندون لاروش»** يمارس فى الحياة السياسية مايمارسه كل سياسى يرشح نفسه لمنصب على، سواء كان هذا المنصب هو

ريجان





هنرى كسينجر.. وماوتس تونج.. وبينهما شواين لاى

رئاسة الجمهورية أو عضوية الكونجرس أو حتى عضوية مجلس بلدية مدينة صغيرة... ونعنى جمع الأموال من المؤيدين للأنفاق عليها فى حملته الانتخابية.. خاصة وقوانين الانتخابات الأمريكية تفرض على المرشح الحصول على حد أدنى من أموال المتبرعين ليتمكن من الحصول على مايوازى هذا الحد من الأموال العامة للأنفاق منها على الحملة الانتخابية.

وقد وجدت السلطات الأمريكية أن «أفضل السبل لتحويل الخلافات السياسية بينها وبين لاروش حليفها السابق هى تحويله إلى «نصاب» يحصل على أموال من المواطنين لقروض ولايردها. ولم يكن من الصعب على السلطات أن تحول ممارسات لاروش فى هذا المجال من ممارسات عادية يلجأ اليها كل سياسى إلى أعمال منافية للقانون... فتوفر الشهود، بل والمجنى عليهم، وتشن حملات تفتيش على مكاتبه ومكاتب المطبوعات التى يصدرها ومكاتب معاونية.. وخلال هذه الحملات تقوم بمصادرة كل الوثائق والمستندات التى يمكن أن يستند اليها الدفاع عنه.

ولأن القانون الامريكى يعطى للسلطات حق مصادرة ملفات ومستندات المتهمين والتصرف فيها.. كان من السهل إحراق أو اتلاف مايصلح منها للدفاع عنه، ثم مطالبته أمام المحاكم بأن يقدم الوثائق التى تثبت براءته من الاتهامات الموجهة اليه. وليس بين هذه الاتهامات اتهام سياسى واحد بطبيعة الحال. انما كلها اتهامات مالية.

ويعطى القانون الامريكى للسلطة أيضا حق اختيار القاضى الذى تعرض عليه القضايا. وفى مثل هذه القضية لم يكن من الصعب ابداً اختيار قاضى يفرض أقصى العقوبة الممكنة على المتهم.

وهكذا تحول «ليندون لاروش» من خصم سياسى يستخدم أساليب التعبير

المكارثية تمارس أيضا ضد سياسيين لهم نفس التوجهات الفكرية مثل الجالسين فى البيت الأبيض

المختلفة يكشف مناورات المؤسسة الحاكمة- حتى وان كان ذلك لأغراض تخص طموحاته الشخصية أو آرائه التى تبدو لكثيرين متطرفة وشاذة- إلى مجرم عادى جمع أموالا بطرق غير مشروعة فى القوانين واللوائح المالية.. وانتهى لاروش إلى سجين عادى.

ولعل هذه القضية تعد الوجه الآخر للمكارثية. فيما كانت مكارثية الخمسينات تطارد وتضطهد وتسجن سياسيين وشخصيات رسمية وشخصيات عامة أخرى لاتشغل مناصب سياسية أو رسمية، انما تلعب أدواراً فكرية وثقافية وحتى فنية فى المجتمع الامريكى يجمع بينها الفكر اليسارى.. فان قضية لاروش فى أواخر الثمانينات مارست الأسلوب نفسه (على نطاق أضيق) ضد مجموعة من اليمينيين الذين لايختلفون جوهريا فى توجهاتهم الفكرية عن الجالسين فى السلطة أنفسهم.. بمن فيهم الجالس فى البيت الابيض.

ان السلطة الامريكية لاتطيق الخلاف السياسى أو الفكرى عندما يتجاوز خطوطا حمراء معينة. الاختلاف فى الرأى معها مسموح به.. لكنه يصبح جريمة لاتغتفر اذا قدرت أنه أصبح يهدد النظام، يهدد استمرارها فى السلطة. يهدد نتائج الانتخابات التالية. أو يهدد المصالح التى تحميها هذه السلطة.. او تلك التى تحتمى بها السلطة.

«اغتيال الشخصية»

لكن القضايا السياسية التى تفضى الى تحويل المشتغلين بالعمل السياسى فى أمريكا الى مجرمين عاديين.. ومن ثم الى سجناء ليست كلها من نوع قضية لاروش. وليست أيضا من نوع قضية موميا جال أو ايمانى (الجزء الأول من هذا المقال فى عدد يوليو ١٩٩١ من «اليسار»). ليست كلها من نوع القضاء على منافسين على السلطة.. ولامن نوع متمردين من الأقليات يتجاوزون الحدود المسموح بها فى طريقة الاحتجاج.

أن السلطة الأمريكية تقرر- بين حين وآخر- تدبير قضايا بهذه الطريقة من أجل قص أجنحة شخصيات أو جماعات سياسية (أو غير سياسية) لابقائها داخل حدود معينة لاتتجاوزها فى صعودها العادى والقانونى فى مراتب السلطة... أو سلم المناصب.

يكفى أن تعرف أن نسبة السود الأمركيين الذين يشغلون مناصب عامة وتعرضوا لدعاوى قضائية تنطوى على اتهامات جنائية بلغت خلال العامين الأخيرين (أى منذ بداية رئاسة **جورج بوش**) أكثر من ٣٥ بالمئة. ولعل القضية التى اتهم فيها **«ماريون بارى»** عمدة العاصمة الامريكية واشنطن بتعاطى المخدرات. الأمر الذى استوجب نصب كمين له بواسطة احدى العاهرات والقبض عليه أمام عدسات التليفزيون وكاميرات الصحافة وتقديمة للمحاكمة ، هى أشهر هذه القضايا فى الفترة الأخيرة.. لكنها الأشهر فقط. وغيرها قضايا مماثلة ومباينة كثيرة ضد محافظين ورؤساء بلديات ونواب... وحتى قضاة من السود.

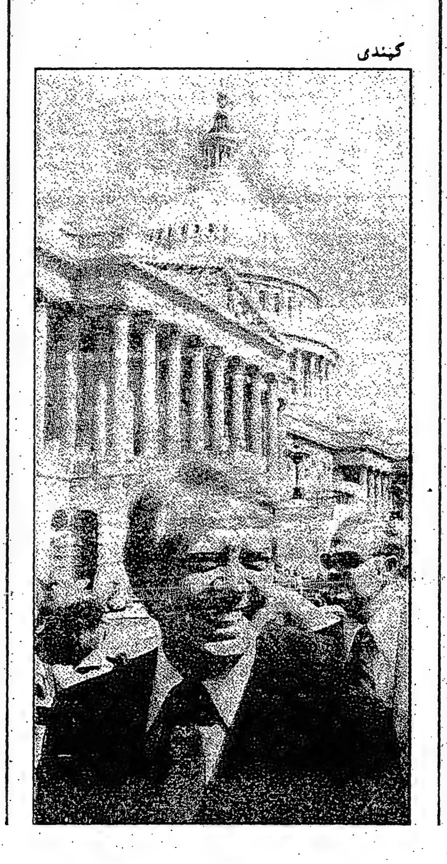
وقد أفضى هنا النوع من الحملات الى تدمير المستقبل السياسى لعدد من القادة السياسيين السود. سواء من اوصلتهم هذه القضايا الى التعرض لأحكام حقيقية بالسجن، أو الذين لايزالون رهن التحقيق وسط أجواء فضائح بالغة الخطورة أو حتى الذين أخلى القضاء سبيلهم. جميعهم أصابهم ذلك الضرر الجسيم الذى أزالهم-، بعملية تشوية مدروسة بعناية-، من الميدان كزعماء للسود فى مجالات الحياة المختلفة.

ولكى ندرك المدى الذى وصل اليه استخدام سلاح التشهير السياسى بقاضايا غير سياسية ضد زعماء السود يكفى أن نذكر ماقاله أحدهم. وهو القس الأسود «جيمس جاكسون» الذى خاض معركة الترشيح للرئاسة فى انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٨- مع أن كل أمريكى أسود يتصدى للحياة العامة يقرر ذلك مدركا من البداية أنه معرض لهذا النوع من أغتيال الشخصية دون أن يرتكب أى خطأ قانونى او أخلاقى. انه الثمن العادى لممارسة العمل السياسى.

لقد أصبحت عملية استهداف الزعامات السياسية السوداء من الممارسات المنظمة للسلطة فى أمريكا أكثر من أى وقت مضى. لقد حلت محل اجراءات التميز العنصرى التى كانت سائدة فى الماضى وحتى منتصف الستينات. حلت محل الاجراءات البوليسية ضد مسيرات السود فى المدن. وأصبحت بديلا عن الهراوات والقنابل المسيلة للدموع ورصاص

٣٥٪ من السودّ الذين انتخبوا لمناصب عامة قيادية أصبحوا فى السجون... أو فى الطريق اليها

كيندى



الحرس القومى فى صدور المتظاهرين.

ولاشك أن استهداف زعامات السود يمثل عملية ضرب عصفورين بحجر واحد. فهو من ناحية يغتال سياسيا زعامات وصلت الى مراكز ومناصب بعد نضال شاق وطويل.. ومن ناحية اخرى فانه يخيف ويدفع للتردد على الأقل- كل من يريد دخول الحلبة لتكوين زعامات جديدة للسود.

بهذه الطريقة أصبحت القيادات السوداء تنفق قدرا هائلا من طاقتها ومصادرها على هدف «البقاء خارج السجن» وهذه غاية لاتختلف كثيرا عن الغاية التى من اجلها استخدمت السلطة الأمريكية أساليب القمع والصدام الدموى مع زعامات حركة الحريات المدنية للسود فى الخمسينات والستينات.. وحتى فى السبعينات، عندما زجت فى السجون بقادة منظمة «الفهود السوداء» حتى بعد أن كانت الحكومة الامريكية- والكونجرس الأمريكى قد أصدرا قوانين الحقوق المدنية للسود، تلك التى صدرت فى عام ١٩٦٤ فى عهد الرئيس **«ليندون جونسون»** وكانت معدة منذ عهد جون كيندى قبل اغتياله فى أواخر عام ١٩٦٣.

وفى ذلك الوقت فان حملة القمع السياسى بما فيها الزج بزعامات السود فى السجون- أدت فى معظم الأحوال إلى دفع الزعامات القليلة التى بقيت بعيدة عن أيدى السلطات إلى مزيد من التطرف واعتماد العنف كأسلوب للمواجهة. وأدى هذا بدوره الى إستشراء ضراوة السلطة فى اجراءتها ضد حركات السود فلم يحل منتصف السبعينات حتى كانت منظماتهم التى لجأت للمواجهة المسلحة قد صفيت.

.. وبعدها بوقت قصير بدأت عملية تشوية الزعامات السوداء التى دخلت فى المضمار السياسى والديمقراطى من مداخله القانونية العادية وأهمها الانتخابات العامة. وتتخذ هذه العملية الآن أبعادا واسعة تتناسب مع ازدياد نسبة السود الذين ينتخبون لمناصب عامة فى أنحاء الولايات المتحدة.. وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد ارتفعت فى السنوات العشر الأخيرة عما كانت فى أى وقت مضى، إلا أنها لاتزال تقصر عن الوصول إلى نسبة السود فى التعداد السكانى الامريكى.

لكن حتى هذا لايرضى المؤسسة الحاكمة.

ولعل السلطة الأميركية ستتابع بدأب عملها ضد القيادات السوداء فى سبيل الوصول الى النتيجة نفسها التى توصلت اليها فى العمل ضد قيادات حركة الهنود الحمر الاختناق التام.

أرشيف اليسار

نقولا حداد
والكلمات وحدها لا تكفى

د. رفعت السعيد

نحن إزاء نوع خـــاص من المفكرين الاشتراكيين.

رجل يقول.. ويكتفى بالقول. مهمته «التنوير» وعلى الآخرين إيجاد سبيل العمل.

ومع ذلك، ورغم ذلك فقد لعب «نقولا حداد» دوراً هاما فى نشر الفكر الاشتراكى وفى فضح مخازى النظام الرأسمالى، فى زمن كان النطق فيه بكلمة الاشتراكية يثير عداوات الكثيرين..

نقولا حداد. لبنانى أتى إلى مصر ليحترف الكتابة. وفى القاهرة تعرف على واحد من اعلام المفكرين اليساريين.. فرح انطون، وكان لبنانيا ايضا. والتقى نقولا بفتاة تتفجر حيوية ونشاطا، تمتلك شجاعة كافية لأن تصدر مجلة نسائية [ربما كانت أول مجلة نسائية فى مصر] هى مجلة «السيدات والبنات» ولأن تترأس تحريرها. وتزوج نقولا من «روز». وتكونت كتيبة رائعة من الثلاثة: نقولا- روز- فرح. وكانت روز هى الشقيقة الصغرى لفرح انطون.

وفى سنة ١٩٠٧ يتلقى فرح- رسالة «من ابن عمه الخواجه **«الياس انطون»** التاجر فى نيويورك يدعوه للرحيل إلى أمريكا لتولى العمل الصحفى فيها، على اعتقاد ان المهاجرين الشوام هناك حقل واسع لبث المبادىء الحره. فبرحها واتفق مع نقولا وروز على مرافقته لاصدار «مجلة الجامعة» مجلة وجريدة يومية وجريدة أسبوعية من هناك فنفذوا هذه الخطه»

[ملحق مجلة السيدات والرجال- سنة ١٩٢٣- (عدد خاص مكدس لتأبين فرح انطون]

وهناك فى بلاد الاغتراب التقى الثلاثة مع **«امين الريحانى»** وميخائيل نعيمه حيث كونوا «الرابطة القلمية» واسهموا معا فى اصدار «الجامعة» و«السائح».. وهناك التقوا بطلائع الفكر الاشتراكى الأمريكى من أمثال يوجين دبس [احد مؤسسى الحزب الاشتراكى الأمريكى] وهنرى چورچ صاحب كتاب الاقتصاد الشهير «التقدم والفقر».. وهناك لمسوا بأنفسهم بشاعة المجتمع الرأسمالى ومايجره على الفقراء من ويلات.



وبينما كانت «الجامعة» تتعثر فى نيويورك بسبب أزمه ماليه عنيفه، هزت العالم أنباء الانقلاب العثمانى الذى قادته حركه الاتحاد والترقى. الخليفة العثمانى المستبد أطيح به. وبدأت الامبراطورية العثمانية عهداً جديداً. وإذ كان فرح خارج نيويورك فقد أرسل إلى نقولا رسالة يقول فيها «ان سرورى بهذا الانقلاب عظيم حتى أنه مضى على يومان وأنا لا أنام من شدة التأثر. لقد حان الوقت للعمل والنهوض بالأمم الشرقية التى استيقظت من سباتها».

[المرجع السباق. ص ١٣]

وحسم الأمر وقرر الفرسان الثلاثة العودة إلى مصر.

ولكن لماذا إلى مصر بالذات..

يقول نقولا حداد «عدنا إلى مصر.. الوطن الذى قضينا عهد الشبيبه فيه، وهو المركز الأوسط لجميع العالم العربى ومنه تنتشر الحلم الوطنية والأدبية انتشار الاشعة إلى جميع الجهات»

* * *

ويبدأ نقولا مرحلة جديدة. سافر من مصر فتى متمرداً ضد الظلم والتفرقة الدينية، ليبرالى الاتجاه، وعاد اليها محصنا بفكر جديد.. الاشتراكية.

وقد تميز نقولا عن غيره من بعض المفكرين التقدميين الشوام الذين أتوا إلى مصر هرباً من طاغوت الظلم العثمانى فوجدوا فى مصر المحتلة مساحة من حرية الصحافة فلم يتمالكوا أنفسهم وبادروا بامتداح المحتلين الانجليز فوضعوا حاجزاً مانعا بين افكارهم وبين الشعب المصرى [أمثال شبلى شميل، ولى الدين يكن].. تميز نقولا عن هؤلاء وفهم عقلية المصرين فهماً عميقاً وكتب معاتبا «شبلى شميل» وأمثاله: «ان تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى هو أمنية كل مصرى، وما من مصرى يقبل مناقشة فيه، ولو قلت له ان هؤلاء الانجليز خدام للنبى محمد (صلعم) لأصر على القول: لا أريدهم. ففى هذا الأمر لايقبل المصرى مناقشة»

ولعلها ليست مصادفة ان «روز» إذ أصدرت رواية «السلطان صلاح الدين ومملكة اورشليم» التى كتبها فرح انطون وأصدرت روز طبعتها الثانية بعد وفاته.. قد أهدت الرواية إلى «روح الوطنية المصرية.. إلى الرئيس العظيم سعد، وكفى بسعد دلالة على النبل والوطنية والتضحية».

[مقدمة الطبعة الثانية- ص٢]

* * *

وتتفجر ثورة اكتوبر الاشتراكية ١٩١٧. وتتفجر معها وفى مواكبتها فى الساحة المصرية.. عشرات الاسئلة، وعشرات الاتهامات.

ويكون نقولا حداد جاهزاً للاجابة على الاسئلة وللرد على الاتهامات. ومضى زمن كان فيه نقولا حداد وكأنه حارس الاشتراكية وممتلك مفاتيح فهمها..

وفى عام ١٩١٨ ينشر فى «الهلال» مقالا ضافيا يحاول فيه الاجابة على الاسئلة المتكاثرة، والرد على الاتهامات المغرضه..

ويبدأ نقولا مقاله المعنون «الاشتراكية ماتطلبه، ومالاتطلبه» قائلا: «بعد أن طلعت على ماجاء فى الهلال الماضى تحت عنوان «حل المشكلات الاجتماعية الكبرى بمشاركة العمال» رأيت إنه إذا لم يذيل بإيضاح قضية الاشتراكية كما تنقت وتصفت أخيراً، بقى الذين لايعلمون شيئاً عن حقيقة الاشتراكية- وهم كثيرون على ما أظن- متورطين فى إعتقادهم السيىء بها».

ويمضى نقولا: «ان مذهب الاشتراكية منطقى معقول، وهو مبنى على سنة إجتماعية إقتصادية منصفه، ويقضى بقلب النظام الاقتصادى الحاضر ووضع نظام جديد»

..«ووجه الاجحاف فى النظام الحالى الذى يشكو منه الاشتراكيون هو أنه يفضى إلى تجمع الثروة التى هى ثمرة تعب العمال وحدهم فى أيدى فئه من الناس، وحرمان العمال من هذه الثمرة.. فقد إستطاع أفراد قلائل ان يجمعوا فى حياتهم من الأموال مالا تتصوره مخيلة، فى حين ان ألوفاً من العمال يتسولون عملا يتعيشون منه فلا يجدونه. اما النظام الذى يبتغيه الاشتراكيون فيمكن إجماله بكلمتين وهما: نقل الشركات وجميع المرافق التى يعمل فيها مجموعة عمال، وجميع العقارات من أيدى ذويها.. إلى أيدى الحكومة بحيث تصبح هذه المرافق المنتجة للثروة ملك الأمة، وبدلا من ان تكون ملكا لفئة من الناس يبتزون أرباحها وحدهم، تصبح الأمة كلها مساهمة فيها وأرباحها تعود للأمة كلها»

وفى ١٩٢٠ يصدر نقولا حداد كتابا بعنوان «الاشتراكية»

ويمتلك هذا الكتاب القليل الصفحات [مائه صفحة] قدراً كبيرا من القيمة. فهو لم يشرح فقط ما هى الاشتراكية، وانما شن هجوما حاداً ضد النظام الرأسمالى»

كم أتمنى ان يعاد طبع هذا الكتاب الآن، لعله يذكر البعض أو يعيد تذكيرهم بمساوىء وجرائم النظام الرأسمالى.

نقولا حداد يتحدث عن النظام الرأسمالى قائلا: «هو النظام الذى يطلق العنان لسنة التنازع بين الأفراد بحيث يمكن القوى من ان يتمتع بقيمة تعب الضعيف،.. وبعبارة أخرى يسمح للقوى ان يعيش عاله على الضعيف، وهو نقيض الاشتراكية التى تقضى بأن يتمتع كل فرد بنتيجة تعبه كلها على إعتبار ان الناس وهم مشتركون فى الاعمال يجب ان يتقاسموا ثمراتها كل على قدر قيمة عمله»

... ونقدم نماذج من إدانته للنظام الرأسمالى..

«خمسة آلاف أمريكى أى ١: ٢٠٠٠٠٠ من السكان يملكون ثروة الولايات المتحدة كلها تقريباً»

وعندما يواجه بحجة ان البعض ذكى ويمتلك قدرات ذهنية وعملية كبيرة ولهذا يستحق مايتمتع به من ثراء.. يلجأ إلى الارقام..

«فرئيس الجمهورية الفرنسية يجب ان يترأس الجمهورية اكثر من ٤١ عاما وان يوفر كل ماهيته حتى يجمع المليون. وكذلك رئيس الجمهورية الأمريكية يجب ان يترأس الولايات المتحدة خمسين عاما كى يجمع المليون.. وعلى المليونير روكفلر أن يترأس الولايات المتحدة عشرة آلاف سنة حتى يتمكن من جمع ثروته الحالية هذا اذا لم ينفق مليما واحداً من ماهيته»

ويمضى نقولا حداد فى كتابة مهاجماً النظام الرأسمالى فى عنف كاشفا عيوبه، رافضا كل محاولات تسكين الاوجاع فى هذا المجتمع بمورفين الاصلاحات.. «نحن نريد ان ينال العامل حقه، وان يتمتع بثمرة عمله، وأن يغاث وقت الضيق، بحق له، لابصدقة عليه» ويختتم نقولا كتابه الرائع بفصل ختامى عنوانه «مصير العالم إلى الاشتركية»

..وفى عام ١٩٢١ يعلن الاشتراكيون

المصريون تأسيس حزبهم، لكن نقولا حداد يبقى بعيدا عن الحزب مكتفيا بدوره كمفكر. وان كان قد حاول أن يرد عن الحزب بعض الهجوم..

فعندما هاجم الشيخ التفتزانى الحزب.. والاشتراكية معلنا مناهضة الاشتراكية للدين رد نقولا حداد بمقال فى الأهرام [١٣-٩-١٩٢١] يؤكد للشيخ «ان الاشتراكية ليست كما يفهم من مقالته بتاتا.. وان الاشتراكية عقيدة اجتماعية ولاشأن لها بالمسائل الدينيه، وان كانت أكثر توافقا مع الاديان من سائر النظامات الغابره والحاضره»..

وتبدأ معركة صراع طبقى ضار. ويفضل نقولا حداد ان يتباعد عن التصادم، وان ظل يخوض معركة التنوير ومعركة النضال من أجل الاشتراكية وضد الرأسمالية.. وإنما تحت عناوين أخرى.

ويصدر نقولا كتابا اكاديميا موسوعى المعرفه اسماه «علم الاجتماع»

ولكن اسطر هذه الموسوعة تتسع للمزيد من التصدي لبشاعة النظام الرأسمالى.. فهو يؤكد «ان العمل فى ظل هذا المجتمع هو نوع من الاسترقاق».. «فالانسان لم يتطوع للعمل والكدح لأكثر من مقتضى حاجته من تلقاء نفسه بل كان مكرها على ذلك»

..«فالعامل ملزم ان يعمل لأجل معاشه ولأجل بذخ صاحب العمل أيضا. وإلاَّ فيموت»

[نقولا حداد. علم الاجتماع- ص١-ص٢٣٥]

ويؤكد نقولا انه لايمكن للديمقراطية الحقيقيه أن تتواجد فى ظل الرأسمالية.

..«فما دامت الديمقراطية الحاضرة ناقصة، لاتزال تسمح بالتفاوت الاقتصادى، اى مادامت لم تطبق على أساس المبادىء الاشتراكية، ومادام مباحاً للافراد ان يجمعوا الثروات الطائلة، فإن السلطة سوف تغتصب إغتصاباً حتى من تحت ذقن الديمقراطية، لأن السلطة الأولى لم تزل للمال، مع انه يتعين ان تكون للعلم والاخلاق»

ولايلبث نقولا ان يلحق بالمجلد الأول مجلداً ثانياً بعنوان «تطور الهيئة الاجتماعية» وفيه أيضا يواصل نقولا حداد معركته «لايستطاع تقرير الحق الاقتصادى» على قاعدة الديمقراطية مالم تتقلقل الانظمة القائمة، وتتزعزع وتتداعى.. ولايستطاع بناء نظام إقتصادى جديد الا بهدم كل نظام ذى علاقة بالاقتصاديات الرأسمالية.. الا إذا ألغيت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، واصبح كل ذى قيمة ملكا للأمة، وتحت إدارة الحكومة، وصار كل شخص عاملا او موظفاً عند الحكومة، يأخذ أجرة عمله، ويشترى منها حاجته، أويستأجر منزله» [ص٣١٣].

وفى كل خطوه يتمسك نقولا بالحرية، فهى عنده أساس كل تقدم.. «وكل قوة تخنق هذه الحرية تعد مجرمة، ويحق للشعب الذى تخنق حريته ان يخرج على هذة القوة ويتمرد عليها ويقهرها.. إذ ان أساس شرعية كل سلطة هو إطلاقها الحرية للجمهور الخاضع لها.. وحيث إنتفت هذة الحرية أصبحت السلطة غير شرعية»

ويواصل نقولا حداد معركته فيصدر كتابا ممتعا آخر هو «علم أدب النفس» ولعله أول محاولة عربية لتقديم تفسير علمى وتقدمى للانفعالات والسلوك والإرادة والجمال والضمير والفضائل والرذائل والحقوق والحرية..

وهو يتمسك فى دراسته هذه بمعيار أساسى: الحرية والعداله «فالحرية هى شاهد على إنسانية الانسان» والعداله «هى معيار الضمير ان تحققت تحقق»

ويتحدث عن «المثل الأعلى فيؤكد انه من يتفانى فى خدمة المجموع «فشخصية الانسان قائمة بوقف الذات على عمل الخير للآخرين، ففى إبتغائه الخير للأخرين يبتغى الخير لنفسه، وعندما يبتغى الخير لنفسه وحده يكون منتحراً، وحين يحب نفسه وحده!! يبغضها، وحين يحرص على ذاتيته يفقدها، وبالعكس فإنه حين يعرض نفسه للتفانى فى مصلحة الجمهور.. يجدها»

[نقولا حداد- علم أدب النفس- ص١٧]

ويكتب نقولا حداد كثيرا عن «الجاذبية الأرضية» وعن «السلام العالمى» وعن «الحب والزواج» و«مرشد الشبيبه».. وفى كل مايكتب يتحايل ليضع بين السطور دفاعا عن الاشتراكية ونقداً لاذعا للرأسمالية..

* * *

ويضيف نقولا حداد إلى رصيده الابداعى سلسلة من الروايات والمسرحيات الممتعه.

«ثورة عواطف»، «زغلولات مصر»، «جمعية إخوان المهد»، «فرعون العرب عند الترك»، «حواء الجديدة» «ثورة فى جنهم»، «حركات السيدات فى الانتخابات»

والرواية الأخيرة تتحدث عن أسرة أقطاعية استطاع «الخولى» الذى عمل لديها ان يصبح غنيا، يدور الصراع بينه وبين «الاقطاع» المتزمت و«الرأسمالية» المنطلقه.

ويصبح الرأسمالى عضواً فى مجلس النواب ويتقدم ابنه للزواج من ابنة الاقطاعى فترفض الأم.. رفضا قاطعا فكيف يتزوج ابن «الخولى» ابنة «الاقطاعى»

ويرد عليها «الخولى» السابق.. انى صائر عضوا فى البرلمان ياهانم.. وسأصير بيكا، وبعد ذلك باشا، واذا رغبت يوما ان تكونى زوجتى فسأرفضك بلاشفقة ولارحمة، اما ابنى فسوف يتزوج ابنتك وستكونين له حماته الطائعة شئت أم أبيت لأنه سيكون وزيراً ثم رئيسا للوزراء» ويقدم نقولا نبوءته بانتصار الرأسمالية فى معركتها ضد الاقطاع..

..ويلخص نقولا معركة الاقطاع فى عباره ترد على لسان زوجة الاقطاعى «نحن نقاتل من أجل الحكم الذاتى بشرط ان يكون الحكم فى يدنا نحن الأعيان، وليس فى يد الاجلاف والاغبياء»

* * *

وبرغم ان نقولا حداد قد آثر السلامه.

وفضل ان يكتب وفقط، دون ان يشارك فى اى فعل حزبى.. فإنه قدم لمصر تراثاً فكرياً راقيا، واسهم وبجدية فى معركة «التنوير» المصرية، واسهم فى الدفاع العملى والمنطقى عن الاشتراكية وفى ادانة النظام الرأسمالى ادانة شاملة.

ومضى نقولا حداد تاركا لمصر ثروة فكرية نادره.. وايضا ابن اخيه د. فريد حداد.

واذا كان العم قد افلت، فقد دفع ابن الاخ الثمن كاملا..

الطبيب فريد حداد إنغمس فى صفوف الحركة الشيوعية فى الأربعينات.. سجن فى قضية الشيوعية بالمنصورة عام ١٩٤٨، وافرج عنه ليذهب إلى المعتقل فى هايكستب ثم الطور.

ويواصل فريد حداد النضال ليعتقل من جديد عام ١٩٥٩.. وفى معتقل ابو زعبل يسقط شهيدا تحت وطأة تعذيب وحشى.. ليسدد ضريبة النضال عن نفسه.. وعن عمه.





سحر رامى وأحمد زكى فى «كابوريا»

من "كابوريا" إلى "رغبة متوحشة"

بعيداً عن "الواقعية"، أم بعيداً عن الواقع؟!

أحمد يوسف

بدأت رحلة «خيرى بشارة» مع السينما الروائية بفيلمه «العوامة ٧٠» (١٩٨٢)، وعبر أفلامه «الأقدار الدامية» (١٩٨٢)و «الطوق والأسورة» (١٩٨٦) اكتسب احتراماً هائلاً من النقاد، لما يتمتع به من مهارة حرفية عالية، ونزوع جمالى نحو بعض ملامح الأسلوب الواقعى، وإن ظلت أفلامه بعيدة عن الوصول إلى الجماهير. وبدءاً من فيلمه «يوم مر.. يوم حلو» (١٩٨٨)، بدأت تراوده الرغبة فى الاقتراب من الذوق الجماهيرى، وهى الرغبة التى بدت مستحوذة- فى النصف الثانى من الثمانينات- على معظم صناع السينما المصرية الجديدة، الذين بدأوا بدورهم مثل خيرى بشارة- بالتمرد على الطريق التقليدى لتراث السينما المصرية وأنماط أفلامها، لكنهم عادوا، فى محاولة للتوفيق مع هذا التراث، لتلك الأنماط ذاتها، وإن ظل اهتمامهم بالواقع يتسم بقدر من الوضوح والوعى.

لم يكن غريباً أن يلجأ «على بدر خان» إلى عالم الفتوات الرحيب، بكل شاعريته ومذاقه الشعبى فى فيلمه «الجوع»، أو ان يسبر «بشير الديك» عالم الفواجع الانسانية الدامية فى «سكة سفر» و «الطوفان»، وأن يحاول «عاطف الطيب» أن يتلاعب بالحبكة البوليسية فى «كتيبة الاعدام»، ويقوم «شريف عرفة» منذ أول أفلامه باستغلال تراث السينما الغنائية الراقصة فى «الأقزام قادمون» و«الدرجة الثالثة» و«سمع هس».

لقد (بدا) أن ذلك الهم والاهتمام العميقين بالتعبير عن الواقع المصرى، ممتزجاً بالرغبة فى اجتذاب الجماهير، وراء تحول خيرى بشارة فى «يوم مر..» نحو التعاون مع النجمة الكبيرة «فاتن حمامة»، فى موضوع لايخلو من الميلودراما، وهى التجربة التى شجعه نجاحها النسبى إلى تكرارها مع «أحمد زكى»، بعد أن أصبح نجماً جماهيرياً، فى «كابوريا» (١٩٩٠)، وأخيراً مع نادية الجندى فى «رغبة متوحشة» (١٩٩١). فهل حقق الفيلمان المعادلة الصعبة بين الأصالة الفنية والنجاح الجماهيرى؟

عودة إلى فقراء السينما المصرية!

فى «كابوريا» يكون حسن هدهد (أحمد زكى» هو نموذج البطل الآتى من عالم الفقراء، لكن الإبن يتمرد على أبيه صانع الزجاج العجوز، كما يتمرد على طبقته، ويحلم بأن يصبح بطلاً للملاكمة، فيبدأ حياته فى حلبة بدائية فى ساحة حيه الشعبى، لكنه لايفعل شيئاً جدياً لتحقيق أحلامه بالفوز فى المسابقة الأوليمبية، ويستخدم قوته البدنية لفرض إتاوة على من يلجأون إليه يطلبون مساعدته. ويلتقى حسن هدهد مع عالم الأغنياء، ممثلاً فى «حوريه بشكى» (رغده) التى ترى فيه موضوعا لبعث البهجة والتسلية فى حياتها المرفهة الغارقة فى بحار الملل، فتستخدمه فى المراهنة ضد زوجها سليمان (حسين الامام) فتراهما يقيمان مباريات للملاكمة بديلاً عن مراهنات صراع الديوك التى لم تعد تثير اهتمامهما.

لكن حورية سوف ترى فى حسن هدهد أيضاً موضوعاً لإثارة، عواطفها تارة أو للانتقام من خيانة زوجها لها تارة أخرى. بيد أن الفتور سرعان مايدب فى حياتها من جديد، عندما يستنفد وجود حسن فى عالمها كل أغراضه. إن بطلنا يحاول أن يبقى على مكانه ومكانته عندها، وكأنه قد رضى إلى الأبد أن يكون ظلاً تابعاً لها، وكائناً طفيلياً فى مجتمع الأغنياء، فيخترع مباريات للمراهنة أكثر طرافة وإثارة، لكنه فى صحوة مفاجئة للضمير، يقرر أن يعود لطبقته، ويرمى بكل الأموال التى كسبها فى مباراته الأخيرة، ويمضى إلى حيث تسكن حبيبته الفقيرة، ويصعد على أكتاف أصدقائه إلى نافذتها لينال منها قبلة، ويحدثها فى (مونولوج) يختلط فيه اليقين والغموض، الواقع والرمز، التقرير والشعر: (كنت با احارب وغلبت، والفلوس طارت.. أناها ارجع شغلى تانى، وها اتمرن واخش الأولمبية.. وأنا نايم قرصتنى نحلة، ومادام فيه نحل يبقى النهادرة جميل).

لقد عاد حسن هدهد بإرادته خاوى الوفاض من رحلته بحثاً عن المال داخل عالم غامض فى قلب مدينة القاهرة.

خيرى بشارة

أما سيد غزال (محمود حميدة)، بطل فيلم «رغبة متوحشة»، فسوف يبحث عن الثروة فى كنز مدفون فى مكان أكثر غموضاً فى قلب الصحراء، بالقرب من كوخ تعيش فيه ثلاث نساء: ناهد (نادية الجندى) الأرملة الشابة صاحبة المزرعة الصغيرة التى أنشأها زوجها قبل سجنه بتهمة الجاسوسية، وابنتها الصغيرة راقصة البالية وفاء (حنان الترك)، وشقيقة الزوج سميحة (سهير المرشدى) التى ضيعت حياتها هباءً، وها هى تسعى بدورها إلى الثروة التى ستنقذ بقية أيامها من الضياع.

سوف تختلط دوافع البحث عن المال، مع التقاء غرائز الرجل الخارج لتوه من السجن بغرائز النسوة الثلاث. حتى أن سيد غزال ينصب نفسه راعياً لهن، أو قل فحلاً يروى ظمأهن الجنسى، لكن ناهد فى انقلاب مفاجئ تصمم على التخلص منه، فتلقيه إلى قاع حفرة الكنز وقد أصبح قاب قوسين أو أدنى منه، فيقع على نصل المعول الحاد، ويلفظ أنفاسه الأخيرة بين زراعى سميحة التى لحقت به تواسيه، لكنها تجد نفسها تواجه الموت معه، بعد أن قطعت غريمتها ناهد الحبل الذى يفضى إلى خارج الحفرة. وتمضى ناهد مبتعدة عن البئر العميق وهى تنعى مصيرها البائس، بعد أن أدركت أنها قتلت الرجل ظلماً، لاعتقادها الخاطئ أن له علاقة آثمة مع ابنتها المراهقة العذراء.

أحمد زكى ،رغدة وسحر رامى وآخرون فى فيلم «كابوريا»



رغبة مشروعة، ولكن..

فى الفيلمين معاً، نلحظ تلك الرغبة الجارفة عند «خيرى بشارة» فى تحقيق النجاح الجماهيرى، فى استخدامه لبعض من (التوابل) السينمائية التقليدية. ففى «كابوريا»، يحتشد الفيلم بمباريات الملاكمة، وبالاغنيات التى تستخدم أكثر الألفاظ والمعانى غرابة وعبثية. وفى «رغبة متوحشة»، تكون الورقة الرابحة هى «نادية الجندى»، التى خلعت على نفسها لقب (نجمة الجماهير)، بشخصيتها التقليدية التى عاشت بها فى كل أفلامها، وبطريقتها المعتادة فى أداء (إفيهاتها) اللفظية والحركية، وبرقصاتها التى تصر على أن تحشرها حشراً فى سياق الفيلم.

قد تبدو تلك الرغبة فى اجتذاب الجماهير، عن طريق الوفاء بما يطلبه الجمهور من عناصر (الفرجة)، قد تبدو فى رأى بعض النقاد نوعاً من تقديم الفنان لبعض التنازلات التى لن تنتهى إلا بفقدان الأصالة الفنية، والخضوع الكامل للثقافة السائدة. لكن تلك الرغبة من وجهة نظر أخرى هى رغبة مشروعة فى ظل ظروف ثقافية متدنية، تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، مما قد يخلق هوة عميقة بين المثقفين والجماهير، وهى الهوة التى لن تفضى بدورها إلا إلى تكريس الحاضر الثقافى السائد.

وطالما تحدث «بريخت» عن قدرة الفنان الراعى، فنياً وسياسياً، على تحقيق التوازن بين المتعة والرسالة معاً، بشرط أن يتسلح الفنان بنظرة صحيحة وعميقة للواقع.

لكن هناك بعض المؤشرات، فى فيلمى «خيرى بشارة» الأخيرين، وربما فى أفلامه السابقة أيضا، على رؤية (انطباعية) عن الواقع، وقد تستمد تلك الرؤية من الواقع بعض الظلال، لكنها تبتعد دائماً عن جوهره الحقيقى، ولاتبقى منه إلا على قشوره.

ففى تلك الأفلام تختفى الأبعاد الاجتماعية للشخصيات الرئيسية، لتقع فى فخ الأنماط الساكنة والمصطنعة، لاتكاد تلحظ علاقة حقيقية بينها وبين ظروفها الاجتماعية. فكل من «حسن هدهد» أو سيد غزال ليس إلا بطلاً لامنتمياً، صعلوكاً وجواباً للآفاق، مسجوناً داخل ذاته بالقدر الذى تراه أيضاً مسجوناً فى «العالم الفيلمى المغلق. قد تلحظ بعض شذرات تلمح إلى الجذور الطبقية للشخصيات، لكنك لن تشعر أبداً أنك قد قابلتها يوما فى الحياة، أو أنها حالة يمكن أن تتكرر فى الشخصيات الثانوية التى تراها على الشاشة فى خلفية الأحداث، أو فى سياق الحياة الواقعية فى تدفقها المستمر.

إن هذا العالم السينمائى المغلق فى أفلام «خيرى بشارة» الأخيرة، ينزع عن الدراما دفئها وحرارتها، حتى عندما تبدو الميلودراما الساخنة هى موضوع الفيلم نفسه. فكل التطورات، والانعطافات، وحتى الانقلابات الدرامية، تظهر على الشاشة فى تجاور وتعاقب محايدين، لايعطيان اهتماماً حقيقياً بدوافع الشخصيات أو مبررات تطورها الدرامى، فحسن هدهد يقرر فجأة- أن يرمى فى وجه الأغنياء بالثروة التى اكتسبها منهم ليعود فقيراً كما بدأ، وسيد غزال، الباحث النهم عن الثروة، يقرر أيضاً فجأة أن يتخلى عن أحلامه ويرحل، ليتوقف فى مقهى قرية صحراوية، يرقص مع بدو الصحراء، ليتراجع فجأة مرة أخرى، ويصمم على أن يعود ليبحث عن الكنز، دون أن تعرف أبداً جذوراً لتلك الانقلابات الدرامية فى تكوين البطلين، كما لن تعرف سبباً للانقلابات فى حياة شخصيات أخرى، مثل حورية فى «كابوريا» وناهد فى «رغبة متوحشة».

وبالقدر الذى تختفى فيه الجذور الاجتماعية للشخصيات، سوف يختزل الواقع، داخل العالم الفيلمى، إلى مجموعة من الغرائز البدائية الساذجة، التى تخلو من الظلال الانسانية الرقيقة الدقيقة، مما يجعل المشاهد- على عكس مايطمح خيرى بشارة إليه- يفقد التعاطف مع الشخصيات جميعها، وكل مايبقى فى ذهن المشاهد ليس إلا رسالة

لقطة من «رغبة متوحشة»



فاتن حمامة
محمد منير
في
«يوم حلو
ويوم مر»

أخلاقية، لاتدعوه إلى فهم الواقع وتغييره، وإنما إلى قبوله والامتثال له، عندما يبدو الجميع، الفقراء والأغنياء، الطيبون والأشرار، مدانين ملوثين.

في مشهد من فيلم «كابوريا» يواجه حسن هدهد أهل حارته الفقراء، فيدافع عن نفسه في مونولوج طويل: (أنا عملت إيه؟ أي واحد فيكم هايلاقي قرش تعريفة في صفيحة الزبالة هايوطي عليه ياخده أنا اتبهدلت وانضربت عشان قرش آخده بعرق جبيني.. أنامش أحسن من حد، لكن مفيش كمان حد أحسن مني)!

إن ذلك الدفاع الذي يقدمه الفيلم عن بطله، يذكرك بمونولوج آخر في فيلم «رغبة متوحشة»، يصوغ فيه سيد غزال فلسفته في الحياة، تلك الفلسفة التي ورثها عن أبيه، وتبدو كأنها الحكمة الصافية: (عشان تبقى راجل، لازم تحارب الدنيا)، وإن اقتصر هذا (النضال)، داخل العالم الفيلمي الضيق، على البحث عن المال والنساء.

الانطباعية:

في مثل هذا العالم المغلق حيث يفقد الواقع حرارته، لايبقى أمام البشر إلا أن يتحولوا على الشاشة إلى موضوع للوحات فوتوغرافية تشبه (الطبيعة الصامتة)، قد تستدعي إلى ذاكرتك على نحو ما بدايات **خيري بشارة** التسجيلية، لكنها تخلو من أي دلالة واقعية، عندما تشعر أن هؤلاء البشر ليسوا في سياق الواقع الحقيقي إلا جزءاً منعزلة، وأنهم على الشاشة ليسوا إلا وسيلة لاضافة بعض العناصر الجمالية الخالصة، دون أن يصبحوا أبداً جزءاً عضوياً من النسيج السينمائي.

إنها النزعة الجمالية التي تصنع من الكادر السينمائي نفسه بناءاً مغلقاً، دون أن يوحي لك أبداً، أو يشير إلى أنه يمتد خارجه إلى واقع متنام بلانهاية. لقد أصبح هذا البناء المغلق على ذاته، والمكتفي بذاته، هو البداية والنهاية في أفلام خيري بشارة الأخيرة: في الموضوع، وفي السياق الاجتماعي للأحداث والشخصيات، وفي التوزيع المحايد لمناطق التوتر الدرامي، وفي تكوين الصورة أو الكادر السينمائي، حتى أن الفيلم يتحول إلى صورة لواقع خيالي، قد تجمد في لحظة جمالية.

إن أفلاماً مثل «كابوريا» و«رغبة متوحشة»، التي تحاول أن تقترب من الجماهير، تبتعد بها عن الواقعية، التي يتحدث عنها اليوم **خيري بشارة**، صاحب الموهبة الحقيقية، في أحد أحاديثه الصحفية، مؤكداً أن طريق الواقعية قد أصبح طريقاً مسدوداً، وأن على الفنان السينمائي- في رأيه- أن يقدم واقعاً (من الخيال الخاص، فهي مسألة نسبية ورؤية انطباعية حرة).

وتلك هي حقاً نصف الحقيقة حول الواقعية (التقليدية)، لكن الواقعية قد تشمل- في جوهرها- أفلاماً قد تعارض الشكل الواقعي وترفض الأساليب التقليدية للأفلام الواقعية، بل إنها قد تشمل أيضاً أفلاماً قد تكتسي رداءاً سيريالياً.

لكن الأكثر أهمية، هو أن يقوم الفنان السينمائي، أياً كان أسلوبه الفني الذي يختاره، بأن يضع الواقع في مكان الفحص والمراجعة، وأن يكون داعياً بأن رسالته الحقيقية هي تقريب المشاهد من واقعه، ومن فهم هذا الواقع من أجل تغييره.

ولقد قرر **خيري بشارة في أفلامه** الأخيرة أن يحاول الاقتراب من الجماهير، لكنه قرر أيضاً لا أن يبتعد بها فقط عن الواقعية، وإنما أن يبتعد بها أيضاً عن الواقع وحرارته، ليصبح على الشاشة واقعاً بلا طعم، وإن كان غارقاً في طوفان من التوابل الجماهيرية اللاذعة!

أحمد زكي، في فلهم «كابوريا»



«مملوك فى الحارة»

وبطل السيرة الشعبية ..

ماجدة موريس

فى بداية العام الحالى- يناير ١٩٩١- عرض التليفزيون للمؤلف محمد ابو العلا السلامونى والمخرج حسين حامد مسلسل (الحب فى عصر الجفاف) الذى يتناول مرحلة تاريخية هامة هى عصر حكم المماليك لمصر. ويركز على (على بك الكبير) المملوك الذى توحدت مصر فى عهده، بعد طول انقسام وتشرذم كما استطاع لفترة الوصول بها إلى الاستقرار الداخلى فأصلح موازين العدل التى اختلت، وجعل الأمن مستتبا لايخشى أحد على عرضه أو ماله، للدرجة التى جعلت المصريين الثائرين ضد المماليك دوما يكونون كتائب للدفاع عن على بك الكبير عندما لاحت بوادر هزيمته بفعل خيانة اخلص اعوانه وساعده الايمن (محمد بك ابو الذهب).

وفى (الحب فى عصر الجفاف) حافظ المؤلف على شخصيات تلك المرحلة، وعلى التواريخ نفسها، والأحداث والوقائع وأن أحتفظ لخياله بمرونة يسمح بها العمل الدرامى وأحتفظ لنفسه كصاحب وجهة نظر برؤيته الخاصة التى وصلتنا من تفاعل الايجابى والسلبى، العام والخاص داخل الشخصيات والأحداث.

ومنذ أسابيع ، عاد التليفزيون ليعرض- على نفس قناته الأولى- عمل درامى آخر عن عصر المماليك.. ولكن المسلسل هذه المرة كان يستلهم السيرة الشعبية وليس التاريخ بدئا من عنوانه الذى اختاره له مؤلفه يسرى الجندى (مملوك فى الحارة) والاخراج لأبراهيم الشقنقيرى.

والمملوك هنا هو بيبرس أو الملك الظاهر بيبرس أحد أهم ملوك أو سلاطين المماليك والذى أتصف بالشجاعة الكبرى فى مواجهة اعداء مصر من الفرنجة والتتار، وهزمهم اكثر من مرة بالإضافة لذكائه وحكمته وفهمه العميق لأمور الحكم وشئون الرعية، وهو ما أهله لمكانة متميزة لدى مؤرخى تاريخ العصور الوسطى، وكتاب التاريخ الرسمى للدول والحكومات والحكام.

أما السيرة الشعبية فقد وضعت بيبرس فى مكانة أخرى واسبغت عليه من فيض محبتها الصفات التى تجعله فارسها الملائم، وتجعلها أكثر أطمئنانا إليه بهذه الصفات.. فيكف قدم (مملوك فى الحارة) فارس التاريخ والسيرة بيبرس؟

دخل القصور وانحاز للحرافيش

إن أول سمات (بيبرس) فى المسلسل هو روحه النضالية القومية ضد الفرنجة وهو لم يزل بعد فى رحلة القدوم من موطنه المجهول فى صحبة تاجر الرقيق (على بن الوراقة). فعندما يصل معه إلى الشام يشارك فى الهجمات والمناوشات التى تدور بين بعض الفصائل المحاربة للفرنجة والمحتلين، ويكاد يدفع حياته ثمنا لشجاعته وثمنا لهدنة بين أحد أمراء الميليشيات فى الشام، وبين العدو.

أما ثانية سمات (بيبرس) فى المسلسل فهى انحيازه المطلق للحرافيش أو عوام الناس فى وقت فتحت له ابواب القصور على مصاريعها وبدأت رحلة صعوده إلى القمة وحظى بتأييد وحب الملك الصالح الذى رأى فيه الأمل و انقاذ الحكم من ايدى محترفى السياسة والطامعين فى كرسى العرش. وقد بدأ هذا الانحياز والتحالف مع الحرافيش منذ وصول المملوك إلى القاهرة وتعرفه على (عتمان بن غزية) اللص الذى سعى لاقتناص مايستطيع بنفسه كفرا بعدالة الكبار التى تطبق على الحرافيش فقط. ومنذ اللحظة الأولى يلتصق «بيبرس» بعتمان، ويجد كل منهما فى الآخر مايحتاجه فينفذ الأول إلى الحقيقة من خلال عيون الثانى بعد أن يقنعة بالتوبة لأنهما سيحققان معا الذى عجز (عتمان) عنه بأسلوبه، وبمفرده.

وتمضى الأحداث فى المسلسل من خلال السيرة- لتحقق لبيبرس نجاحات فريدة فى اقرار العدل والضرب على أيدى المفسدين وخربى الذمم ولصوص السوق السوداء، بالإضافة إلى جبهات أخرى يخوضها مثل قتال الفرنجة وتأمين الحدود، وابطال مؤمرات الوزير (ايبك) ومقدم الدرك، وجواسيس الفرنجة والروم الذين وصل أحدهم (ويدعى جوان) إلى رتبة (قاضى القضاة) وحتى يكتمل للسيرة بغيتها من تصعيد البطل المجهول

الهوية فهى تعيد له هويته فى شكل ملائم لها- للهوية وللسيرة معا- وهو أن هذا البطل مستحيل الا يكون مصريا ومن ثم يتضح فى الحلقة الأخيرة أن بيبرس ماهو إلا الطفل (محمود) الذي ضاع من أمه صغيرا وكانت العلامة المميزة على كتفه هى الدليل والبرهان على أنه مصرى لحما ودما.. وبذلك يصبح مستحقا لكل هذا الحب والتمجيد.

هوية بيبرس..

وبالطبع، فإنه فى اطار السيرة، لن نناقش التزام المسلسل بالتاريخ، بل لن نناقش التاريخ اصلا طالما كتب «يسرى الجندى» فى مقدمة الحلقات أنها عن (السيرة الشعبية) فهى قضيته محسومة، وطريق آخر مختلف عن كتابة عمل تاريخى، وهما طريقان لايتقابلان لأنهما فى الحقيقة متفاوتان، فالتاريخ هو صناعة المتخصصين والمحترفين ووجهة نظر الملوك والكبراء غالبا أما السيرة فهى تعبير عن وجهة نظر من أهملهم التاريخ والذين قاموا بصياغة مقاييسهم ومعاييرهم الخاصة فى البطل والبطولة بعيدا عن مواصفات البطولة الرسمية- ومن هنا إفتقدت سيرة بيبرس- كما قدمها المسلسل- المنطق الكافى أحيانا، كما افتقدت الحبكة الدرامية فى اجزاء منها ونزعت إلى الميلودراما البعيدة عن روح العمل نفسه فى النهاية عندما تم اكتشاف أن المملوك بيبرس ماهو إلا مجرد ابن أم محمود مع أن هذا لم يغير شيئا فى الأمر، لا بالنسبة لسلوكيات بيبرس تجاه المصريين وانجازاته، ولابالنسبة لحقيقة أنه أحب هذه



أمينة رزق

البلاد وناسها مثلما أحبوه- وأن كان هذا (الاكتشاف) مقبولا فى إطار السيرة فهو أضعف الاجزاء فى إطار الدراما. وفى إطار مصر وتاريخها الذى لايعرف التعصب ضد الأصول الاخرى، أما السيرة فهى تريد بطلها خالصا من كل مايشوبه.. ومن هنا يأتى الفارق الكبير الذى لابد وأن يدركه المشاهد وكان على التليفزيون أن يبادر بتقديم مناسب فى البداية للعمل لأنه يذهب لملايين العقول المتفاوتة تفاوتا شديدا.

وبالرغم من أن التليفزيون قدم بالفعل منذ عامين مسلسلاً آخر مستلهماً عن السيرة لنفس المؤلف والمخرج هو (على الزيبق) إلا أن سيرة الملوك تختلف عن الصعاليك على مايبدو.. فقد مر (على الزيبق) بلا هجوم عنيف أو اتهامات للمؤلف بالخلط والافتراء على التاريخ كما حدث مع تاريخ الملك بيبرس. لكن عزاءه الوحيد - وعزاءنا- أن السيرة نفسها لاتفرق بين هذا وذاك بشكل طبقى وتضعهما معا فى نفس سلم البطولة والتمجيد.

تجسيد البطولة- لاسردها

بقيت قضية هامة تخص الدراما وليس السيرة، فقد اعتمد مسلسل (مملوك فى الحارة) على الراوى بشكل هامشى من خلال تلك المشاهد الجميلة له هو وربابته وسميعته والحانه، لكنه لم يخرج عن هذا النطاق كثيرا فى صلب العمل الدرامى، فما نعرفه عن بطولات بيبرس كان يصلنا غالبا من خلال الحوار، وليس- من خلال الأحداث والمعارك والبطولات التى أهلت هذا البطل لتلك المكانة الرفيعة فى السيرة الشعبية، وليس من شأن المشاهد أن الامكانيات التليفزيونية لاتسمح بتصوير واقامة معارك توازى ماكتب عن الشخصية، وأن المخرج ركز على اللقطات الكبيرة والبعيدة ليوحى لنا بالعصر من خلال الديكورات والملابس. فهذه كلها عمليات مساعدة لابراز صلب الدراما أو السيرة هنا... لكن أين الدراما أو الافعال التى جعلت من بيبرس هذا البطل؟ أنه كان طوال الوقت يتمشى فى الاسواق أو يتحدث فى بيت عتمان أو مع عتمان فى الشارع أو على الناصية بنظر ناحية بيت فتاة أحبها، ولقد ساعد على التقليل من شأن بطولته الاداء العصبى ذو البعد الواحد لأحمد عبد العزيز والذى جعل بيبرس أشبه بفتى متهور، خفيف كثير الصياح والثرثرة وليس بطلا يملأ قلب وعقل أمة عريقة.. ولقد ساهم فى هذا الاداء الهزلى بنصيب وافر سيد زيان وعمر الحريرى والمنتصر بالله، (وليس السبب اللغة العامية)، وأخذ الموضوع مأخذ الجد كل من سميحة ايوب - أمينة رزق- واحمد بدير وزوزو نبيل ونجيب رشدى، وكأن هؤلاء الفنانين ينتمون لعملين وليس عملاً واحدا ويتبعون مخرجين وليس مخرجا واحدا.

تبقى فى النهاية تحية واجبة لكل من عبد السلام امين كاتب اغنيات المسلسل واشعاره، وإبراهيم رجب صاحب الموسيقى الرائعة التى مزجت بين الطابع الشرقى الجميل والحس الدرامى المركب فهى من حسنات هذا العمل الواضحة.. لكن حسنته الاساسية فى رأيى هى تقديم قصة بطل من ابطالنا (بيبرس كان أو محمود) له وجود حقيقى، يحب الناس ويكره الظلم ويقف مع الحق. اليس هذا أفضل الف مرة من بطولات (الرجل الخارق) و(السوبرمان)!.

سميحة أيوب والمنتصر بالله



أدب



يوسف ادريس وتناقضات الشخصية المصرية

ابراهيم فتحى

كل من كتبوا عن «يوسف ادريس» يشتركون فى تأكيد أنه رمز من رموز الشخصية المصرية، وأنه قلب ينبض بعشق بلاده وبإيقاعها الخاص المتميز، لذلك جاءت كلمات يوسف سعيا إلى صياغة هذا النبض الظاهر فى انتظامه أو الخفى فى اضطرابه صياغة حكاء مصرى أصيل، تبلغ، مصريته النخاع من الوجود المصرى الممتد داخل حياة الشعب المصرى منذ أقدم العصور.

«يوسف ادريس» دائم الدعوة إلى قصة مصرية تختلف عن القصة فى الغرب، ومسرح مصرى قائم بذاته. ودائم الدعوة إلى جذور لحضارتنا فى كل المجالات، ونعد ذلك تمكن إضافة الفروع التى تناسب العصر. فالخيال الشعبى وتراثه هو الينبوع المتجدد للابداع.

ولكن هذه المصرية التى لاريب فيها، باعتبارها سمة عامة لكتابة «يوسف ادريس» تصبح مشكلة تتطلب حلا اذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص. فقد يفهمها بعض الناس على أنها المحلية وألوانها المقصورة على بقعة محددة من الأرض. أى محلية «الطاقية والطربوش والبلهارسيا، وفتة الكوارع بالخل والتوم، وجدر البطاطا».

وقد يقصد بها آخرون العقل الجمعى المصرى أو الروح المصرية كأن هذا العقل أو هذه الروح جوهر متجانس فى أعماق كل الأفراد المصريين دون نظر إلى التناحر الاجتماعى أو المرحلة التاريخية.

وكما هى الحال مع نجيب محفوظ يتردد القول بأن التعمق فى المحلية هو الطريق السريع إلى عالمية «يوسف أدريس» دون تفرقة بين محلية هى بمثابة اكتشاف الوجود المكثف لاتجاه عالمى شامل (فالعالمى ليس تجريدا فى الفراغ خارج خصائص القوميات)، ومحلية هى التغنى بالصفات الاستثنائية المزعومة التى لاتسهم فى التطور العالمى وكأنها الإصبع السادسة فى اليد، أى التفرقة بين الخصوصية الخصبة الخلاقة التى هى إسهام «يوسف ادريس» فى تجديد القصة القصيرة العالمية، والخصوصية السطحية العقيمة للأزقة المغلقة المسدودة واجترار الأشكال العتيقة.

إن «يوسف ادريس» استمرار شديد التميز لنضال الوطنية المصرية ضد التبعية للغرب من أجل استقلال سياسى واقتصادى وفكرى، وتميزه نابع من أنه يطبع هذا الاستقلال دائما بطابع القوى الشعبية ولايسجن وعى المصريين بذاتهم داخل القوالب الضيقة للطبقة الوسطى. وفى المجال الفنى حقق ذلك الاتجاه على يديه ثمارا ذهبية، فلم يعرف يوسف تأثر الببغاوات بالحداثة الغربية، أو عبادة العميان للتقاليد الكلاسيكية وبلاغياتها المترهلة. بل عرف الطريق **الصعب طريق اكتشاف تناقضات الوجود الانسانى والوعى الانسانى فى الواقع المصرى (العربى) وابراز الدلالة الشاملة العالمية لهذا الاكتشاف.**

وكان يوسف ابتداء من الخمسينيات المبكرة تتويجا وذروة لتيار الاستقلال الفنى فى القصة القصيرة، عند «تيمور» (فى المرحلة الأولى) «وطاهر لاشين» و«أحمد

خيري سعيد» و«يحيى حقي» ثم عند «سعد مكاوي» و«محمود البدوي»، ولكن هذه الذروة كانت وثبة كيفية تكاد أن تكون انقطاعا في الاستمرار التدريجي.

ما المقصود بالشخصية المصرية؟

ليست هناك صفات جاهزة داخل قائمة محددة جديرة بالثناء للشخصية المصرية، وليس الأدب قصيدة مدح أو فخار فحسب.

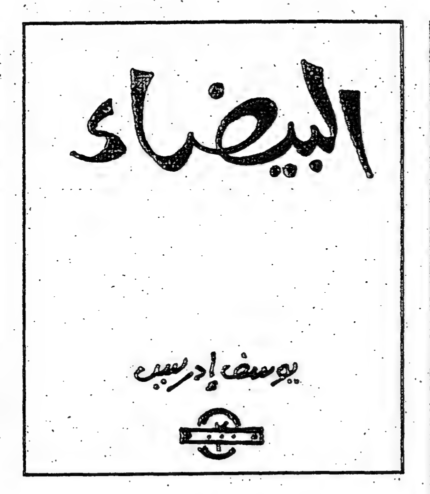
إن يوسف ادريس يكتشف تناقضات الوجود الانساني والوعى الانساني من خلال تصويره لأنماط الشخصيات أو لأنماط الفردية في بلادنا والصراع الدائم بين هذه الأنماط وكذلك اختلاطها.

ولنأخذ «لغة الآى آى» والمواجهة بين نمطين للفردية هناك صديقان تتفرق بهما الطرق يصعد الأول في المدينة إلى القمة العلمية والاجتماعية و«الترقية» في المناصب، ويهبط الثاني في القرية إلى قاع الفقر المرض القاتل، والتقاء الصديقين في مكتب الأول ثم في منزله لعرض المريض على اخصائي الأشعة.

ويحس الصاعد الناجح أنه في تسلقة الانتهازي الفردي قد خنق نداء انسانيته وفرض على نفسه الوحدة القاتلة والرعب من الناس وعدم الثقة بنفسه نتيجة لفقدان الثقة بالجميع. فالرجل الوحيد ليس هو الرجل الحر أو القوى أو المنطلق بل أسير القوقعة الأنانية. وتدفع المنافسة المجنونة هذا الناجح «الحديدي» إلى رعب قاتل من الآخرين. فالركض إلى قمة الوصول هو جرى سريع فرارا من الحياة الحقة، فالهدف يتراجع دائما إلى الوراء ويظل يلهث وهو يكبت كل رغباته.

أما النمط الآخر للفردية فيمثله المريض الذي ظل في القرية مضحيا بتعليمه لمساعدة أهله وسط الفقر والمرض والبلهارسيا وصولا إلى سرطان المثانة. وعلى الرغم من كل ذلك ارتبط «فهمي» ارتباطا شديد القوه بجماعته، منصهرا فيها إنصهارا مكتملا، يحيا من خلال ذلك الانتماء العضوي إلى تلك الجماعة المتآلفة مشاركا في أفراحها وحياتها اليومية، إن أشياء هذه الحياة المشتركة في كثرتها وتنوعها تملأ كل الافراد بمشاعر يومية متجددة وتؤكد له أنه فرع حي من شجرة وثابة الحيوية. فهذه الفردية القروية لاتحول الفرد في هذه القصة إلى ذرة مرتعشة معزولة بل إلى جزء من كل ينمو، إلى مشارك في عواطف جماعية وفي التجربة الانفعالية العميقة المتدفقة للأهل والعشيرة.

ومن داخل الذرة الفردية المثلة لمتسلقى الطبقة الوسطى تتكشف تفاهة النجاح البورجوازي واخفاقه في تحقيق أهداف



الانسان ويختار «الحديدي» السير في اتجاه «فهمي» غلطة الاقتناء وتكديس الأشياء تنهزم أمام الفهم الانساني الحق على الرغم من الظاهر والباطن. ويشاركه صرخات تناقض الألم من جراء سرطان أشد فتكا من سرطان تجلبه البلهارسيا. ويحدث اللقاء عبر هذه اللغة الطبيعية التلقائية لغة الأعماق، أعماق الفرد والجماعة معا، لغة الصراخ المتألم.

وقصتا «أحمد المجلس البلدي» و«صاحب مصر» تحتفيان بالحيوية الفردية ووثبتها المنطلقة في حضن الجماعة وخدمتها، كما تصوران الشقل الميت لفردية الاقتناء والمنافسة على الربح. فالأعرج وثاب داخل الجماعة، والمنافسة الحقيرة تفوح منها رائحة النظام الفاسد، والمتسلقون المشقلون بالغنائم والأنانية هم مقطوعو الساقين. كما أن الأفراد في تأهبهم المحاربة الغزاة في بورسعيد يرون ملايين الوجوه مندمجة في وجهه واحد يتألف منها جميعا وعلى رأسه مليون طاقية ولاسة وعمامة وكوفية.. عملاق هائل.



قصة الجرح

وفي «خمس ساعات» نرى الشهيد وملامحه المصرية التي ترقظ فيك مصريتك وتجعلك تعشقها ممثلا للجميع وشقيقا لم تلده الأم للجميع. فرؤية «يوسف ادريس» تصور الأفراد المبعثرين الضعاف، من زاوية قوة كامنة في «جسد الشعب» الذي يمكن أن يستجمع هذه القوة الكامنة ليتحول إلى «كل متجانس» لعملاق جبار.

وفي «الطابور» و«الهجانة» يلتحم الأفراد في جسد شعبي عملاق لاختراق السور وهزيمة الحملة البوليسية التأديبية وقد يصل افتتان يوسف بجسد الشعب في «مقالاته» إلى درجة كبيرة من المبالغة تقترب من النشوة الصوفية ولكن أعماله الفنية تطرح هذا النمط من الفردية للتساؤل والمناقشة على الرغم من كل شيء.

حادثة شرف والشيخ شيخة والناس

فالفردية المنصهرة في الجماعة تجعل الفرد في بعض القصص جزءا لاينفصل عن جماعته في الوعي والسلوك، وتتغلغل داخلة أو امر الجماعة ونواهيها، واجباتها ومحرماتها التي كثيرا ماتكون ضيقة الأفق شديدة التخلف. ويصبح التآلف والمشاركة والجسد الواحد الذي يلم شتات الأفراد أغلالا تقيد حرية التفكير وحرية الشعور وحرية التعبير.

ويصور يوسف في عبقرية مذهلة هذه الملامح من الفردية التقليدية، وضيق أفق مفهوم «الشرف» ورد الفعل المتخلف إزاء توهم أي مساس به وتحقق جماعة النساء بطريقة وحشية من أن «البنت» سليمة والشرف منصان». وتظل البكارة بلا خدش ولكن البنت تفقد براءتها السابقة.

أما «الشيخ شيخة» الذي يجسد التشوهات الخفية للجماعة ويطلع عليها دون خوف من افشائها لأنه أبكم فيتعرض للقتل عند اكتشاف قدرته على الكلام، لأنه أصبح مرآة تفضح الأزدواج والأحشاء العفنة لرموز الشرف الخارجية الأنيقة.

كما تقف قصة «الناس» على الضفة الأخرى من رؤية «قنديل أم هاشم» ليحيى حقي.

إن شجرة التقاليد تشفى الرمد، يحف بها نوع من التقديس والإيمان بسرها الباتع وهي لاتنمو ولاتصغر، ولايزيد حجمها أو ينقص طوال أجيال والاعتقاد فيها شامل، كل الأفراد معا.

ولكن مجيء نمط آخر من الفردية والتفكير النقدي التلامذة الذين عرفوا التاريخ والهندسة والطب صاحبه كفر بالشجرة وصراع مع العقول الجامدة المتحجرة. ولم ينجح الطلبة فى دعواهم إلى المستشفى على الرغم من وعظهم المتكرر.

ولكن تحليل أوراق الشجرة أثبت أن بها نسبة من كبريتات النحاس التى تصنع منها القطرة.. فثمة إذن لقاء بين التقاليد والعلم ويمكن للشجرة مثلما أمكن لقنديل أم هاشم أن تشفى العيون.

ولكن حين مرت أعوام كثيرة.. فقد الناس ايمانهم بالشجرة وكفوا عن تقديسها.. وما دامت تقوم على العلم لاعلى المعجزة فسيقول الناس «سيبك ياشيخ القطرة أنضف» فلا سبيل إلى التوفيق.

الفردية الحرة

وتحتفى قصص «يوسف ادريس» ابتداء من «نظرة» و«محطة» إلى «حالة تلبس» ببراعم وعى الانسان برفديته والرغبة فى التحرر الشخصى من القيود الخانقة والعادات الموروثة. والكثير من قصص يوسف تصور تحرر قدرات الفرد فى مجالات التعليم والعمل والحب والتفكير بحثا عن الصعود والكرامة والحياة الشخصية وتحقيق الذات الفردية والصدق مع الذات.

ومن المعروف أن هذه الفردية المتحررة من قيود التبعيات التقليدية كلها فى العشيرة والطائفة والمذهب الدينى والمكان الجغرافى هى الإطار الذى صاحب نشوء القصة القصيرة والرواية فى الغرب فى أختلافهما عن الحكاية والحدوتة وأشكال القص القديمة.

ولكن هذه الفردية فى قصص يوسف إدريس تنمو نموا تدريجيا داخل الجماعة «المتآلفة» القديمة، وتتعرض الفردية والجماعية القروية معا فى الفعل والفكر وملامح الشخصية بل وفى الأداء اللغوى لموقف نقدى حاد من وجهة نظر الرؤية الفنية ليوسف إدريس لذلك كان الشكل القصصى عنده شكلا مبتكرا لايقتبس الصنعة الغربية بحذ افيرها وإن تعلم منها.

ونجد عند يوسف حدسا عميقا يلتقط طابعا مصريا فى تاريخ الصراع الاجتماعى والفكرى. ففى مصر لم يسر الصراع قط حتى النهاية، بل كانت هناك محاولات متصلة للتوفيق بين القديم والجديد وبين الموروث والوافد، ونجد فى عالمه القصصى إيماءات



عميقة إلى ذلك.

لقد ظلت العبودية والجماعة القروية والأدوات البدائية والحرف التقليدية تواصل البقاء داخل علاقات مختلفة أكثر تطورا متأقلمة عليها، ولم تكن العلاقة بين كبار ملاك الأرض والعلاقات الرأسمالية علاقة تناحرية، ولم تحول الرأسمالية صغار الفاحين إلى عمال بل إلى معدمين، ولم تخفف الصناعة الكبيرة من النسبة الهائلة للانتاج الصغير والتجارة القزمية. إن التجاور والتأقلم والتغيير التدريجى ظلت سمة مميزة للصراع الاجتماعى الدائر فى مصر.

وكان يوسف إدريس المولود فى نيران المعركة الوطنية يرسم شخصياته وأفعالها من زاوية تحالف وطنى يضم البورجوازية إلى جانب الطبقات الشعبية المنتمية إلى أنماط تاريخية قديمة مثل الفلاحين والحرفيين، وكانت رؤيته تحاول أن تتجاوز الفردية القديمة الراكدة مع الاحتفاظ بجماعيتها وتكاملها كما تتجاوز الفردية البورجوازية بأنانيتها وتمزقها مع الاحتفاظ بطاقاتها الحرة وانطلاقها.

ولم يكن الشكل القصصى إلا مواجهة تلك التجربة المصرية وإعادة خلقها.

البحث عن شكل لمضمون جديد

وليس من الغريب أن نجد عنده استخدام طرائق القص فى الحياة اليومية ولغتها الحية على الألسن الملونة بإيقاعات مميزة للشخصيات وهذا الطابع الحكائى التقليدى نجده عنده مصفى محولا إلى تناسب موسيقى فى التأكيد والطول والقصر ومخاطبة القارىء.

وتصبح لغة الشخصيات المنطوقة والتى تدور فى خواطرهم صورا قصصية مدمجة فى السرد العام.

وظلت قصصه تحتفظ من الأشكال التقليدية بالاستمرار والكلية الشاملة والطابع الانسانى الشخصى منظورا إلى كل ذلك من زاوية فردية متفتحة تبحث عن توازن متحرك بين القديم والجديد تتيح للجديد نموا وعن توازن بين طرق الأداء التراثية المنتمية إلى الخيال الشعبى لا إلى قوالب التعبير الكلاسيكية الرسمية. وتلقائية التعبير الفردية.

وبذلك تكون القصة المصرية القصيرة قد انجزت على يد يوسف ادريس أهم إنجازاتها، فلم يعد شكلها مستمدا من تعميم لأطر من الحياة والسلوك خاضعة فى مهانة لسلطة الواقع القائم، فيوسف إدريس لم يأخذ الحياة الاجتماعية ولا التجربة الفردية باعتبارها مسائل بديهية يتلمس لها تبريرا بل اتجه الاهتمام عنده إلى مصير المجتمع نفسه ومعنى الحياة الفردية لذلك كان لابد من اعادة النظر فى المصطلحات الثابتة النهائية للقواعد الشكلية.

وبعد يوليو ١٩٥٢ حينما استفحل نفوذ القوى البوليسية البيروقراطية التى وجهت ضرباتها إلى جماعية الفردية التقليدية وانطلاق الفردية البورجوازية معا، وعملت على خلق هجين بشع يجمع ضيق الأفق القروى وسكونيته إلى انتهازية «ولايهمك» إلى الإذعان السلبى المنافق للسلطات، حلق يوسف إدريس عاليا فى تصوير الجانب المأسوى الكوميدى للشخصية الانسانية وتناقضاتها فى مصر. ونرى فى «النص نص» بطل قصة «معجزة العصر» تصويرا خياليا لأزمة واقعية، أزمة إغلاق الأبواب أمام العناصر الإبداعية التكاملية فى الشخصية المصرية على أيدى البيروقراطية.

وكذلك الحال مع «العملية الكبرى» و«الرحلة» فى تصوير الأوتوقراطية وجثة السيطرة الأبوية المحبوبة عفنة الرائحة وفى «الأورطى» اذعان المقتول لقاتليه.

وفى كل هذا البحث المبدع والمغامرة الخلاقة لخلق مضمون جديد وشكل جديد للقصة المصرية كان «يوسف ادريس» يقدم إسهاما مصريا فى تطوير الشكل القصصى العالمى. والمقارنة بينه وبين الذين يجترون النماذج الأصلية الأسطورية لمواقف الحياة الأساسية من الكتب ويثرثرون عن أهوال الحياة والموت، وعن فرض استعارات عالمية على الوقائع المحلية المتجاورة هى مقارنة توضح المسافة الضخمة بين المكتشف المبدع لملامح الشخصية الانسانية والوضع البشرى المتغيرة دوما وبين «الصنايعية» سجناء الكتالوجات وأحدث الموديلات.

مداخلات

وهذا أيضًا عبد الوهاب

رؤية من اليسار ..

عبلة الرويني

تماماً كالشاعر العدمي السوفييتي (نكراسوف) الذي فضل قطعة جبن على كل «بوشكين»..!.. راح د. **جلال امين** فى مقاله بالعدد الأسبق «**عبد الوهاب رؤية من اليسار**» يطارد عبد الوهاب ويطرده من جنة اليسار الوارفة.. راح يقاضى الفن ويحاسبه بجدية صارمة، وتصنيفات متعسفة الى الحد الذى أعلن فيه بوضوح مستفز: «**قل لى موقفك من عبد الوهاب، أقل لك اى نوع من الناس انت؟**».. ومؤكداً ان رؤية اليسار لمحمد عبد الوهاب تستقر فى نقاط محددة:

* **فنان تميز على طول تاريخه بضعف حسه الوطنى والاجتماعى والقومى.**

* **فنان عرف دائما من أين تؤكل الكتف.. فاحتفى به فى كل العصور ملكية كانت أو جمهورية.**

* **فنان قدم كماً هائلاً من السخافات التى تميزت بانخفاض المستوى من الناحية الجمالية.. خاصة على مستوى الكلمة.**

وهنا ينبغى ان نتوقف قليلاً ليس دفاعاً عن عبد الوهاب الذى يليق بمجده، لكن دفاعاً عن رؤى اليسار الرحبة للفن والجمال والحرية.

...

ستون عاماً من الفن الجميل أكد خلالها عبد الوهاب العديد من القيم الفنية والجمالية بكل مايحتويها من أبعاد اجتماعية ووطنية وقومية.

* إعلاء قيمة العمل.. ليس كمبدأ عام فقط لكنه سلوك ومنهج صارم يلتزم الدقة والصنعة والمهارة والاخلاص للفن وحده.

* تطوير الاداة الفنية، وابتكار صيغ جديدة، ايضا ظل منهجاً ملموساً للارتقاء بذوق وحواس الانسان المصرى سعياً وراء تغييره والانتقال به من الضرورة الى الحرية.

* واذا كان التغيير شعاراً يسارياً.. فان خطوات عبد الوهاب الموسيقية كانت تقدمية بكل المعانى.. وكان التغيير شعاراً «ذهبياً» ايضا يحدد المتخصصون فى الموسيقى ملامحه الاساسية فى اضافات محددة...

١- ادخال آلات الاووركسترا الغربى إلى التخت الشرقى مثل الفيولونسيل، الكاستانيت، الاكورديون، البيانو الجيتار، الاوبوا.

٢- استخدام السلم الملون (السلم الكروماتى) المكون من اثنى عشر صوتاً لاول مرة فى الموسيقى الشرقية.

٣- أول من ادخل التوزيع الموسيقى فى الحركة الموسيقية المصرية.

٤- الانتقال من مقام موسيقى إلى مقام موسيقى آخر فى الأغنية الواحدة وهو مالم يكن متبعاً من قبل.

٥- استخدم لأول مرة الاصوات البشرية فى التأليف الموسيقى المصرى.. كما فى «المماليك» و«حبيبى الاسمر». وقد قدم عبد الوهاب إلى المكتبة الموسيقية اكثر من ٥٣ معزوفة موسيقية.

تكفى الاشارة إلى ان صوت عبد الوهاب وصوت أم كلثوم كانا سلاحاً فى مواجهة الاستعمار الفرنسى فى حرب التحرير الجزائرية والمغربية.. كان الفن المصرى ولايزال- دون ادعاء أرقى صيغ الوحدة القومية.

فى عام ١٩٦٤ حين افسدت السياسة العلاقات المصرية المغربية.. أصدرت الحكومة المغربية قراراً بمنع اذاعة الأغانى المصرية من اذاعة المغرب..

وفى نفس العام عندما تم لقاء السحاب بين أم كلثوم وعبد الوهاب فى «**انت عمرى**».. كان الشارع المغربى باكمله يدير مؤشر الراديو نحو اذاعة القاهرة.. وكانت انت عمرى» فى كل بيت وفى كل شارع مغربى. برغم أنف القرار الرسمى.

وتبقى أغنية فلسطين «**أخى جاوز الظالمون المدى**» لعلى محمود طه.. وأغنية «الوطن الأكبر».. من اهم الاغنيات القومية. دون حاجة لرصد المزيد.

...

ولعل «**د. جلال امين**» يتوقف فقط امام «النصف الفارغ» حين يتساءل.. كيف احتمل عبد الوهاب طوال هذه السنوات كلمات **حسين السيد**؟ (ونحن معه ايضا فى التساؤل)

فلماذا لايتوقف ايضا امام الميراث الشعرى الرفيع الذى قدمه عبد الوهاب لكبار الشعراء «**أحمد شوقى، محمود حسن اسماعيل، ابراهيم ناجى، صفى الدين الحلى، الاخطل الصغير، على محمود طه، كامل الشناوى** (ام ينبغى ان نطالب باسقاط هؤلاء الشعراء الكبار من الحركة الشعرية لانهم جميعاً ليسوا يساريين!!)

...

هذا هو عبد الوهاب.

خطوة إلى الامام فى طريق تجديد الموسيقى العربية،

خطوه إلى الأمام فى طريق كسر القواعد والرؤى الجامدة،

خطوه إلى الأمام فى السينما الغنائية كواحد من روادها الاوائل (أول مطرب على الشاشة الفضية)

وسواء كانت زاوية النظر إلى محمد عبد الوهاب يساراً أو يميناً.. فهذا هو عبد الوهاب علامة فارقة فى وجداننا المصرى والعربى. ورمزفنى فى حياتنا..

نعم احبه الملوك والرؤساء.. لكن عشقه الشعب كله.

عظمة الرئيس "أنا"

عطية الصيرفى

سأل سائل:

- هل يوجد حاكم يسمى «أنا»

فأجابه الذى عنده علم من الكتاب قائلا

- نعم يوجد كثير من الحكام يسمى الواحد منهم «أنا» تعبيرا عن زهوه السلطوى ووحدانيته السياسية وشموليته الاستبدادية..

فالحاكم «أنا» ظاهرة سلطوية تطفح بها المجتمعات البشرية من حين لآخر خلال الأزمات وماتولده من صراعات اجتماعية عنيفة وحادة.

وأول حاكم لقب نفسه بلقب «أنا» هو الفرعون المصرى منفتاح فرعون سيدنا موسى عليه السلام الذى قال فى حشد من الملأ المصرى.. **«أنا ربكم الأعلى...»** ثم قالها من بعده كثير من الحكام الطغاة منهم الملك لويس الرابع عشر الذى قال قولته المشهورة

-أنا الدولة والدولة أنا-

وفى هذا المقام ينبغى التذكير بأن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قد استخدم لفظ «أنا» ولكن فى مجال إنكار ذاته النبوية العظيمة فقال

- **أنا «ابن امرأة كانت تأكل القديد فى مكة»**

كما استخدم ذات اللفظ فى مجال التأفف والكراهية.. قال **«على بن أبى طالب»** رضى الله عنه دققت الباب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من هذا فقلت «أنا» فقال« أنا » كأنه كره منى قولى «أنا»...

لذلك فإن تصريحات الرئيس حسنى مبارك الصحفية فى يوم ٨ مايو ١٩٩١ قد قوبلت بعدم الرضا من جانب أغلبية المواطنين الذين استمعوا الى قوله :

«أنا» لا أخضع للضغوط من بعض القوى التى لاتستطيع أن تعى التقييم الحقيقى للظروف فلدى تقييم شامل لهذه الظروف . ولدى رؤية شاملة لهذه الظروف. وتقدير للتوقيت الذى يتم فيه تغييرها. وأقول وأؤكد ان الضغوط الكثيرة لن تؤدى الى شيئ «لأننى» فى النهاية المسؤول. وليس الذى يطالبنى بالتغيير هو المسؤول

فاذا نفذت ماتريده هذه القوى ثم تحدث مشكلة لاتعلم هذه القوى خيوطها الأصلية «وأنا» أقدر على توقيت التغيير لأنى أحرص على المصلحة العامة من الذين لايعلمون كل الخيوط..

هكذا ردد الرئيس عبارة «أنا» من منطلق الإختصاصات الدستورية لرئيس الجمهورية المصرية عموما التى تصرخ فى وجوه المصريين زاعقة **«أنا الدولة والدولة «أنا»...**

فالدستور المصرى سامحه الله قد أعطى للرجل الفرد رئيس الجمهورية المصرية حق الهيمنة المطلقة على السلطتين التنفيذية والتشريعية بجانب قيامه بوظيفة الحكم الأوحد بين السلطات . ولذلك فالرئيس وحده يعين أشخاص السلطة من وزراء ومحافظين ويفصلهم ويحل البرلمان ويعقده ويقوم مقامه بالوظيفة التشريعية فى سن القوانين وإبرام المعاهدات الدولية..

والغريب ان كل هذه الحقوق الدستورية والخرافية التى يتمتع بها أى رئيس للجمهورية، كرجل فرد لاتقابلها مسؤولية ولايواجهها مساءلة لعدم نص الدستور على مسؤولية الرئيس امام مجلس الشعب المغلول السلطة فى سحب الثقة من رئيس الجمهورية. وبذلك فقد تحصن حصانة مطلقة بدعوى أنه صاحب مكانة سيادية متفق عليها شعبيا مما جعله خارج نطاق المساءلة البرلمانية والشعبية على السواء



محمد حسنى مبارك

ذلك هو الوضع الدستورى للرئيس الذى يتناقض تماما مع أى رئيس للجمهورية يقول أنا المسؤول لأن المسؤول لابد أن يسأل عما يفعل مع العلم ان الواقع المصرى يؤكد أن الرئيس لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون..

فى ظل هذه الوضعية السيادية والدستورية. فرئيس الجمهورية المصرية يسوس الأمور وفقا لشعار «أنا» الدولة والدولة «أنا» أخذا بفكرة السيادة دون فكرة الحرية ولهذا فقد انفرد وحده بصنع قرار إرسال الجيش المصرى الى السعودية وقرار انسحابه منها وهو الذى قرر عسكرة مجتمعنا المدنى وتحويله الى قشلاق يسيطر عليه ضباط الجيش والشرطة والسدنة من الحكام الذين تستبد بهم شخصية «أنا» ولايخاطب الواحد منهم الا بلقب «الباشا» الأمر الذى جعل مصر وطنا ينز بالطغيان وتتفشى فيه ظاهرة القراقوشية السلطوية ففى كل مكتب حكومى يواجه الإنسان المصرى باكثر من قراقوش جمهورى يقوم مقام القراقوش الملكى والسلطانى السابقين..

هذه سلطة «أنا» الدولة والدولة «أنا» التى لم تتواجد صدفة بل تواجدت لتحقيق مضمونها الاجتماعى لصالح الرأسمالية الطفيلية الكبيرة التى تعبر عن مصالحها شكلا وموضوعا، مما جعل تلك السلطة المصرية تزيد الفقراء فقرا والأغنياء غنى من خلال تحالف الحكومة ورأس المال. هذا التحالف الذى فكك وباع القطاع العام المملوك للشعب المصرى فى مناقصة مغشوشة لهذه الرأسمالية بذريعة الإصلاح والتطوير والتحرير.. مما يعنى حدوث انقلاب اجتماعى مضاد لثورة يوليو وانجازاتها الاقتصادية وحتى للاصلاحات الاجتماعية التى حققتها حكومة حزب الوفد فى العهد الملكى. وللأسف والحزن معا فقد شارك النقابيون السلطويون فى تنفيذ هذا الانقلاب الاجتماعى الخطير بموافقتهم على بيع القطاع العام باعتباره ملكيتنا العامة وثروتنا القومية..

ولذلك فالويل للأمة المصرية الأجيرة والفقيرة والكادحة والمنتجة اذا لم تنهض لدحر ذلك الانقلاب المضاد فالمجاعة قادمة مثل مجاعات الفاطميين والأيوبيين والمماليك، حيث أكل الناس الجيف ولحم الحمير والبغال والكلاب، ثم أكل المصرى أخاه المصرى واكل الرجل ولده والزوجة زوجها فى وحشية وسعار وجنون والله المسلم .لنجعلها لكم تذكرة وتعيها أذن واعية.

صدق الله العظيم.

حول رؤية بعض قوى اليسار العربي لحرب الخليج

حسنا فعلت اليسار حين نشرت وثائق الحزبين الشيوعيين الأردني والفلسطيني عن حرب الخليج واليسار بذلك تحقق مايريده الكثيرون ليس فقط بين صفوف اليسار في مصر بل وفي صفوف القوى الوطنية والديمقراطية. وهي بذلك ترسي قيماً وتقاليداً في الحوار والمنافسة.

والحقيقة إن هذه الوثائق يجب مناقشتها بتدقيق وجدية شديدتين خاصة في ظل حالة الجذر والاحباط التي سادت بين الجماهير العربية عقب هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج.

على انه رغم تقديرنا للتقريرين فانه تبقى لنا بعض الملاحظات حول ماورد بهما من اتجاهات ووجهات نظر.

ولعل تقرير الدكتور **يعقوب زيادين** الامين العام للحزب **الشيوعي الاردني** يتميز بقيمة فكرية ونضالية عالية عهدناها في تلك الشجاعة الفكرية والنضالية التي يتمتع بها الرجل غير خاشٍ للإرهاب الفكري والخضوع للسائد والرائج من المقولات الثابته في حركة وفكر اليسار العربي واتضح ذلك في تصريحات نشرت له اثناء الانتخابات الاردنية الأخيرة وفيها قيم تجارب الشيوعيين العرب مع النظم القومية مثل النظام الناصري والموقف من بعض الزعماء البرجوازيين العرب امثال النحاس باشا وشكري القوتلي دون ان ينكر دورهم في حركة النضال الديمقراطي العربي. كذلك موقفه الشجاع من حرب الخليج ووقوفه في وجه التيار السائد المؤيد للنظام العراقي في الاردن. كذلك فإن تقرير الحزب **الشيوعي الفلسطيني** لايقل قيمة وأهمية عن تقرير الحزب الاردني.

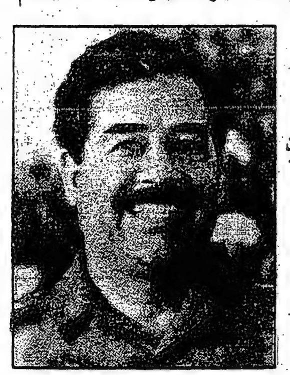
والحقيقة أن هناك خطوطاً مشتركة بين البيانين يمكن نقدها ثم نقد بعض التفصيلات الخاصة في كل تقرير على حدة.

١- يشترك التقرير ان في عدم وجود موقف واضح نحو تحديد طبيعة النظام العراقي من حيث كونه نظاماً لاديمقراطيباً دموياً يتسربل بالاشتراكية حينا وبالاسلام حينا آخر لتمرير مواقفه السياسية ضيقة الافق. ولعل مرجع هذا الخلل راجع الى ذلك الخلط الذى وقعت فيه كثير من القوى السياسية العربية- يسارية وغير يسارية بين الوقوف مع شعب العراق ضد الهجمة الامبريالية الشرسة وموقف التأييد لنظام صدام حسين

٢- عدم وجود موقف واضح من كفاح القوى الوطنية والديمقراطية في العراق في فترة مابعد الحرب باعتبارها أكثر القوى صاحبة المصلحة في التغيير فبينما لايتحدث تقرير الحزب الاردني عن دور هذه القوى فإن الحزب الشيوعي الفلسطيني قد قصر حديثه على دور منتظرٍ للمعارضة الكويتية في نقل الكويت من «مشروع عائلي» لاسرة الصباح الى دولة ديمقراطية.

اما بالنسبة للملاحظات حول تقرير كل حزب فإن تقرير الحزب الاردني قد وصف نظام صدام حسين بانه جرُ (بضم الجيم) الى الحرب من غير ذكر لطبيعة النظام المغامرة الناتجه عن لاديمقراطيته وانفراده بالقرار والحكم في العراق. فصحيح ان الولايات المتحدة ودول الغرب كانت تعد منذ فترة طويلة لتحطيم قدرة العراق العسكرية والمادية ولكن صدام حسين كفاها عناء ذلك وأعطاها الفرصة على طبق من ذهب.

على ان الأخطر هو ماورد في تقرير الحزب الشيوعي الفلسطيني في ذلك المقطع الذى يتحدث عن ضرورة «الإيقاف الحازم لآية تصرفات نزقة او غير مفهومة (كذا) باسم الكفاح المسلح وعدم التردد في استنكارها ومحاسبة المسؤولين عنها والتأكيد قولا وفعلا على شكل النضال السياسي الجماهيري والدبلوماسي في مختلف الساحات». والتقرير هنا يشير الى الكفاح الفلسطيني ضد اسرائيل بالطبع. وخطورة هذه المقولة تتركز في:.



صدام حسين

١- انها تأتي في فترة جذر شديد لحركة التحرر الوطني العربي وسعي من الولايات المتحدة واسرآئيل ودول التحالف الغربية لتحطيم القدرة العسكرية العربية نهائيا.

٢- انها تفقد الفلسطينيين والعرب أحد اشكال الضغط المطروحة على العدو الاسرائيلي في وقت لاتتردد فيه اسرائيل بكل قواها السياسية بطرح الوسائل المختلفة لديها دون استبعاد احدها نهائيا ولو كان خيار الحرب (أليس قصف المعسكرات الفلسطينية في لبنان حرب محدده)

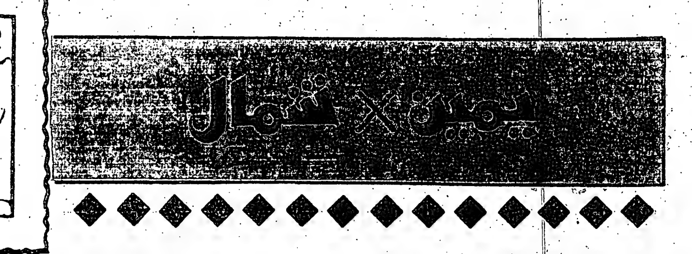
٣- ورغم أن هذا الشعار (الكفاح المسلح) ليس مطروحا في وقتنا الحاضر بشكل واسع- بصرف النظر عن صحته أو خطأه- ولكن ماذا يحدث لو ان منظمة التحرير الفلسطينية قررت تطوير الانتفاضة الى الشكل المسلح، هل يتغير موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني؟!

وحتى لانتهم بالمزايدة على الفلسطينيين اصحاب القضية فاننا نقول ان هذه النقطة ليست محل خلاف بين فصائل من اليسار العربي والحزب الشيوعي الفلسطيني فقط بل انها تدخل ضمن الخلافات داخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها ونذكر ان المنظمة قد رفضت دخول الحزب الشيوعي الفلسطيني في مجلسها الوطني إلا بعد الاقرار بان الكفاح المسلح هو احد الاشكال المطروحة على الساحة الفلسطينية.

على اننا نرى في النهاية ان علينا ان نتمسك بتقاليد الحوار الديمقراطي ونبذ اساليب الارهاب الفكري والسعي نحو كسر القوالب الجاهزة التي كبلت حركة اليسار العربي لعشرات السنين.

كذلك ضرورة سعي اليسار العربي- والماركسي منه خاصة- لتأكيد استقلاليته عن النظم القومية التي كثيراً ما ورطت شعوبها في مغامرات لاطائل من ورائها ولانتيجة سوى عرقلة تطور حركة التحرر الوطني العربي وشل التقدم الديمقراطي.

أنور فتح الباب عبد العال
مدرس مواد اجتماعية- السويس



رسالة الى حزب التجمع

ليست هذه هى المعارضة

يستطيع أى شخص أن يدرك أن مايحصل فى العالم العربى الآن من متغيرات ومن أوضاع جديدة سواء بالنسبة للناحية السياسية أو الاقتصادية او الفكرية- أقول يستطيع أى شخص أن يدرك أننا نمر الأن بمرحلة أنكسار كبيرة. الامر ليس متعلقا فقط بحرب الخليج بل بجميع النواحى.

لو نظرنا الى الوضع فى مصر- مع بقاء أزمة الخليج بكل تطوراتها خارج الموضوع- لرأينا أن الوضع يتجه نحو كارثة أكيدة تصفى كل كفاح الشعب المصرى، وكل مكتسبات ثورة ٥٢.

فعلى الصعيد الاقتصادى نجد أن الحكومة استطاعت تمرير قانون قطاع الأعمال، الذى يصفى القطاع العام ويفتح الباب عريضا للرأسمالية الأجنبية والطفيلية للسيطرة على اقتصاد البلاد ومن ثم السيطرة على كامل سيادتها السياسية، ويدفع بالمزيد من قطاعات الشعب الى دائرة الفقر والعيش تحت خط الفقر.

لنأخذ تجديد حالة الطوارئ إلى ثلاث سنوات أخرى، وتزايد عملية القمع والعنف والتصفية التى تمارسها الدولة، وظاهرة التطرف الدينى التى زاد من حدتها تطرف الدولة والاسلوب القمعى الذى استخدمته فى مواجهتها.

ومن المشكلات الحقيقية والكبيرة أيضا ظاهرة انتشار المخدرات بصورة واسعة وخصوصا بين الشباب، وما أنكشف مؤخرا عن اعضاء مجلس الشعب المنتخبين بمجلس الشعب مايؤكد أن لهذه التجارة فى مصر ظهرا قويا. بعد كل هذه الأزمات والمشاكل لايوجد هناك أى حجه لقوى المعارضة، وخصوصا اليسارية للسكوت على هذا الوضع الذى لو استمر فانه سوف يدخل البلاد فى مراحل خطيرة من الانكسار والتبعية ويفقد مصر دورها فى كل شئ.

لكن للأسف يبدو أن اليسار المصرى أقتنع بحق «النباح» الذى أعطته اياه ديمقراطية السلطة. كلا ليست هذه هى المعارضة إن كل القيم والمبادئ التى رسخها اليسار المصرى تفرض عليه أن يقوم بالمعارضة الحقيقية لطريق الهاوية المرسوم للبلاد، وليس اليسار هو المعارضة الصحفية أو الاكتفاء بالمقالات الفلسفية ووضع المعارضة وربطها باللغو الكلامى فقط.

إن اليسار هو التطور والابداع والقدرة على مد الجسور مع الشعب وقيادته لأنه بدون الشعب يصبح فقط اداة لتجميل السلطة التى تتغنى بالديمقراطية اليسار هو الرفض لكل مايزيد فى تخلف الشعوب وكبت حرياتها والسيطرة على مقدراتها.

أن المطلوب من اليسار هو رص صفوفه امام حكم لم يكشر عن أنيابة تماما، ولكنه يلوح بها من حين لآخر المطلوب من اليسار كشف زيف هذا الحكم وتعريته امام الشعب بالدخول، بالمواجهة المباشرة ضد هذا الحكم وقيادة الشعب الى مصالحه الحقيقية وإلى صيانه استقلاله، لأن الاستقلال هذه الأيام ليس فقط التخلص من الاستعمار العسكرى.

نعم ياسادة كفوا عن توجيه العظات، ورسم صورة المستقبل بالسواد، فمن منا لايعرف ماهو المستقبل. نعم ياسادة أنزلوا الى الشارع واتصلوا به فعلا «وليس تهديداً» حتى لاتستفيد فئات أخرى من الكبت المخزون فى صدور الناس، وقوموا بقيادة الكفاح الجماهيرى والشعبى ولاتغلقوا آخر نافذه امل يستطيع الانسان أن يراها امامه الآن... أرجوكم أفعلوا.

وفائق الاحترام لمجلة اليسار

محمد صالح سعد

خالد محيى الدين



الوعى الصحيح

وقفت طويلا امام بائع الصحف أتأمل الكم الهائل من المطبوعات اليومية والاسبوعية والشهرية، ولا أجد شيئا أقرأه، وإذبى افاجأ بمجلة «اليسار» فقمت بشرائها على الفور دون

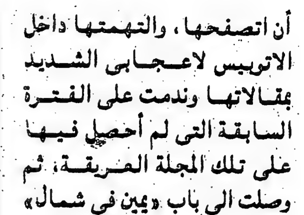
أن اتصفحها، والتهمتها داخل الاتوبيس لاعجابي الشديد بمقالاتها وندمت على الفترة السابقة التي لم أحصل فيها على تلك المجلة العريقة، ثم وصلت الى باب «يمين في شمال» فكان لي التعليق الأتي:

لقد حكمت أنا على شعبنا المصري- بانه شعب تراكمت عليه جبال التخلف العقلي نتيجه اعلام هزيل يصب في أذنيه ليلا ونهارا، وبالتالي قاطعت جميع الصحف اليومية والاسبوعية بمافيها صحف المعارضة- الحبيبة الى قلبي- رغم كل شئ... الى أن فوجئت بباب يمين في شمال فاذا كان هذا الباب يحرره فعلا افراد عاديين من الشعب المصري- فإنه شئ يدعو الى الفخر، ويجعلني أعترف بانني مخطئ في حق بعض افراد الشعب المصري..

وذلك كله يثبت أن وسائل الاعلام المسموعة والمرئية لم تستطع حتى الآن الاجهاز على البقية الباقية من الوعي المستنير لدى هذا الشعب، وان الأمل مازال موجودا في أن يصحو هذا الشعب من غفلته الطويلة وركوده الهائل بفضل تلك الفئة ومقدرتها على نشر الوعي الصحيح والفكر السليم بين طبقات الشعب وتستطيع الفئة بذلك ان تعوّد هذا الشعب وخاصة المتعلمة- الغير مثقفة للأسف- وتستطيع الطبقة بعد توعيته الوعي السليم أن تقوده الى التعبير عن رأيه في سبيل تحريره وتقدمه.

وفقكم الله لخدمة مصر والعرب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مهندس جمال عبد الناصر
أسيوط



الشيوعية والسم في العسل

الدكتور /رفعت السعيد

تحية طيبة وبعد

كنت أتمنى أن أكتب إليك منذ الأزمة العربية الأخيرة لأعرب لك عن تقديري للموقف الذي أتخذته وأتخذته جريدة الأهالي، والذي ماهو الا انعكاسا لإرادة قطاع كبير من المصريين وبعد هذه المقدمة التي أتمنى الا تكون مملة، اسمح لي أن أعرب لك عن بعض مالانتفق فيه، وبالطبع أنا لا أذكر هذا لأنني أعتقد أن هذا لايغير شيئا ولكنها مجرد رغبة في التعبير عن رأيي... فكثيراً ما يكون كلامك عنا في الوطن الصغير والكبير أقرب الى قلوبنا، هذا في ظاهره، أما مع بعض التعمق ففيه الكثير مما يذرع الشك في حقيقة ماتستندون اليه من أساس في هذا الموقف، ولربما يسوءني أن أعلم أنه كان نابعا فقط من موقفكم الفكري وليس بدافع الشعور بأن هناك أكثر من عدائكم للإمبريالية

أما عنك أنت بالذات يادكتور فانى دائما أعتقدت أنك من النوع الخطر- إذا



د. رفعت السعيد

سمحت لي باستخدام هذا التعبير- وزاد من اقتناعي مقالتاك في عدد مايو من «اليسار» فأسلوبك جميل جدا وسهل اذا وضعنا في الاعتبار نوعية من يطلعون على الفكر الشيوعي وأكثر من هذا الصور التي تختارها لتعبر بها عن فكركم فهي رائعة جدا ولكن ماذا يقولون في هذه المواقف «يسقي سما معسولا» على ما أعتقد فما تكتبه يشبه ذلك كثيرا ولا أدري للأن ياسيدي لما أخترت الرفيق لينين لتهدي اليه وردتيك، لماذا لم تضعهما على أي نصب لشهيد من شهادئنا في لبنان في فلسطين في أي بقعه من بقاع الوطن الطاهر أما كانوا أجدر بوردتيك.

واخيرا أسمح لي أن اسألك ماالذي يدفعكم الى الاستمرار في اعتناق الفكر الشيوعي بعد هذا الفشل الذي منيت به النظرية والتطبيق في بلادها وعندنا أعتقد أن هناك إستحالة لأنتشاره في بلادنا لموقفة اولاً من الدين ثم الديمقراطية واخيرا لطبيعة معتنقيه فأنتم كدتم أن تكونوا منغلقين على أنفسكم - ولعل هذا خيرا- ثم الطريقة التي تعملون بها. أشياء كثيره أتمنى لو أناقشها مع حضرتك اذا آتسع صدرك لمثل هذه المناقشة.

ورغم أني أخشى أن أسألك النصيحه فيما يجب أن اقرأه عن فكركم... إلا أنني سأسألك بالرغم من كل شيئ.

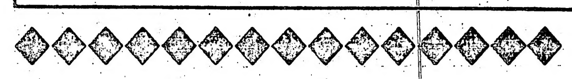
واخيرا.. اشكرك على سعه صدرك وأتمنى أن تسمح لي في المستقبل أن أوجه مزيداً من التساؤلات. التي قد تكون صغيرة ولكن هذا ماسمح لي به عمري من المعرفه والسلام

غادة محمد عكاشة
بريد محطة البحوث الزراعية-اسنا- قنا

تعليق

اثارت الأخت غادة في رسالتها اكثر من قضية بحيث يصعب الرد عليها جميعا في هذه الكلمات العاجلة.. لكن مايلفت النظر هو انها تخضع لصراع فعلي بين إعجاب لاتنكره بما تقرأه وبين شحنة مسبقة من الشكوك والرفض، والمخرج هو أن تتخلص من الوساوس والشكوك وان تعمل العقل وحده في تقييم ماتقرأ إن خيرا فخير وان شرا فشر.

اما احتجاجك على كتابتي عن لينين فلك أن تعرفي ان لينين هو واحد من أفذاذ هذا القرن وعلينا ان نعترف بذلك اتفقنا مع افكاره او اختلفنا، ويكفيه انه قاد ونظم اول ثورة اشتراكية في العالم - بغض النظر ايضا عن مدى اتفاقك أو اختلافك مع الشيوعية- .. والموضوع الذي كتبت هو بغير شك مسألة مثيرة للاهتمام وللبحث التاريخي العلمي.. ذلك إن قدرة الفكر المصري في مطلع القرن العشرين على متابعة النظرية الماركسية ومتابعة كتاباتها ونشاطاتها هي مسألة تستحق التأمل والدراسة.



يمين X شمال

ولك ان تعرفى -اذا لم يدفعك ذلك للغضب- انتى قد كرست الكثير من جهدى لكتابة خمس مجلدات عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية باعتبارها جزءا من تاريخ هذا الوطن...

ولك ان تعرفى ايضا- ولعل هذا يرضيك- اننى كتبت ايضا عن قادة العمل السياسى المصرى من عرابى الى عبد الناصر مرورا بمحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس واحمد حسين وحسن البنا فدراسة التاريخ دراسه متأنية واكاديميه مسألة مهمة للتعرف ليس فقط على الماضى وانما ايضا على الحاضر والتطلع الى المستقبل.

ولولا خشيتى من أن تتخيلى اننى اريد ان ادس لك السم فى العسل ولولا تحرجى من شكوكك المبالغ فيها لقلت لك ارسلى عنوانك وسوف ارسل اليك بعضا من كتبى..

فكرى جيدا... وان استطعت التخلص من الشكوك والأفكار المسبقة ابعثى بعنوانك... وسوف ارسل لك ماتريدين.

د. رفعت السعيد

أول وزير الخارجية

لاننكر جميعا حق السيد/ عمرو موسى- فى ان تكون له إجتهاداته ورؤاه الشخصية ووجهة نظره- فهذه جميعا أمور لايحق لنا التدخل فيها شرط ان تكون امورا شخصية مثل إنتقاء رابطة عنق أو عشقه للموبيليا الكلاسيك او المودرن واللهم لا اعتراض فى عشقه «مايكل جاكسون» وارتياحه «لمادونا» فهذه كلها حريات شخصية أباحها القانون لعامة الشعب فما بالنا «بالنبلاء»

اما وجه إعتراضى الحقيقى على سيادته فى أن يفرض اجتهاداته على مسار العمل الخارجى لأسباب موضوعية فى نقاط تالية:

١- اننا مصر القوية من خلال أمتها العربية فلا عرب بدون مصر ولا مصر بدون عروبة فضلا عن أفريقية الهوية- فهذه أمور لاتخضع لتعليمات سيادة الرئيس او لسياسات وزارة الخارجية

٢- ان أى سلام مرهون بقدرتك على حمايته وردع المعتدى اللهم إلاّ إن كان سلام الحملان والذئاب- وكل احداث التاريخ تبرهن أنك تستطيع ان لاتأخذ بالمفاوضات ما يمكنك أخذه عن طريق فوهات المدافع.

٣- بينما تعربد اسرائيل وتعلن رسميا بأن ما أخذ بالقوة لن يسترد بالمفاوضات... نجد وزيرنا الهمام يعلن عن عدم ايمانه بشعارات «ماأخذ بالقوة لايسترد بغير القوة» ولا أدرى هل هو ورم حميد ام خبيث من توارد الخواطر

وللأن لم نسمع أى اعتراض على اتفاقيات التسليح الامريكية/ الاسرائيلية- او بيانا متطرفا ردا على تطرف اسرائيل.

وبعد ان تكبلت الارادة المصرية الرسمية علينا ان ننتظر وفى خلال شهور قليلة غزوا اسرائيليا للبنان او إعتداءً اسرائيليا على سوريا املا فى احد أمرين لاثالث لهما.

١- تحطيم القوة العسكرية السورية وفرض الامر الواقع علي الجولان والجنوب اللبنانى وبما يرجح انضمام سوريا- بعد «استفراد» اسرائيل واسلحة التحالف بالجيش السورى فى غياب باقى القوة العربية القادرة على ايجاد نوعاما من التوازن- الى مواكب الاستسلام الزائفة.

٢- القضاء نهائيا على أى محاولة للتقارب المصرى/ السورى/ العربى

فهل تعى الخارجية المصرية الدرس ام علينا إنتظار ضم «الكنيست» لبلدة «ابو حصيرة» فى البحيرة بالقاهرة- ومن لايملك قراره لايملك قوت يومه-

وإعتذاراً من العامة الى النبلاء

محمد حجازى
المحلة الكبرى

عمرو موسى



ياسر عرفات



زمان الضحك

فى هذا الزمان، زمن شوارزكوف ، زمن ملايين لوسى وسهير زكى. صار الضحك نادرا وأن وجد فلا يختلف عن البكاء. وصباح أحد الأيام، عثرت على خبر بالبنط العريض» لن أقابل عرفات رغبة للشعب والرأى العام»، وانطلقت أضحك من أعماقى، فمنذ متى ورغبة الشعب والرأى العام توجه القرار السياسى، هل الرأى العام هذا مع وجود سفير لأسرائيل فى القاهرة، هل الرأى العام مع علاقتنا المفضوحة مع أمريكا؟ هل الرأى العام مع الدفاع عن مشايخ الخليج؟ هل الرأى العام مع نواب الكيف؟ الرأى العام الوحيد الموافق على هذا ونعرفه جميعا هو الحزب الوطنى.

ألم أقل أنه بنط يستحق الضحك، ضحك كالبكاء

نبيل سيف
أجا دقهليه

أفكار..

ونحن على أعتاب فترة أخرى- ثالثة- من فترات رئاسة الجمهورية، أردت أن أعبر للرئيس المواطن عما يجيش فى صدرى وصدر كثيرين آخرين، هم بالذل مطحونين، وبالأسعار محروقين...

وأعتقد أنه لايخفى عليه، ماسوف أسرده الآن، إلا إن «الامانة الديمقراطية» تحتم علينا- أصلا وأساسا- أن نصور حالنا تجاه حكامنا لعلهم ينظرون..

... وليس سرا كذلك القول

يمين X شمال

بأن الجموع الفقيرة من جماهير السواد الأعظم باتت لاتجد قوت يومها. وإن وجدته اليوم، ماضمنته فى الغد.. فلقد صارت الأحوال بين الناس الآن أشبه بيوم القيامة- مع إغفال مفهوم العدالة على الإطلاق- هناك أناس فى جنة الخلد هم مستمتعون... وهناك آخرون فى جحيم جهنم معذبون، هناك من لايعنيهم صلاح البلاد ولا أحوال العباد، وهناك من يتربص لهم بالمرصاد..

وانني باسم هؤلاء المعذبين فى الأرض أقولها لكم عالية مدوية «لا».. لاللتستر على الأفاقين والانتهازيين، ولا لإلغاء حق المعدمين فى الحياة.. لا للطوارئ.. لالبيع القطاع العام... لا لإلغاء الدعم... لاءات عديدة وكثيرة باتت تجعل حياتنا ضرباً من ضروب العذاب والذل والهوان...

وليعلم أولئك الأولون...أن يومهم آت لامحالة ولامهرب ولامناص وسيعلم حينئذ من سولت له نفسه الرهان على السلطة والمال والإستغلال، أنه كان من الحمق والرعونه أن يتصور أن هذا الشعب الصبور سوف يظل يقول نعم أبد الدهر.. واذا كانت الحياة بالمهانة مليئة، فإن الموت فى سبيلها عزة وكرامة... فكن على حذر لاننا أصبحنا لك القدر..

أسامة البارودى.

استغاثة شجرة المشمش

نحن أهالى قرية العمار الكبرى والقرى المجاورة نعتمد فى زراعتنا على محصول المشمش وذلك منذ القدم ونعتمد على محصولها اعتمادا كليا فى حياتنا.

وتبلغ مساحة الأرض المزروعة بشجر المشمش حوالى ٢٤٠٠ فدان يعتمد عليها حوالى ٨٠٠٠ أسرة

وقد حدث لهذا المحصول هذا العام كارثة بسبب هطول الامطار والتغيير المناخى خلال شهر ابريل ١٩٩١م أدى الى تساقط المحصول- وكان ذلك يمكن احتماله ولكن زادت الكارثة حدة بهجوم مجموعة من الامراض التى أصابت ماتبقى من المحصول وأصابت أيضا الأصول المعمرة (شجرة المشمش) نفسها بأمراض لانعرف لها علاجاً مما يهدد أسترنا- لان هذه الشجرة لاتعطى محصولاً قبل عشر سنوات.

- ونحن فى هذه الأيام وقد حل ميعاد سداد ديون الخدمة لبنك القرية علاوة على الديون الخاصة بتجار الجملة والوكالات ولانملك مايمكن تسديده ولانملك مانشترى به خبزا لأولادنا.

- ومن هنا نناشدكم مساعدة هذه المنطقة المنكوبة. حيث اننا مهددون بالحجز على املاكنا من قبل بنك القرية والتجار.

- وبناء عليه نأمل من سيادتكم التكرم بالتضامن معنا فيما يلى:-

١- التفاوض مع بنك القرية لوقف سداد الأقساط المستحقة عن هذا العام للعام القادم مع الاعفاء من الفوائد

٢- ان تهتم المراكز البحثية والعلمية وكليات الزراعة خاصة المعهد القومى للبحوث الزراعية لنجدتنا ومشاهدة الأوضاع على الطبيعة وتشخيص مايحدث.

٣- مناشدة وزارة الزراعة لتبنى مشكلاتنا من أجل العلاج الجماعى حيث أنه ليس فى استطاعتنا العلاج ومساعدتنا فى خدمة الأرض بسلف مثل القطن.

- وأخيرا أملنا كبير فى تضامنكم معنا لانقاذ هذه المنطقة التى لاحياة لها دون هذا المحصول... جعلكم لله عونا لنا ولكل الفقراء.

وتفضلوا سيادتكم مع قبول وافر الاحترام.

عن الاهالى

احمد لبيب احمد- سامى عبد الله امام- عبد العزيز على عبد السلام- محمد كمال عبد الفتاح- رضا عبد الرشيد عبد السلام

استغاثة

اذا كان من الطبيعى أن يقوم رئيس العمل بتوزيع المسئوليات والعمل بين موظفيه حسب مايراه ملائما لمصلحة العمل والمصلحه العامة فانه من غير الطبيعى ان تتدخل العوامل الاخرى أو المصالح الشخصية فى هذا التوزيع.

فإننى أعمل بمأمورية الضرائب العقارية باخميم منذ عام ١٩٨٢ بدبلوم زراعة عام ١٩٧٨ واقوم بعملى على أتم وجه دون أى تقصير الى ان تقدم السيد رئيس المأمورية/ نصيف جبرائيل بطلب نقله الى سوهاج لبعده عن محل إقامته وعلمنا أن البديل سيكون السيد /صدقى نجيب ونظرا لمعرفة الموظفين بالمأمورية لشخصية سيادته ومدى تسلطه ونظرا لما بينه وبين موظفى المأمورية من شكاوى بالرقابة الإدارية قام جميع موظفى المأمورية بإرسال تلغرافات للسيد المدير العام طالبين فيها [illegible] نصيف جبرائيل [illegible] يستبدل له [illegible] ١٩٩١/٦/١٥ [illegible] ١٢٨٣٤٣ [illegible] ١٢٨٣٤٥ [illegible] ١٩٩١ [illegible] مرارا [illegible] من اول الامر [illegible] بعد ذلك تصفية حسابات مع الموظفين والعمال أيضا فلا استقرار فى العمل لموظف فمرة يتقدم بشكوى لمركز الشرطة ضد عمال من أنصار الوقف وتارة يتعدى على عامل بالضرب وقد تحرر بذلك محضر بقسم الشرطة وخرج بضمان محل إقامته والمتعدى عليه هو شعبان غرباوى من عرب الأطاولة وتارة يختلق حجة لنقل موظف من مكان لمكان كما حدث معى عندما نقلنى من غرفة الحفظ الى كاتب أمن وهو العمل المنوط بالعمال فى جميع المصالح الصغيرة وذلك بسبب اعتذارى لتوصيله للمنزل فى نهاية اليوم فهل اجد منصفاً عندما اتقدم بشكواى هذه الى المسئولين أناشدهم من خلال جريدتكم الغراء فإن لى وطيد الامل فى أن اجد من يحق الحق وأن أجد فيكم من يرفع صوتى ليوصله للمسئولين جزاكم الله عنا خيرا ولكم منى الشكر الجزيل العظيم ومن الله العلى القدير الاجر والثواب

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حامد محمد همام
مأمورية الضرائب العقارية بأخميم

مشاغبات

أخجلتم تشددنا ياعرب!

ثبت الآن بمالم يدعْ مجالاً للشك، أن إيقاع حركة «جيمس بيكر» المكوكية، بين الدول العربية واسرائيل، يتحدد استناداً إلى عملية حسابية دقيقة، تقضى بأن يستقبله «شامير» فى كل جولة، بصفعة على وجهه، ينزعج لها خاطر العرب، الحريصين على كرامة الشرعية الدولية وعلى هيبة سيدنا الجالس فى البيت الأبيض، فيندفعون بكرم حاتمى، لتبويس وجنات الوزير الأمريكى الكريمة، وترطيبها ببعض التنازلات، ليعود بها إلى «شامير» الذى يستقبله بصفعه أخرى وهكذا!

وقد بدأت جولات جيمس بيكر المكوكية، فى أعقاب خطاب النصر التاريخى، الذى القاه رئيس الدنيا «جورج بوش» فى الاجتماع المشترك لمجلسى النواب والشيوخ الأمريكى، وأعلن فيه أن الشرعية الدولية ستبسط جناحها القوى على أنحاء المعمورة، وأن بروز دورها فى تأديب «صدام حسين» وتأكيدها- لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة، هو أول حجر يوضع فى بناء أساس النظام العالمى الجديد، أما الحجر التالى، فهو حل الصراع العربى الاسرائيلى، استنادا إلى قواعد الشرعية الدولية، وأسس النظام العالمى الجديد.

ولم يكد «جيمس بيكر» يصل إلى المنطقة ، ويبدأ جولاته المكوكية فيها ، حتى عادت ريمه لعادتها القديمة وفى حين فشخ النظام العربى فمه فى سعادة بلهاء ، وتتالت مقالات المدح وقصائد النسيب فى عدل «بوش» وانصافه، أكد «شامير فى صلافة أن الشرعية الدولية، تعفى الكلام من كافة انواع الضرائب والرسوم بما فيها ضريبة المبيعات فمن حق بوش أن يقول مايشاء، ولكن كلامه لايلزم اسرائيل بشئ، ولايقيدها بموقف.

وأيامها تحمس بعض العرب، وتوقعوا أن تنشب أزمة عنيفة فى العلاقات بين «واشنطن» و«تل ابيب» قد تنتهى بأن يأمر الرئيس الأمريكى جنرالة الشهير «شوارتزكوف» بضرب «شامير» بالشرعية القديمة على إم رأسه، واجباره على أن يرد الأراضى التى استولى عليها بالقوة.

وعلى عكس ماتوقعوا ، تراجع بوش، وأعلنت الادارة الأمريكية أن الاجابة على سؤال الشرعية الدولية فى امتحان الثانوية العامة الشرق أوسطية، إختيارى وليس إجباريا ، وأنها لاتنوى ان تفرض على أى طرف من أطراف الصراع شيئا ، وأن دورها هو اقناع الأطراف المعنية بالجلوس معا ، دون أن يشترط أحدهم على الآخر شرطا ، فكل شئ قابل للتفاوض بما فى ذلك الشرعية الدولية ذاتها .

وهكذا تأكد أن «واشنطن» ماتزال ملتزمة بالتعهد الذى وقعه «هنرى كيسنجر» فى عام ١٩٧٥ ، بألا تقبل الولايات المتحدة، حلا للصراع العربى الصهيونى، لاتقبله «اسرائيل»، وثبت أن النظام العالمى ، جديد فى كل شئ، إلا فيما يتعلق باسرائيل فهو قديم جدا . .

ورغم ذلك، فقد تتالت جولات «بيكر»، ليعلن فى أعقاب كل جولة، أن اسرائيل لاتحترم الشرعية الدولية، ولاترغب فى التوصل إلى حل، ويستدل على ذلك بتعمد حكومتها ، استقباله باجراءات تعلن بها استهانتها بالشرعية الدولية، وخاصة على صعيد مواصلة إنشاء المستوطنات، لكن شامير لم يهتم بتصريحات «بيكر» وعندما أعلن «بوش» أنه قد اشترط على «شامير» ألا تمتد المستوطنات إلى القدس الشرقية، انكر «شامير» ذلك، وكذب «بوش» بمنتهى البساطة.

وحدث ماتوقعه العارفون بالطبيعة الحقيقية للعلاقة المتبادلة بين كل من واشنطن رتل أبيب، والأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة، فأصبح «بيكر» يتلقى «صفعات» «شامير» واثقا أن «أصدقائه» العرب، سيبوسون مكان الصفعة، ويقدمون له تنازلا جديدا ، ينقذون به ماء وجه الشرعية الدولية، ويحرجون إسرائيل...!

وهكذا بدأ «بيكر» جولته الخامسة، وقد تنازل العرب عن كل شئ: انتهى «المؤتمر «الدولى» إلى «لقاء» «أقليمى» يرأس جلسته الافتتاحية الدولتين «الأعظم» (!!)، ويحضرها ممثل «صامت» اللأمم المتحدة، وممثل صامت» للمجموعة الأوربية، وبعد الزفة ينفض المؤتمر. لتبدأ المفاوضات المباشرة بين «أسرائيل» وكل طرف من اطراف النزاع على حده.. وبذلك اثبتت اسرائيل اخلاصها لتفسيرها الخاص للقرار ٢٤٢ ولاتفاقيات كامب ديفيد وتحولت الشرعية الدولية الى كومبارس صامت ليس من حقه أن يلزم المتفاوضين بأن تكون قرارات الأمم المتحدة، هى أساس التفاوض، أو أن يضمن تنفيذ ماقد تسفر عنه تلك المفاوضات من اتفاقيات!

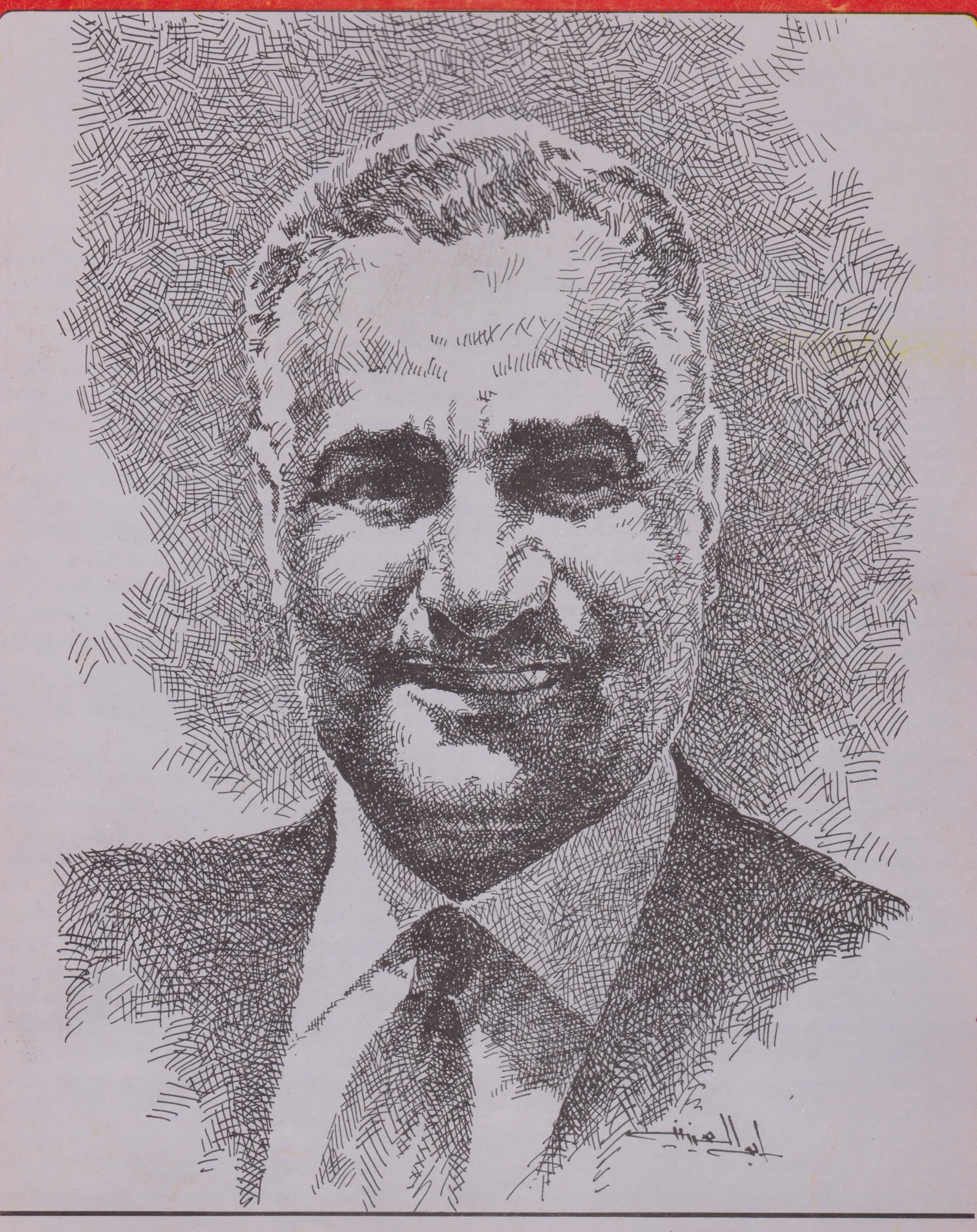
أما العرب فسوف يدخلون الى المفاوضات، وليس فى يدهم أيه ورقة من أوراق الضغط، فلاهم موحدون ولاهم أقوياء، ولاهم أثرياء ولاهم يحالفون قوة «أعظم» أخرى، بل أن النظام العرب، قد تنازل بكرم حاتمى،و اريحيه نادرة عن آخر ماكان لدية من أوراق الضغط، فأبدي استعدادة لانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل، مقابل تعهدها بايقاف بناء المستوطنات.

وهكذا سلم كل البضاعة، قبل أن يفاوض لذلك كان منطقيا أن يستقبل «شامير» «بيكر» بالصفعه الخامسة، معلنا ببساطة ترحيبه باستعداد العرب لانهاء عمل «غير مشروع» مثل المقاطعة، وإن كان لايرى مبررا للربط بينها وبين بناء المستوطنات!

وسوف يعود «بيكر» الى النظام العربى، ليبوس خده الكريم، ويبحث معه عن مزيد من التنازلات، لكى يحرج بها «شامير» ،فى انتظار اليوم الذى يقول فيه الشيطان الاسرائيلى:

– أحرجتم تشددنا ياعرب!

صلاح عيسى



...فى الليلة الظلماء يفتقد البدر

بريشة الفنان «عبد الغنى ابو العنين»